

للشجرة أمينة سليم

أستاذ مساعد البلاغة والنقد
كلية البنات - جامعة الأزهر
الإسكندرية

الطوفى لبغدادى

وأراؤه البلاغية والنقدية

رسالة دكتوراه بمرتبة الشرف الأولى
جامعة الأزهر

الناشر

مكتبة وهيب

٤ شارع الجمهورية، عابدين
القاهرة - تليفون ٣٩١٧٤٧٠

الدكتورة أمينة سليم

أستاذ مساعد البلاغة والنقد

كلية البنات - جامعة الأزهر

الإسكندرية

الطوفى البغدادى مجلد وأراءه البلاغية والنقدية

رسالة دكتوراه بمرتبة الشرف الأولى
جامعة الأزهر

الناشر
مكتبة وهيب

١٤ شارع الجمهورية، عابدين
القاهرة - تليفون ٣٩١٧٤٧٠

الطبعة الأولى

١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

جميع الحقوق محفوظة

أميرة للطباعة

عابدين - تلفون ٣٩١٥٨١٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾

[سورة المجادلة: ١١]

﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا، وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ
رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾

[سورة آل عمران: ٨]

إهداء

أهدى هذا الجهد المتواضع فى ميدان البحث العلمى إلى روح والدتى،
التي طالما تضرعت إلى الله أن يوفقنى فى طلب العلم ويسدد خطاى.
إلى والدى أمدًا الله فى عمره، الذى يدعو لى بالتوفيق آناء الليل وأطراف
النهار وأن يجعلنى الله من حملة هذا العلم.
إلى زوجى وولدى، عرفاناً وتقديراً، لما قدموه لى من عون ومساعدة.
إلى كل من أمدنى بالعون العلمى، وساهم فى إنجاز هذا العمل وإخراجه
للنور.

أمينة سليم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله الذى لا إله إلا هو والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وآله وأصحابه أجمعين..

وبعد...

فموضوع هذه الرسالة هو «الطوفى البغدادي وآراؤه البلاغية والنقدية» والطوفى شخصية بلاغية جديرة بالبحث والدراسة، وبخاصة فى كتابه «الإكسير فى علم التفسير» وموضوع الدراسة التى أتقدم بها لنيل درجة العالمية «الدكتوراة» من قسم البلاغة والنقد، بكلية الدراسات الإسلامية والعربية «جامعة الأزهر الشريف - فرع البنات».

وظاهر اسم الكتاب وإن كان يوحى بأنه مختص بعلم التفسير إلا أنه فى جملته يتناول علوم البلاغة الثلاثة وفنونها جميعاً من (معان، وبيان، وبديع) وهى التى لا مناص منها فى تناول القرآن بالتفسير.

وقد قمت بتوضيح جهوده فى هذه العلوم الثلاثة وآرائه البلاغية المختلفة فى مكانها من البحث.

وربما يتساءل سائل لماذا وسمه المؤلف بهذه التسمية «الإكسير فى علم التفسير» بينما كان موضوعه الأبحاث البلاغية؟ هذا التساؤل يجيب عنه «الطوفى نفسه» فى صفحات كتابه الأولى بأنه وضعه لمن أراد أن يتصدى للتفسير، وما ينبغى عليه من النظر فى

العلوم التى اشتمل عليها القرآن، وحفظ الكتاب وجملة صالحة من الحديث النبوى الشريف^(١).

أراد بذلك أن يضع قانوناً يكشف به ما اعترى علم التفسير من إشكال. بحيث يعول عليه، ويصير هو المرجع فى هذا الفن.

هذا ولم يكن «الطوفى» فى وضعه لهذا القانون مقلداً أو تابعاً بل كان باحثاً مجدداً، لا يعبأ بما تعارف العلماء عليه، أو استقروا عنده، بل يقول رأيه - بعد تمحيص - واقتناع، وحرية وجرأة دون أن يبالى شيئاً، أو يخشى أحداً، ويقرر هذا ويعلنه بقوله: «ولم أضع هذا القانون لمن يجمد عند الأقوال، بل وضعت له لمن لا يغتر بالمحال، ويعرف الرجال بالحق، لا الحق بالرجال»^(٢).

وقد حقق هذا الكتاب عام ١٩٧٧م الأستاذ الدكتور/ عبدالقادر حسين أستاذ ورئيس قسم البلاغة والنقد بجامعة الأزهر، ولم يتناوله من قبل أحد بالبحث أو يوضح آراءه البلاغية، التى جاءت مشتملة على أفكار منطقية وأصولية فى أحيان كثيرة.

«ونجم الدين الطوفى البغدادى» ت (٧١٦ هـ) عالم موسوعى، وفقه حنبلى، شارك فى الأصول والحديث، وينتمى إلى الحنابلة فى مذهبه وفكره الأصولى، بالإضافة إلى أنه شاعرٌ وأديبٌ، وعالمٌ بالنحو واللغة والتاريخ، له مصنفات كثيرة تربو على الأربعين مصنفات، منها ما يتعلق بالبلاغة والأدب واللغة والتفسير، وعلم الأصول، وقد جمع بين هذه المصنفات والفنون فى كتابه «الإكسير فى علم التفسير»^(٣).

ونظراً لتعلقى بالبحث البلاغى منذ مراحل الدراسة الجامعية الأولى تطلعت نفسى إلى التخصص فى هذا الفن، وقد شئت إرادة الله أن أوفق فى الحصول على درجة

(١) الإكسير ص ١٧ - ٥٦ بتصرف. (٢) مقدمة الإكسير ص ١ د. عبدالقادر حسين - الآداب.

(٣) مقدمة الإكسير ص، ح .

الماجستير في تخصص «البلاغة والنقد» وكان موضوعها «فن التشبيه في ديوان مسلم ابن الوليد الأنصاري» وهو شاعر عراقي، معروف، وقد كان رأس مدرسة البديع. وعند تسجيلي للدكتوراة تحررت قضايا البحث البلاغي، وبعد معاناة في البحث والتحرى وقع اختياري على شخصية «الطوفي» المفسر لما له من نظرات ثاقبة في مجال البلاغة النظرية والتطبيقية في القرآن الكريم والحديث الشريف.

وقد تابعت ما دونه في كتابه «الإكسير» فوقفت على فوائد علمية جيدة، فوجدته يؤكد على أقوال السابقين المؤيدة بالأدلة والبراهين، أو يناقش بعض الآراء أو يبدي رأياً جديداً في إحدى المسائل البلاغية.

وبالوقوف على هذه الآراء يظهر في وضوح أنها مفعمة بالنظرة الثاقبة والرأي السديد، وقد كانت جولاته مسيطرة على كثير من المسائل البلاغية، بعلومها الثلاثة: (المعاني، والبيان، والبديع) كما كانت له بعض المواقف اللغوية والنحوية والصرفية، مما يدل على شخصية فذة في ميدان البحث والدراسة.

ومن هنا لازمت المؤلف مدة كبيرة، وقفت فيها على آرائه واجتهاداته المفيدة للمكتبة البلاغية، وكانت وقفاتي تنصب أساساً على جهود «الطوفي» العلمية في هذا الميدان، ليس ميدان البحث البلاغي وحده، وإنما أيضاً فيما تناوله من بحوث لغوية ونحوية ونظرات أصولية وفقهية.

وثمة سبب آخر لاختياري هذا الموضوع فقد كان هذا العالم الجليل مغموراً، لا يعرفه أحد من الدارسين لعلوم البلاغة، إلى أن قيض الله الأستاذ الدكتور/ عبدالقادر حسين أستاذ البلاغة والنقد بالكلية، فنفض عنه غبار النسيان وحقق كتابه وأخرجه للنور.

والدراسة التي أتقدم بها اليوم لنيل هذه الدرجة العلمية هي محاولة لدراسة آراء «الطوفي البغدادي» البلاغية والنقدية، وبيان ما له وما عليه، والوقوف عند مناقشاته في علوم البلاغة الثلاثة: (المعاني، والبيان، والبديع) وكيف عرض وناقش وحلل وعلل، ورفض واستحسن، خصوصاً مع معاصره «ابن الأثير» (ت ٦٣٧ هـ) بالإضافة إلى من سبقه من علماء في هذا الميدان ومحاولة بيان تأثيره، وتأثيره.

ومما هو جدير بالذكر أن هذه الدراسة، اهتمت بموازنة الآراء البلاغية والنقدية لكل من «الطوفى البغدادي» وأحد أعلام الفكر الأدبي البلاغي، وهو الأديب المعروف «صاحب المثل السائر» و«الجامع الكبير» (ضياء الدين بن الأثير) الذي كثيراً ما نرى الطوفى يشير إليه في مواضع كثيرة من «إكسیره» ولكنه يقف في بعض المسائل ناقداً، ومحللاً، ومعللاً، مستحسناً في بعضها، رافضاً في بعضها الآخر، وهذا الأمر جعل مهمتي تزداد صعوبة، لأنني حاولت أن أبحث أصول الفكر البلاغي، وجذوره عند «الطوفى البغدادي» لمعرفة الروافد الأساسية له.

وقد قمت بتقسيم بحثي إلى مقدمة وتمهيد، وأربعة أبواب وخاتمة، وبيانها التالي:

* مقدمة: أوضحت فيها سبب اختياري للموضوع، وبينت أهميته في إثراء المكتبة العربية والبلاغية.

* تمهيد: ذكرت فيه:

عصر الطوفى، حياته، شيوخه، ثقافته، مؤلفاته، مكانته بين المدارس البلاغية، منهجه في كتاب الإكسير، ونقد هذا المنهج.

* * *

الباب الأول

ويشتمل على خمسة فصول:

- الفصل الأول : يشتمل على مقدمات مؤهله لدراسة البلغة عند الطوفى البغدادي .
- الفصل الثاني : ويحتوى على مناقشات الطوفى فى الفصاحة والبلاغة .
- الفصل الثالث : ويحتوى على مناقشة الطوفى فى فصاحة المفرد، ويشتمل على ستة مباحث هى على الترتيب:
- (أ) تباعد مخارج حروفها .
- (ب) صقل الألسن لها وأنس الأسماع بها .
- (ج) عدم ابتذالها .
- (د) استعمال اللفظ المشترك بلا قرينة تميزه .
- (هـ) تصغير اللفظة .
- (و) أن يكون من أقل الأوزان تركيباً .

الفصل الرابع : فصاحة المركب .

الفصل الخامس : اللفظ والمعنى .

الباب الثانى

ويشتمل على موضوعات علم المعانى وهو خمسة فصول:

- الفصل الأول : الخبر وموضوعه «الجملة الإسمية والجملة الفعلية» ومناقشات الطوفى فيها، وورود الكلام بلام التوكيد .
- الفصل الثانى : الإنشاء وموضوعاته التى وردت عند «الطوفى» «الأمر، والاستفهام» .
- الفصل الثالث : شجاعة العربية:
- الالتفات، خروج الكلام على مقتضى الظاهر، وضع المظهر موضع المضمّر وعكسه، التقديم والتأخير، المعاظلة، (أحوال المسند إليه) .
- الفصل الرابع : الفصل والوصل (الاستئناف) الحروف العاطفة والجارّة .

الفصل الخامس : الإيجاز والاطناب والمساواة.

الاضمار على شريطة التفسير «فى فعل المشيئة».

توكيد الضمير المتصل بالمنفصل.

الباب الثالث

قسمان

القسم الأول : يشتمل على موضوعات علم البيان وهو أربعة فصول:

الفصل الأول : التشبيه.

الفصل الثانى : الحقيقة والمجاز.

الفصل الثالث : الاستعارة.

الفصل الرابع : الكناية والإرداف.

القسم الثانى : علم البديع - مبحثان.

الأول : البديع عند الطوفى .

الثانى : البديع بين العرضية والذاتية .

الباب الرابع

قسمان

الأول : المصادر البلاغية للطوفى وهى أربعة مباحث:

المبحث الأول : تأثير ابن جنى (ت ٣٩٢ هـ).

المبحث الثانى : تأثير ابن سنان الخفاجى (ت ٤٦٦ هـ).

المبحث الثالث : تأثير عبدالقاهر الجرجانى (ت ٤٧١ هـ).

المبحث الرابع : تأثير ابن الأثير (ت ٦٣٧ هـ).

القسم الثانى : أثر الإكسير فى الدراسات البلاغية ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : أثره فى الإيضاح للخطيب القزوينى (ت ٧٣٩ هـ).

المبحث الثانى : أثره فى الطراز للعلوى (ت ٧٤٩ هـ).

المبحث الثالث : أثره فى عروس الأفراح للسبكى (ت ٧٧٣ هـ).

ومما ينبغى الإشارة إليه، أننى استعنت فى هذه الدراسة بمجموعة متنوعة من المصادر والمراجع:

١ - مجموعة المصادر القديمة التى استقيت منها المادة العلمية التى تتعلق بحياة الطوفى ومن أهمها ما يتعلق بأخباره العلمية وأساتذته وشيوخه، ومؤلفاته وتنقلاته بين البلدان من العراق للشام ثم إلى مصر والحجاز إلى عودته مرة أخرى للشام. ووفاته بها.

٢ - ومنها ما يتعلق بالآراء البلاغية والنقدية واللغوية التى أفاد منها «الطوفى» ويمكن إدراجها ضمن مصادرة البلاغية.

٣ - مجموعة المراجع الحديثة التى تتعلق بالدراسات النقدية والأدبية.

٤ - مجموعة الدوريات التى أفدت مما نشر فيها من مقالات حول الدراسة الفنية والبلاغية بشكل خاص.

وقد اقتضى البحث منى أن أسير على المنهج التحليلى التذوقى النقدى، الذى استطعت بمقتضاه أن أحكم بالاستحسان أو بالرفض على بعض المواضع، وأن أوجه الحكم لصالح «الطوفى» أو ضده وهذا يتضح من البحث.

ومن الصعوبات التى واجهتنى فى البحث، اضطراب «الطوفى» وعدم تنظيمه وتبويبه للموضوعات البلاغية، حسبما انتهى إليها علماء البلاغة السابقون عليه، رغم أنه مسبوق بهم، ومنهم من رتب وبوب المباحث البلاغية، فوصلت إليه ناضجة وقد استوت على سوقها، إلا أن بعض المفاهيم المنطقية، والأخرى عقلية، جاءت من أثر الفلسفة والمنطق، وقد استدركت عليه كل هذا، ورتبت الموضوعات حسب الأشباه والنظائر، حتى تظهر بالشكل العلمى المطلوب، وقد كان ترتيبى وفق ما سار عليه المتأخرون من علماء البلاغة، ومن يقرأ الإكسير بشكله الحالى، يدرك تماماً أن هناك تداخلاً فى علوم البلاغة بل وفى موضوعاتها، من تقديم وتأخير، وفصل فى بعض الأحيان بين الموضوعات وبعضها، وسيظهر هذا كله فى البحث إن شاء الله.

وختاماً لا يسعنى إلا أن أسجل كل شكرى وتقديرى لأستاذى الفاضل الأستاذ

الدكتور/ عبدالقادر حسين أستاذ ورئيس قسم البلاغة والنقد بالكلية، فعلى هدى توجيهاته العلمية السديدة أنجزت هذا البحث، وأبرزت جهود «الطوفى البغدادي» وآرائه البلاغية والنقدية، فكان فضيلته نعم الموجه والمعين على اجتياز الصعوبات التي واجهتني في البحث، ولم ييخل عليّ بالتوجيه والإرشاد فأنا أبارك وأشكر الله وسأعذني على المسير.

❖ ❖ ❖

التمهيد

ويشمل عصر الطوفى، حياته، شيوخه، ثقافته، مؤلفاته،

مكانته بين المدارس البلاغية، منهجه، نقد هذا المنهج

عصر الطوفى البغدادى

ولد «الطوفى» عام ٦٥٧ هـ ببلدة صرصر أو طوفا - إحدى أعمال العراق^(١)، وتنقل فى حياته بين مصر وفلسطين والعراق، وعاش «الطوفى» فى عصر مضطرب يمثل مرحلة انتقالية فى كل شىء من الناحية السياسية للدولة الإسلامية، والناحية الفكرية والناحية الأدبية والفنية.

نشأ «الطوفى» وسط تلك البيئة وخلف آثاراً علمية وأدبية فى شتى المصنفات الإسلامية واللغوية والأدبية، تنم عن ذوقه وثقافته، ووعيه الفكرى.

وقد شارك مشاركة فعالة فى الفكر والأدب جماعة العلماء والكتاب والشعراء، والفقهاء والمفسرون، من أمثال «الفخر الرازى» (ت ٦٠٦ هـ) والمطرزى (ت ٦١٠ هـ) والسكاكى (ت ٦٢٦ هـ) وهم جميعاً من أصل فارسى.

كما كانت العناية بالكتب والمكتبات لا تقل أهمية عن العناية بالمدارس والعلماء، فكان من أهم مكتبات ذلك العصر «مكتبة القصر الفاطمى»^(٢).

(١) صرصر كما ذكرها صاحب معجم البلدان. قرستان من سواد بغداد. صرصر العليا وصرصر السفلى، انظر معجم البلدان لياقوت ج ٥ ص ٣٥٠ ط السعادة. وبين السفلى وبغداد نحو فرسخين وهى فى طريق الحاج من بغداد، وقد كانت تسمى قديماً قصر الدير أو صرصر الدير. انظر مقدمة الإكسير ص و ط الآداب.

(٢) الروضتين لابن أبى شامة ج ٢ ص ٢٠٠ ط سلسلة تراثنا مراجعة محمد مصطفى زيادة القاهرة ١٩٦٢ م.

وقد آلت محتوياتها إلى مدارس القاهرة، وخاصة مدرسة الفاضلية، كما اقتنى كثيراً منها القاضي الفاضل، والعماد الأصفهاني وكانت تلك المكتبة تحوى العجائب من المخطوطات النادرة، والكتب القيمة، ومنها دار الكتب الملحقة بنظامية بغداد، ودار الكتب العظيمة بآمد^(١).

وعاش علماء وكتاب يذكرهم التاريخ بكل فخر، فنجد منهم القاضي الفاضل^(٢) (ت ٥٩٦ هـ) وكمال الدين بن العديم (ت ٦٦٠ هـ) وجمال الدين القفطى^(٣) (ت ٦٢٤ هـ).

ومما ساعد على انتشار الحركة العلمية الرحلات التى استمرت بين أطراف العالم الإسلامى، شرقاً وغرباً، للعلم أو للحج أو للزيارة. وقد كانت «مصر والشام والعراق» مراكز هامة للرحالة والعلماء والحجاج الذين تركوا فيها آثاراً قيمة^(٤).

وقد كان لذلك كله أكبر الأثر فى تقوية الحركة الثقافية وازدهار العلم. وكان الأدب فى القرنين السادس والسابع الهجريين، صورة للحياة والمجتمع، فظهرت فيه تيارات واتجاهات مختلفة، كان يغلب عليها التقليد والميل إلى القديم أو الاعتماد عليه فى صور مختلفة، كما غلب الطابع الدينى لمذهب أهل السنة^(٥). وكان العصر بالنسبة للأدب عصر انتقال أيضاً، ولذلك وصفه أحد المستشرقين^(٦) بأنه العصر الفضى، حيث كان العصر السابق هو العصر الذهبى، وذكر أنه لم يكن يمتاز بالإبداع والعبقرية بقدر ما أمتاز به من براعة فى الصنعة ومهارة فى الصياغة الفنية كانت تطغى بدورها على الابتكار.

(١) الروضتين لابن أبى شامة ج ٢ ص ٣٩ ط سلسلة تراثنا مراجعة محمد مصطفى زيادة القاهرة ١٩٦٢ م.

(٢) مرآة الجنان ج ٨ ص ٤٧٣ لليافعى حيدر آباد ١٣٣٩ هـ اليمنى.

(٣) فوات الوفيات لابن شاکر الکتبى ج ٢ ص ١٩٢ تحقيق محمد محبى الدين عبد الحميد القاهرة ١٩٥١ م.

(٤) ضياء الدين بن الاثير ص ١٠ د. سلام بتصرف.

(٥) تاريخ العرب (مطول) فيليب حتى ج ٣ ص ٦٩٦ وما بعدها بتصرف ط بيروت.

(٦) ضياء الدين بن الاثير وجهوده البلاغية والنقدية ص ٢٠ د. زغلول سلام دار المعارف.

وكلامه يصور إلى حد ما الاتجاه الفنى للأدب، فهو أدب صنعة فى أكثره وإن لم يخل من آثار الطبع أو السير على الطريقة العربية، وكان فى أكثره أدباً مترفاً لخدمة الطبقات الحاكمة من الولاة والوزراء، غلب عليه المديح والإطراء، ووضع للتسلية وقطع الوقت، فكان بذلك أدب متعة، يقصد فيه إلى تنمية هذه الجوانب من ناحية الموضوع والصورة، ولذلك شاع البديع مذهباً فنياً، وقد جمع صنوفاً من الصنعة اللفظية التى تكسب اللذة الصوتية كالجناس والمقابلات وصنوفاً من الصنعة المعنوية التى تكسب لذة التفكير والتسلية وقطع الوقت، كالإبهام واللغز والتورية والإشارة... إلخ^(١).

وكان على الأديب أن يعد نفسه ليدع فى مختلف ضروب البديع فى الكتابة والشعر، وكثرت الكتب التى تجمع أكبر ما يمكن من تلك الفنون لتضعها بين يدى الكتّاب والشعراء، كما وجد من الكتب ما يرشد إلى صنعة الشعر والنثر على تلك الطريقة ومن بينها كتب «ضياء الدين بن الأثير» المثل السائر، والجامع الكبير، والوشى المرقوم، كذلك كتب «الطوفى البغدادي» ومن بينها كتاب «الإكسير فى علم التفسير» وهو موضوع الدراسة التى بين أيدينا.

ومن خلال هذا العرض الموجز للناحية العلمية والفكرية فى عصر «الطوفى» نقول: إن كل ما حدث فى بيئته لم يكن إلاً دافعاً له للعلم والتحصيل والتصميم والإرادة، وربما دفعته هذه الاضطرابات التى سادت فى عصره إلى الرحيل لبيئات أخرى أكثر أمناً واستقراراً أمثال مصر والشام والحجاز، لترك لنا هذه المؤلفات القيّمة فى شتى فروع العلم والمعرفة.

مما يحدو بنا إلى الوقوف عند آرائه البلاغية والنقدية واللغوية، لنضعها فى ميزان النقد والدراسة مع أقرانه من العلماء حتى نتمكن من تحديد موقعه بينهم. إن شاء الله.

(١) ضياء الدين بن الأثير وجهوده البلاغية والنقدية ص ٢٠ وما بعدها. وانظر وفيات الأعيان ج ٧ ص ٢٨٧ بتصرف.

حياته :

ونجم الدين الطوفى هو أبو الربيع سليمان بن عبد القوى بن عبد الكريم بن سعيد ينسب إلى «طوفى»^(١) من أعمال صرصر^(٢) وهى قرية من سواد بغداد تقع على مسافة فرسخين منها، وتعرف باسم «صرصر السفلى»، كما ينسب إلى بغداد، فهو طوفى، صرصرى بغدادى، وزاد الحافظ بن حجر على ما ذكره غيره أن الطوفى كان يعرف بابن عباس^(٣).

ولم يتفق الذين ترجموا له - فيما رأيت - على السنة التى ولد فيها، بل لم يتحدث بعضهم عن تاريخ مولده أصلاً، «فالحافظ بن حجر يقرر فى الدرر الكامنة» أنه ولد (٦٥٧ هـ) على التحديد^(٤).

وابن رجب فى «الذيل على طبقات الحنابلة» وابن العماد فى «شذرات الذهب»^(٥) يقرران أنه ولد سنة بضع وسبعين وستمائة.

أما الصفدى فى «أعيان العصر»^(٦) والسيوطى فى «بغية الوعاة»^(٧) فلا يعرضان لتاريخ مولده أصلاً.

(١) طوفى وردت فى الدرر الكامنة بأنها «طوف» ج ٢ ص ٢٤٩ وفى أعيان المائة الثامنة للعسقلانى نشر دار الكتب الحديثة تحقيق محمد سيد جاد الحق ج ٢ ص ١٥٤.

(٢) صرصر. سبق التعريف بها فى البحث ص ٧ من التمهيد.

(٣) الدرر الكامنة ج ٢ ص ١٥٤ للعسقلانى (ت ٨٥٢ هـ) حققه وقدم له ووضع فهرسه (محمد سيد جاد الحق) نشر دار الكتب الحديثة بعابدين.

(٤) المصدر السابق نفسه ج ٢ ص ١٥٤.

(٥) الذيل على طبقات الحنابلة ج ٦ ص ٣٩ وانظر شذرات الذهب ج ٢ ص ٣٩.

(٦) أعيان العصر للصفدى ج ٣ ص ١١ مجلد (١) من المخطوطة المحفوظة بدار الكتب تحت رقم ١٠٩١ تاريخ. نقلاً عن «رسالة المصلحة فى التشريع الإسلامى» نجم الدين الطوفى د. مصطفى أبو زيد ص ٦٧، وانظر القاموس الإسلامى وضع الأستاذ/ أحمد عطية نشر مكتبة النهضة (المجلد الرابع ص ٢٦٦، ٢٦٧).

(٧) بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ص ٢٦٢ للسيوطى تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط الحلبي.

وكذلك فعل الخوانسارى فى «روضات الجنات فى أحوال العلماء والسادات»^(١).
وكذلك جمال الدين القاسمى فى الترجمة التى كتبها عنه فى «مجموعة الرسائل
الأصولية» التى طبعت عام ١٣٢٤ هـ^(٢) وقدم بها ما سماه «رسالة فى المصالح
المرسلة» له.

وكما اختلفوا فى تحديد السنة التى ولد فيها «الطوفى» اختلفوا أيضاً فى تحديد عام
وفاته، فالحفاظ الثلاثة (ابن رجب، وابن حجر، وابن العماد) يذكرون أنه توفى عام
٧١٦ هـ، وينقل هذا عنهم القاسمى^(٣).

والسيوطى ينقل فى «بغية الوعاة» عن ابن مكتوم فى تاريخ النحاة، أنه مات فى
رجب عام ٧١١ هـ، وإن كان هو يرى ما يراه الصفدى، أنه قد مات عام ٧١٠ هـ،
وينقل عن الخوانسارى «وصاحب كشف الظنون»^(٤).

ومهما يكن من شىء «فالطوفى» ولد فى القرن السابع الهجرى وهو الشىء الذى
أجمع عليه المؤرخون وأصحاب التراجم^(٥) والسير. فقد حدد ابن حجر نسخ كتابه
«الإكسير فى قواعد التفسير» بالقرن السابع الهجرى.

ومعنى هذا أنه ألف قبل أن ينتهى هذا القرن بمدة تتسع لنسخه، وأن «الطوفى»
آنذاك فى سن تسمح له بتأليف مثله، فى جدة موضوعه، وعمق تناوله لما عرض فيه
من مسائل تتصل بمختلف العلوم والفنون.

أما عام وفاته فلعل من حقنا أن نرجح أنه كان عام ٧١٦ هـ كما قرر الحفاظ الثلاثة
(ابن رجب، وابن حجر، وابن العماد).

-
- (١) الخوانسارى فى «روضات الجنات فى أحوال العلماء والسادات» ص ٣٢٣ ط ١٣٦ هـ.
(٢) مجموعة الرسائل الأصولية للقاسمى ص ٣٩، ط بيروت.
(٣) مجموعة الرسائل الأصولية للقاسمى ص ٣٩ ط بيروت ١٣٢٤ هـ.
(٤) كشف الظنون لحاجى خليفة ص ٧٠، ١٠٥، ١٥٦، ٢٠٠، ٣٧٨، ٤٠٥، ٤٩٢ وغيرها
من ج ١ طبع دار الفكر نشر مكتبة المثنى بيروت.
(٥) ارجع إلى الفيلم (رقم ٩٤٠ من ٦٤٦ إلى ٧٩٣) المنقول عن مكتبة قرّة جلى زادة بتركيا،
والمحفوطة الآن بمعهد إحياء المخطوطات العربية بدار الجامعة العربية فى القاهرة، أو إلى
النسخة المصورة عن هذا الفيلم فى مكتبة الأزهر.

أو هو على الأقل لم يسبق هذا العام، ذلك أن «الطوفى» قد ذكر في آخر كتابه «شرح الأربعين النووية» (أنه ابتداءً في تأليفه يوم الإثنين ١٣ من ربيع الآخر وفرغ منه يوم الثلاثاء ٢٨ من الشهر نفسه، كلاهما من سنة ثلاث عشرة وسبعمائة «بمدينة قوص من أرض الصعيد بمصر»^(١)).

ونقرأ «للطوفى» في آخر كتبه «الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية» أنه ابتداءً فيه السبت ١٣ من ربيع الأول، وفرغ منه يوم ٢٣ من ربيع الآخر - كلاهما في سنة ست عشرة وسبعمائة ببيت المقدس^(٢).

ويتفق هذا - كما اتضح من البحث السالف الذكر، مع ما ذكره الحفاظ الثلاثة وغيرهم من أن وفاته كانت ببيت المقدس، وأنه قضى في قوص بأرض الصعيد عدة سنوات، ويعزز ما قرروه من أنه قد حج عام ٧١٤ هـ - وجاور عام ٧١٥ هـ - ثم عاد إلى بلاد الشام، وأقام ببلد الخليل حتى مات رحمه الله في رجب ٧١٦ هـ^(٣).
شيوخه :

وإذا كان الحفاظ الذين ترجموا «للطوفى» قد اختلفوا في بعض ما يتصل بحياته، فإن في هذه الحياة حقائق لم يختلفوا فيها، ومن بينها نشأته الأولى في قريته طوفاً، حيث تتلمذ على بعض شيوخها وهم كثير.

فراه قد حفظ مختصر الخرقى^(٤) «في الفقه» و«اللمع» «لابن جنى» في

(١) انظر ظهر الورقة الأخيرة (١٨٤) من النسخة الخطية المحفوظة بدار الكتب تحت رقم ٤٤٦ - حديث تيمور.

(٢) انظر ظهر الورقة الأخيرة (٢١٨) من النسخة المحفوظة بدار الكتب تحت رقم ٦٨٧ تفسير، والمنسوخة عام ٧٥٧ هـ.

(٣) الدرر الكامنة ج ٢ ص ٢٥٠.

(٤) هو عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد الخرقى (بكسر الخاء المعجمة وفتح الراء المهملة) نسبة إلى بيع الخرق، ذكره السمعاني ت ٣٣٤ هـ ومختصره هذا هو أوفر كتب المذهب الحنبلى. انظر ص ٦٩ من رسالة في التشريع الإسلامى «للطوفى» د. مصطفى أبو زيد.

النحو^(١)، كما تردد على صرصر بعد ذلك، حيث قرأ الفقه على الشيخ زين الدين على بن محمد الصرصري، وهو الفقيه الحنبلي المشهور بابن البوفى^(٢)، وقد ذكر اسمه خطأ على أنه الطوفى.

انتقل «الطوفى» إلى بغداد، بعد ذلك فى عام ٦٩١ هـ، حفظ كتاب المحرر^(٣)، فى الفقه الذى ألفه «الإمام مجد الدين بن عبدالسلام ابن تيمية (ت ٦٠٢ هـ).

ومما لا شك فيه أن حياة الحفظ والقراءة والدرس التى حرص عليها «الطوفى» فى قريته طوفاً، وفى صرصر، ثم فى بغداد، أتاحت له أن يجالس العلماء والفضلاء فى كل هذه البيئات، بالإضافة إلى أن «الطوفى» كان يتمتع بذكاء شديد وقوة حافظه، مما سهل عليه دراسة الجدل، ولذا نجده يفرد بمؤلف خاص بعنوان «جدل القرآن»^(٤)، ثم كان لدراسته المنطق والفرائض، أثر فى معظم ما صنف بعد ذلك، فبدأ جريئاً فى تفكيره، حر رأى إلى حد بعيد.

كما نجده يقول فى مقدمة كتابه «الإكسير» لم أضع هذا القانون لمن يجمد عند الأقوال، ويصمد لكل من أطلق لسانه وقال، بل وضعته لمن لا يغتر بالمحال، وعرف الرجال بالحق، لا الحق بالرجال^(٥).

يعنى هذا وذاك أنه كان يرى فى بعض آرائه ما يخالف الأقوال، وتتلذذ «الطوفى» على سليمان بن حمزة^(٦) (وقد سمع الحديث عنه).

وفى عام ٧٠٥ هـ غادر «الطوفى» دمشق إلى القاهرة، فسمع فيها من الحافظ

(١) حقق هذا الكتاب د. حسين محمد محمد شرف عام ١٩٧٩ م نشر عالم الكتب عبدالحق ثروت - القاهرة - الطبعة الأولى «اللمع فى العربية لابن جنى» فى النحو.

(٢) الأعلام للزركلى ج ٢ ص ٦٢٤، ٦٢٥.

(٣) المصدر السابق ج ٢ ص ٦٢٥.

(٤) ذكر ذلك السيوطى فى الإتقان فى علوم القرآن ج ٢ ص ٢٢٩.

(٥) الإكسير ص ١ تحقيق د. عبدالقادر حسين ط الآداب.

(٦) هو سليمان بن حمزة بن أحمد بن عمر بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسى ثم الصالحى، قاضى القضاة، تقى الدين أبو الفضل ولد سنة ٦٢٨ هـ. انظر الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب ج ٢ ص ٣٦٤، ٣٦٦.

عبدالمؤمن بن خلف^(١). والقاضى سعد الدين الحارثى^(٢)، ثم قرأ «الطوفى» على أبى حيان النحوى^(٣)، مختصره لكتاب سيبويه، ثم تولى الإعادة بالمدرستين المنصورية والناصرية حتى ساءت الصلة بينه وبين القاضى الخاص فبدأت فى حياة «الطوفى» مرحلة ذات طابع جديد عجيب، أو أدركته سنة الأئمة الأفراد، كما يقول جمال الدين القاسمى^(٤).

وقد اتهم «الطوفى» بالتشيع، بل بالرفض وليس بالتشيع فقط، وكان هذا الاتهام نتيجة لحرية الفكر، وجراءته فى رأى، فقد خالف أستاذه: سعد الدين الحارثى فى بعض ما قرره وهو يلقي درساً، ويبدو أنه كان مقتنعاً برأيه إلى درجة فسرت^(٥) بأنها سوء أدب منه مع أستاذه الذى كان يكرمه ويبجله، وقد غضب الأستاذ لما حدث وثار له ابنه شمس الدين عبدالرحمن، فوكل أمر «الطوفى» له، وسرعان ما أشهد هذا عليه بالرفض، وأخرج هجواً فى الشيخين^(٦).

ثم مضت الخطة فى الطريق الذى رسم لها، فعزر وطيف به ثم نفى إلى قوص، وغادر القاهرة فلم يعد إليها^(٧).

(١) هو عبدالمؤمن بن خلف بن أبى الحسن بن شرف الدمياطى، أبو أحمد وأبو محمد شرف الدين كان يعرف بابن الجامد، وكان جميل الصورة حتى كان أهل دمياط إذا بالغوا فى وصف العروس قالوا: كأنها ابن الجامد (انظر الدرر الكامنة ج ٢ ص ٤١٧، ٤١٨).

(٢) هو مسعود بن أحمد بن مسعود بن زيد بن عياش الحارثى البغدادى، ثم المصرى الفقيه المحدث الحافظ، قاضى القضاة (الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب ج ٢ ص ٢٦٢، ٢٦٤ وانظر حسن المحاضرة للسيوطى ج ٢ ص ١٩١ ط الحلبي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم).

(٣) الأعلام للزركلى ج ٣ ص ١٠٠٦.

(٤) انظر مجموعة الرسائل الأصولية للقاسمى ص ٣٩ وما بعدها.

(٥) الدرر الكامنة ج ٢ ص ٢٥٢ وانظر بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى ج ١ ص ٥٩٩ ط الأولى تحقيق الأستاذ/ محمد أبو الفضل إبراهيم نشر الحلبي.

(٦) الدرر الكامنة ج ٢ ص ٢٥٢.

(٧) بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى ج ١ ص ٥٩٩.

ثقافته :

لقد كان «الطوفى» ذكياً شديداً الذكاء، وقد أجمع العلماء الذين ترجموا له على ذلك، كما كان حريصاً بالغ الحرص على أن يقرأ، ويدرس ويتلقى العلم فى كل بلد أقام فيه، وعلى كل من لقيهم من الشيوخ وكيف كان شديد الشغف بالبحث والمعرفة، وذكر القاسمى أن «الطوفى» كان قوالاً بالحق وأنه يلحق فى الأصول بكبار الأئمة أرباب الأقوال وأنه أحد نوابغ الدنيا، كما قال عنه الفاضل: كمال الدين الأدفوى^(١) أنه كان كثير المطالعة، أظنه طالع أكثر كتب خزائن قوص^(٢)، ولعله كان من الطبعى - وقد تعددت البلاد التى درس فيها «الطوفى» والشيوخ الذين قرأ عليهم - أن تتسع دائرة معارفه فتشمل (علوم القرآن والحديث، والأصول، والفقه، والبلاغة واللغة والأدب) بل لقد كان شاعراً ينظم الشعر ويشرح أشعار الفحول ويجمع مختارات الشعر من عيون الكتب.

على أن أغرب ما قرأته عن كتبه، ويبدو أنه غير صحيح، هو أن كتابه «بغية السائل» كتاب فى الطب، هكذا قال صاحب كشف الظنون^(٣)، مع أن مؤلف الذيل على طبقات الحنابلة يقرر أن الكتاب فى أصول الدين وهو أقرب إلى ميول «الطوفى» وأكثر اتفاقاً مع اسم الكتاب كما ذكره هو كاملاً «بغية الواصل فى معرفة الفواصل»^(٤).

ولقد ذكر ابن رجب «فى كتابه الذيل على طبقات الحنابلة» بعد أن عدَّ «للطوفى»

(١) أعيان العصر للصفدى جـ ٣ المجلد الأول ص ١١، ١٢ وانظر الدرر الكامنة جـ ٢ ص ١٥٧ لابن حجر العسقلانى، والإكسير ص ٩ تحقيق د. عبدالقادر حسين، انظر مجموعة الرسائل الأصولية ص ٤٠ ط بيروت.

(٢) المصدر السابق جـ ٣ المجلد الأول ص ١١، ١٢ الدرر الكامنة جـ ٢ ص ١٥٧ الإكسير ص ٩.

(٣) كشف الظنون جـ ١ ص ١٥٥ دار الفكر، وانظر الذيل على طبقات الحنابلة جـ ٢ ص ٢٦٧، وكشف الظنون جـ ٢ ص ١٣٤١. (٤) الإكسير ص، ط.

نحواً من ثلاثين مصنفاً^(١)، كما ذكر صاحب كشف الظنون أن له نظماً كثيراً رائقاً^(٢)، وقصائد في مدح النبي ﷺ وقصيدة طويلة في مدح الإمام أحمد^(٣).

وهذا الأمر يعنى أن ابن رجب لم يعدّ جميع كتب «الطوفى» وأنه لا ينكر أن له كتباً أخرى غير التى ذكرها هو. وكذلك فعل الصفدى وابن حجر وابن العماد الحنبلى وغيرهم، فليس استدراكاً عليهم، إذ ما ذكره «بروكلمان» من كتب «للطوفى» لم يذكرها، حيث إنه لم يذكر هو معظم ما عدوه «للطوفى» من كتب، وإن كان قد انفرد بذكر بعض كتبه.

وهكذا يبدو أن كل من ترجم «للطوفى» قد ذكر بعض كتبه، وأهمل بعضها الآخر فلم يذكره، إذ لم يحاولوا حصر مصنفاته وسنعرض مؤلفات «الطوفى» فى شتى صنوف التأليف فى الصفحات القادمة إن شاء الله.

مؤلفاته :

لقد ألف «الطوفى» مؤلفات عدة تربو على الأربعين مؤلفاً، فصنف فى جميع نواحى العلم والمعرفة من العلوم الإسلامية والعلوم العربية وغيرها، وقد قمت بتقسيمها إلى ثلاث مجموعات :

المجموعة الأولى: التى ألفها فى علوم القرآن والحديث وهى :

١ - الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (من بروكلمان) تحقيق رمضان عبد التواب - ترجمة السيد يعقوب بكر^(٤).

(١) الذيل على طبقات الحنابلة ج ٢ ص ٣٦٧، ٣٦٨.

(٢) ذكر صاحب الظنون حاجى خليفة ج ٢ ص ١٣٤١ دار الفكر، أن «الطوفى» له قصيدة بدأها بهذا البيت :

هبت إليك من المحل الأرفع ورقاء ذات تعزز وتمنع

كذلك ذكر فى ج ٢ ص ١٣٤٣ أن «الطوفى» له قصيدة فى غريب اللغة أنشأها على غرار ما قام به أبو عبدالله بن إبراهيم بن محمد الشهير بنفطويه النحوى (ت ٣٢٣ هـ) شرحها ابن خالويه.

(٣) يقصد الإمام أحمد بن حنبل صاحب المذهب الفقهى الحنبلى.

(٤) كشف الظنون ج ٣ ص ٨٣.

- ٢ - إيضاح البيان عن معنى أم القرآن.
 - ٣ - مختصر العالين (كذا في ابن رجب) فيه أن الفاتحة متضمنة لجميع القرآن.
 - ٤ - تفسير سورة ق، وسورة النبأ في مجموعة (من بروكلمان).
 - ٥ - جدل القرآن^(١). ٦ - بغية الواصل إلى معرفة الفواصل^(٢).
 - ٧ - دفع التعارض عما يوهم التناقض في الكتاب والسنة.
 - ٨ - شرح الأربعين النووية (كشف الظنون ج ١ ص ٥٩). ٩ - مختصر الترمذى.
- المجموعة الثانية: مؤلفاته في أصول الدين والفقه وأصوله: وتشتمل على اثنين وعشرين كتاباً وهى:
- ١ - بغية السائل في أمهات المسائل في أصول الدين (كشف الظنون ج ١ ص ٢٤٨).
 - ٢ - قدوة المهتدين إلى مقاصد الدين (من بروكلمان).
 - ٣ - حلال العقد في أحكام المعتقد (من بروكلمان).
 - ٤ - الانتصارات الإسلامية في دفع شبهة النصرانية^(٣).
 - ٥ - درء القول القبيح في التحسين والتنقيح. ٦ - الباهر في أحكام الباطن والظاهر.
 - ٧ - رد على الاتحادية. ٨ - تعاليق على الأناجيل وتناقضها.
 - ٩ - قصيدة في العقيدة وشرحها. ١٠ - العذاب الواصب على أرواح النواصب.
 - ١١ - مختصر الروضة القدامية في أصول الفقه.
 - ١٢ - شرح مختصر الروضة القدامية في ثلاثة مجلدات.
-
- (١) قال السيوطى فى النوع الثامن والستين من علوم القرآن: جدل القرآن أفردہ بالتصنيف «نجم الدين الطوفى» (انظر ج ٢ ص ١٧٢ من الإتيقان فى علوم القرآن للسيوطى طبعة الحلبي).
- (٢) عده السيوطى من مصادر كتابه الإتيقان ج ١ ص ١٠ وانظر كشف الظنون ج ١ ص ٢٥١ نشر مكتبة المثنى بيروت.
- (٣) كشف الظنون لحاجى خليفة ج ١ ص ١٧٤، حققه د. سالم القرنى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض سنة ١٤٠٩ هـ.

- ١٣ - مختصر الحاصل. ١٤ - مختصر المحصول.
- ١٥ - معراج الوصول إلى علم الأصول (ج ٢ ص ١٧٣٨ كشف الظنون).
- ١٦ - الذريعة إلى معرفة أسرار الشريعة.
- ١٧ - الرياض النواضر في الأشباه والنظائر في الفقه (كشف الظنون ج ١ ص ٩٣٨).
- ١٨ - القواعد الكبرى (كشف الظنون ج ٢ ص ١٣٥٩).
- ١٩ - القواعد الصغرى. (كشف الظنون ج ٢ ص ١٣٥٩).
- ٢٠ - شرح نصف مختصر الخرقى. ٢١ - مقدمة في علم الفرائض.
- ٢٢ - شرح مختصر التبريزى في فقه الشافعى (كشف الظنون ج ١ ص ٥٥٩).
- المجموعة الثالثة: مؤلفاته في اللغة والأدب والبلاغة وهى:
- ١ - الإكسير في علم التفسير - بلاغة - كشف الظنون ج ١ ص ١٤٣.
- ٢ - الصعقة الغضبية في الرد على منكرى العربية (من بروكلمان).
- ٣ - الرسالة العلوية فى القواعد العربية. كشف الظنون ج ١ ص ٨٧٨.
- ٤ - غفلة المجتاز فى علم الحقيقة والمجاز.
- ٥ - تحفة أهل الأدب فى معرفة لسان العرب (كشف الظنون ج ١ ص ٣٦٣).
- ٦ - الرحيق السلسل فى الأدب المسلسل (كشف الظنون ج ١ ص ٨٣٧).
- ٧ - موائد الحيس فى شعر إمرئ القيس.
- ٨ - الشعار المختار على مختار الأشعار. (من بروكلمان).
- ٩ - شرح مقامات الخريزى فى ثلاثة مجلدات (كشف الظنون ج ٢ ص ١٧٩٠).
- ١٠ - إزالة الأنكاد فى مسألة كاد^(١).

(١) أخطأ صاحب كشف الظنون فذكر اسم الكتاب هكذا «إزالة الإنكار فى مسألة الإنكار» مع أن عبارة الصفدى «وله تصنيف فى مسألة كاد، اسمه إزالة الإنكار» كشف الظنون ج ١ ص ٧١ «حاجى خليفة».

١١ - دفع الملام عن أهل المنطق والكلام.

من البحث المتقدم والحصر السابق ذكره نجد أن هذا العالم الجليل قد خلّف لنا ثروة ضخمة، فكم كتاب من بينها لم تمتد إليه يد الباحثين. منزله بين المدارس البلاغية :

لقد احتل «الطوفى البغدادي» مكانة طيبة بين المدارس البلاغية سواء الأدبية منها أو الكلامية، ولذا ينبغي علينا أن نقف عند كل مدرسة لتعرف على خصائصها والعوامل التي أثرت فيها، وأهم أعلامها، حتى يتضح أمامنا الطريق في كل مدرسة ومنهجها. ومن المعروف أن المدارس البلاغية مدرستان هما: المدرسة الأدبية، والمدرسة الكلامية، وكان ظهورهما مبكراً منذ بدأت بحوث البلاغة تأخذ طريقها في النمو والتطور يقرر ذلك أبو هلال العسكري فيقول: «وليس الغرض في هذا الكتاب سلوك مذهب المتكلمين، وإنما قصدت فيه قصد صناع الكلام من الشعراء والكتّاب»^(١).

وقد سماها السيوطي «طريقة العرب والبلغاء، وطريقة العجم وأصل الفلسفة»^(٢). وقد ذم «أبو هلال العسكري» منهج المتكلمين واختار منهج المتأدبين لأنه أقرب إلى روح الأدب، كما يقول، إلا أننا نجد له بعض نظرات علماء الكلام في مباحثه في كتابه الصناعتين^(٣).

ولكل مدرسة خصائص ومميزات، ومنهج خاص في بحثها لموضوعات البلاغة، وأهم ما يميز المدرسة الأدبية، أنها تكثر من الشواهد الأدبية والعربية، كما أنها اهتمت بمعالجة الموضوعات بروح أدبية وذوق أدبي رفيع ينم عن إحساس صادق.

كذلك الاهتمام بالتعبير الرائق السهل الذي طبع بحوث البلاغة بطابع الروح

(١) الصناعتين ص ١٥ لأبي هلال العسكري تحقيق محمد أبو الفضل وعلى البجاوي طبعة الحلبي. الطبعة الثانية.

(٢) حسن المحاضرة للسيوطي ج ١ ص ١٩٠.

(٣) الصناعتين ص ١٦، ٢٠، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨.

الأدبية، التى تعتمد على الذوق الفنى واعتمد أكثرهم على شواهد القرآن الكريم، والحديث النبوى الشريف وكان للكُتَّاب أثر واضح فى البلاغة، فقد صبغوا كثيراً من موضوعاتها بصبغة أدبية لما امتازوا به من أدب جم، وذوق سليم، كل هذا أرسى قواعد البلاغة، ووطد أركانها - بخلاف المدرسة الكلامية - ومن أعلام المدرسة الأدبية «ابن سنان الخفاجى ت ٤٦٦ هـ، وعبدالقاهر الجرجانى ت ٤٧١ هـ، وضياء الدين بن الأثير ت ٦٣٧ هـ، وابن أبى الأصبع ت ٦٥٤ هـ، وابن ميثم البحرانى ت ٦٥٩ هـ».

خصائص المدرسة الكلامية:

أنها اهتمت بالفلسفة وعلم الكلام، وقد كان لهذين العلمين أثر واضح فى الفكر العربى الإسلامى^(١). كما تميزت بالتحديد، والتعريف والتقسيم، والاهتمام بجعل التعريف جامعاً مانعاً، ثم استعمال أساليب الفلسفة والمنطق فى تحديد الموضوعات وتقسيمها، واستعمال ألفاظها^(٢)، كذلك قلة الشواهد ومن أعلام هذه المدرسة الرازى ت ٦٠٦ هـ، والسكاكى ت ٦٢٦ هـ والخطيب القزوينى ت ٧٣٧ هـ.

وبعد فهاتان هما المدرستان (الأدبية والكلامية) وقد عرضت لكل مدرسة على حدة، وما امتازت به من خصائص تغاير الأخرى وأهم أعلامها، ولكن يبقى سؤال، هل نستطيع أن نضع حدوداً فاصلة بين المدرستين؟ أخشى أن يصعب ذلك فكثيراً ما يمزج العالم البلاغى الواحد بين الطريقتين، ويستفيد من المدرستين، كما هو الشأن مع الجاحظ ت ٢٥٥ هـ، وعبدالقاهر ت ٤٧١ هـ والزمخشري ت ٥٣٨ هـ، كذلك لم

(١) انظر مقالة البلاغة العربية وأثر الفلسفة فيها لأمين الخولى ص ٢٤ نقلاً عن البلاغة عند السكاكى ص ١١١ وما بعدها د. أحمد مطلوب.

(٢) انظر فن القول لأمين الخولى ص ٨٦ بتصرف. دار الفكر العربى.

يخلص أبو هلال للطريقة الأدبية ولم ينج من تأثير المتكلمين»^(١).

ومن استطاعوا أن يجمعوا بين المدرستين في كتاب واحد «الطوفى البغدادي» ت ٧١٦ هـ في كتابه الإكسير، يشهد بذلك ما جاء بين دفتي كتابه من نظرات أدبية، وفي ثانياً كلامه وتحليلاته لبعض الشواهد العربية والقرآنية، بالإضافة إلى ما جاء به من قواعد أصولية، وبعض الأحكام المنطقية، فمزج بين المدرستين في إطار واحد، وأخذ من الطريقتين واستعان بخطواتهما في معالجة الأمور البلاغية.

وبعد فهذه نظرة عامة في المدارس البلاغية، واتجاهاتها وموقع «الطوفى البغدادي» منها، قدمناها في إيجاز لتكون بمثابة الضوء الذي ينير الطريق أمامنا، وتكون عوناً على كشف مسيرة البلاغة عنده، ومن تأثر بهم في هذا الاتجاه، ومن أثر فيه. هذا ما نعرض له بالتفصيل في الفصول القادمة إن شاء الله، إذ لا يخلو فصل من فصول كتابه من فكرة أصولية أو منطقية، إلا وعرضها بأسلوب أدبي فني رفيع مما يؤكد أن «الطوفى» جمع بين المدرستين فكان فكره عميقاً وعرضه جذاباً.

منهجه :

لقد بدأ «الطوفى البغدادي» كتابه «الإكسير» بمقدمة أشار فيها إلى أهم مصادر البيان، كما كان لثقافته الواسعة وتعمقه في بحث مسائل كثيرة من شعب البلاغة التي قام ببحثها الأوائل من العلماء السابقين عليه، أو حاموا حولها، أو لم يقفوا عندها، كانت له وقفات كثيرة أمام «ابن الأثير» خصوصاً في كتابه «الجامع الكبير» مناقشاً ومؤيداً أحياناً ومعارضاً أحياناً أخرى، ومرجحاً لبعض ما ثار من مناقشات بين «ابن الأثير» و«ابن سنان الخفاجي».

فقد كان لنظراته وتأملاته فيما ذكره العلماء السابقون خير معين له بالإضافة إلى ما تمتع به من علم وثقافة، كانت خير معين له في إخراج هذا الكتاب.

ويختلف منهج «الطوفى» في كتابه الإكسير عن الكتب البلاغية السابقة، وعمما

(١) البلاغة العربية وأثر الفلسفة فيها لأمين الخولى ص ٣٩ نقلاً عن البلاغة عند السكاكي د. أحمد مطلوب ص ١١١، ١١٢ ط بغدادى مكتبة النهضة.

ألفناه فيها من حيث الترتيب والتناول والبحث بالإضافة إلى تأملاته ونظراته الأصولية والمنطقية، والأدبية فى كثير من الأحيان وإلى عقله الراجح، الذى كثيراً ما نراه يقول فى كتابه بعد مناقشة أو عرض رأى أو فكرة يختمها بقوله «والله يحب العدل». وقد تجلّى ذلك فى مقدمة كتابه الذى ذكر فيها، أنه لم يضع هذا القانون «لن يجمد عند الأقوال، بل وضعه لن لا يغتر بالمحال، ويعرف الرجال بالحق لا الحق بالرجال»^(١).

وقد اشتمل كتابه الإكسير على مقدمة وثلاثة أقسام:
أما المقدمة: فهى فى بيان التفسير والتأويل، والفرق بينهما.
والقسم الأول: فى الكلام الذى لا يحتاج إلى تفسير، لوضوح لفظه ومعناه، والذى يحتاج إلى تفسير لإبهام فى لفظه أو فى معناه.
والقسم الثانى: فيما ينبغى للمفسر النظر فيه من العلوم التى اشتمل عليها القرآن.
أما القسم الثالث: فقد كان محور الكتاب، ويحتل معظم صحفه، الذى أفرده لعلوم البلاغة (المعانى، والبيان، والبديع)، وقد تميز «الطوفى» فى هذا القسم بالوضوح فى الأسلوب، والإيجاز فى العبارة، والدقة فى إبراز الفكرة، والتدليل عليها، معرضاً عن الرمز والإلغار، وقد أكثر فيه من الأمثلة والاستشهادات البلاغية، وتحليل معانيها، وجلاء أسرارها، وبيان مراميها، مع ضبط القواعد البلاغية بالحدود والرسوم، وقد تناول «الطوفى» هذا القسم فى جملتين: الجملة الأولى وتشتمل على بابين:

الباب الأول

أحكام عامة «وتشتمل على ثلاثة فصول»

الفصل الأول: فى مقدمات مؤهلة ينبغى على المؤلف الابتداء بها وآلات التأليف، ومعرفة المتداول المألوف من اللغة، ومعرفة أيام العرب وأمثالهم والاطلاع على كثير من كلام المتقدمين.

(١) الإكسير ص ٥. ك. مقدمة الكتاب.

الفصل الثانى: آداب التأليف وبيان الطريق إليه .

الفصل الثالث: فى الحقيقة والمجاز .

الباب الثانى

ويشتمل على ثلاثة فصول

الفصل الأول: فى الكلام على الألفاظ المفردة والمركبة والصفات التى تستحق بها رتبة الحسن والجودة فى الألفاظ المفردة من شروطها الثمانية . وفى الألفاظ المركبة: من تناسب الألفاظ وارتباط الكلام، ووضع كل لفظ فى موضعه اللائق، الحسن الذى يرجع إلى تأليف الكلام وفائدته والدليل على ذلك .

الفصل الثانى: فى المعانى وأنها أشرف من الألفاظ .

الفصل الثالث: الكلام المنشور والمنظوم وأيهما أفضل، مناقشته «ابن الأثير» فيما ذهب إليه، بأن النثر أفضل .

الجملة الثانية: فى أحكام خاصة، وتشتمل على بابين:

الباب الأول: الفصاحة والبلاغة .

الباب الثانى: ويتضمن أنواع علم البيان، وعلم المعانى، وخروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، والمحسنات المعنوية، من البديع، وأما المحسنات اللفظية فتشمل ما ورد عند العلماء من محسنات لفظية معروفة .

نقد المنهج :

لقد أجاد «الطوفى» فى منهجه وتناوله حين ألم بمسائل البلاغة بعلومها الثلاثة، وقد كانت تحليلاته الأدبية والعلمية تنم عن وعى وإلمام بالثقافة العربية والدينية، مما جعله يأخذ مكانة عالية بين العلماء. إلا أنه وقع فى بعض أخطاء واضطراب فى تبويب بعض المسائل والموضوعات المتعلقة ببعضها.

فعلى سبيل المثال نجده فى الجملة الأولى: يضمنها «الحقيقة والمجاز» وهى من الموضوعات التى استقرت فى كتب البلاغة على أنها ضمن «علم البيان» كما نجده يقدم الاستعارة والكناية على التشبيه، والمعروف أن الاستعارة تبنى أساساً على التشبيه وهى أيضاً من القواعد المستقرة لدى علماء البلاغة.

وفى علم المعانى: نجده يضع الاستفهام فى التقديم وحقه أن يوضع فى الأسلوب الإنشائى، كذلك خذلان المخاطب الذى وضعه تحت الإيجاز، وكان حقه أن يوضع فى الأسلوب الإنشائى أيضاً.

وأما الفصل والوصل لم يرد عنده إلا الاستئناف البيانى وأردفه بالحروف العاطفة والجارّة، وهذه الأخيرة حقها أن توضع تحت الاستعارة التبعية فى الحرف. وأما البديع: فنجدّه يضطرب فى الجنس، ويفصل الاشتقاق عنه، مع العلم بأنه جزء منه.

أما باقى ألوان البديع اللفظى، فقد جاءت مرتبة منسقة على حسب ما ورد عند العلماء السابقين عليه.

وبما تجدر الإشارة إليه أننا وجدناه يستدرك على نفسه فى بعض المواضع، ويقول كان هذا الموضع حقه فى مكان كذا إلا أننا تابعنا «ابن الأثير» فى ترتيبه فى غالبية الكتاب، سيراً على ترتيبه فى كتابه «الجامع الكبير».

ولهذا نلتمس له العذر فيما صدر عنه.

الباب الأول:

الفصاحة والبلاغة

الفصل الأول:

- مقدمات مؤهلة لدراسة علوم البلاغة.

الفصل الثاني:

- الفصاحة والبلاغة.

الفصل الثالث:

- فصاحة المفرد وشروطه.

الفصل الرابع:

- فصاحة المركب.

الفصل الخامس:

- اللفظ والمعنى.

الفصل الأول:

مقدمات مؤهلة لدراسة علوم البلاغة

لقد بدأ «الطوفى البغدادي» كتابه: الإكسير في علم التفسير بذكر شروط تعيين الباحث المتصدى^(١) لعلم التفسير على فهم كتاب الله، وتكون له بمشابة الذخيرة التي يتسلح بها، والركيزة الأساسية التي يعتمد عليها فوضع مقدمات أولية ينبغي الابتداء بها.

المبحث الأول: وهو ضربان:

أحدهما: عام يشترك فيه النظم والنثر، وهو سبعة أنواع:

الأول: معرفة العربية من نحو، وتصريف، وإدغام^(٢).

الثاني: معرفة المتداول المؤلف بين أرباب هذه الصناعة من اللغة وما فيها من

دلالات سواء كانت مطابقة، أو تضمنية، أو التزامية^(٣).

الثالث: معرفة أيام العرب وأمثالهم^(٤).

الرابع: اطلاع المفسر على كثير من كلام المتقدمين^(٥).

الخامس: معرفة الأحكام السلطانية من إمارة وإمامة وقضاء ونحوه^(٦).

السادس والسابع: حفظ الكتاب وجملة صالحة من السنة^(٧).

أما ثانيهما: فهو خاص بالنظم دون النثر^(٨). ويختص بمعرفة العروض، والقوافي،

(١) الإكسير ص ٤٤ ط النموذجية.

(٣) المصدر نفسه ص ٥٥.

(٥) الإكسير ص ٥٥.

(٧) المصدر السابق نفسه ص ٥٦.

(٢) الإكسير ص ٥٤.

(٤) المصدر السابق ص ٥٢.

(٦) المصدر نفسه ص ٥٥.

(٨) المصدر السابق نفسه ص ٥٦.

وما يجوز فيها من زحاف^(١)، وغيره: وروى^(٢)، وردف^(٣) حاجة الناظم إليها.
المبحث الثاني: يخصصه «الطوفى» لأدب التأليف وبيان الطريق إليه^(٤). يذكر فيه
«أن المعانى للألفاظ كالأرواح للأجساد، وأن النقص فى أحدهما يؤثر نقصاً فى
الكلام، ثم قسم المعنى واللفظ بحسب الجودة أو الرداءة، إلى جيدان وهو أعلى
مراتب البيان، أو رديئان: وهو أدنى مراتب البيان، أو اللفظ رديئ فقط، أو المعنى
فقط، وخيرهما الأول لقوة جانب المعنى، لأنه المقصود بالذات.

وفى بيان التأليف الجيد يذكر «الطوفى» شروطاً ينبغى على المنشئ إتباعها، منها
تخير وقت النشاط النفسى للإنشاء، وفراغ البال. فإن قيل ذلك الوقت بكثير غيره،
ولا يغالب خاطره ساعة إعراضه وإحجامه عن الفكر أو حين شغله عنه، فإن ذلك
يؤذيه، ويشين ألفاظه ومعانيه، وليعتمد إلى أشرف المعانى وأجلها، وليؤد بها أحسن
الألفاظ وأعذبها وأدلها، وليبين كلامه من القسمين، ويستخرج الدر من مجمع
البحرين، ولا يقصر همته على تجديد أحدهما، بل ليكن شديد العناية بهما، فإن
معنى الألفاظ له ناقص، ولفظ لا معنى له فى ميدان البلاغة حسير ناكص^(٥).

ونرى بشر بن المعتمر «ت ٢١٠ هـ» قد سبق «الطوفى» إلى ما قاله فى صحيفته
المعروفة، والمنشورة فى البيان والتبيين للجاحظ، ولعله أول من قال بها.

فلنسمعه حين يقول: «خذ من نفسك ساعة نشاطك وفراغ بالك وإجابتها إياك،
فإن قليل تلك الساعة أكرم جوهرأ، وأشرف حسبأ، وأحسن فى الأسماع، وأحلى فى
الصدور... إلى أن قال: ومن أراغ معنى كريماً فليلتمس له لفظاً كريماً، فإن حق

(١) الزحاف: أن يسقط بين الحرفين حرف فيزحف أحدهما إلى الآخر، وهو تغيير مختص بثوانى
الأسباب، وهو جمع سبب وهو عند العروضيين متحرك بعده ساكن نحو قد ومتحركان
نحوبك.

(٢) الروى: هو الحرف الذى تبنى عليه القصيدة فتنتسب إليه فيقال: قصيدة لامية إذا كان الروى
لاما، وسينية: إذا كان الروى سينا وهكذا.

(٣) الردف: هو حرف المد، أو اللين الساكن الواقع قبل الروى.

(٤) الأكسير ص ٥٧. (٥) الأكسير ص ٥٧.

المعنى الشريف اللفظ الشريف، ومن حقهما أن تصونهما عما يفسدهما ويهجنهما»^(١).

وبعد أن وضح «الطوفى»^(٢) التأهيل النفسى للتأليف الأدبى، ذكر ضمن شروطه التأهيل العلمى، وكيف يستطيع الأديب أن يسلك سبيل النجاح فيه، فقال: «وإنما الطريق إلى ذلك عندى، أن يدرب نفسه فى النظر فى أنواع علم العربية نحواً ولغة وتصريفاً، وفى أشعار العرب وخطبهم واصطلاحاتهم ومواقع كلامهم، وفيما أنشأه المتأخرون من نظم ونثر فى علمى «المعانى والبيان» حتى تصير له ملكة وقوة، فإذا ساعده مع ذلك ذهن وقاد، وقريحة مجيبة وطبع قابل، حصل من الإنشاء فوق غرضه، وهذه هى طريقة الفحول، كمن أراد بناء حائط، فأعد له من اللبن والآجر والطين، ووضعه بحسن صناعته وضعاً محكماً»^(٣).

واستدل «الطوفى» على كلامه هذا بقصة «المبرد» التى ذكرها عن نفسه من أنه طالما عجز عن إنشاء عبارة يرتضيها فى اعتذار أو شكر... إلخ، مع تقدمه فى صناعة الآداب^(٤).

ويأخذ «الطوفى البغدادى» على «ابن الأثير» مأخذاً، فى طريقته للتأليف يرفضها ولا يرتضيها حين يقول: أما طريقة «ابن الأثير»^(٥) فطريقة صبيان المكاتب الذين يقعون فى الألواح على أمثلة المعلمين، ونظيرها من أراد بناء حائط، فجاء إلى حائط غيره يخلع منه لبنة لبنة، ويجعل عوضها من عنده، ولعل بعض تلك الأوضاع فاسد، فيكون مقلداً لسواضعه فى فساد، تاركاً فى مهماته لاجتهاده، ومن أنصف علم أن طريقتنا هى المثلى، وأنها أحق بالاتباع وأولى.

وأرى أن ما ذهب إليه «الطوفى» فى رفضه واعتراضه على رأى «ابن الأثير» فى التأليف جيد، حيث إن هذه الطريقة ربما أدت إلى عدم الاجتهاد، وفساد الملكة الإبداعية لدى المنشئ.

(١) البيان والتبيين ج١، ص ٩٥، نشر دار إحياء التراث العربى، بيروت.

(٢) الإكسير ص ٥٧. (٣) المصدر نفسه ص ٥٩.

(٤) المصدر السابق ص ٥٨. (٥) الجامع الكبير ص ٢٦.

هذا وقد أجاد «الطوفى» فيما ذهب إليه من آراء، سبق عرضها لما يجب على الأديب المبدع من خبرة ومراس ثقافة، والتزود ما أمكن من العلوم العربية والشرعية، حتى يتمكن من ناصية القلم والإبداع الأدبى والفنى، وأما المحاكاة التى قال بها «ابن الأثير»^(١) فهى مرفوضة كما سبق، وأما الطبع وما يثيره فى نفس الأديب، فقد ذكره «ابن قتيبة»^(٢) فى مقدمة الشعر والشعراء، كذلك ما ذكره كل من القاضى الجرجانى^(٣)، صاحب الوساطة، والآمدى^(٤) صاحب الموازنة، من ضرورة اشتراك الطبع والدربة والذكاء والصناعة، لتجتمع كل هذه الأسباب، وتظهر شخصية الأديب المبدع من خلال موهبته، ودراسته المصقولة، والنظر فى أعمال الآخرين.

وأرى أن «الطوفى» قد اطلع على آراء هؤلاء العلماء والنقاد المتقدمين، وأفاد منهم، فجاءت أفكاره البلاغية رائقة جيدة، تتفق مع آرائهم، وما انتهوا إليه.



(١) الجامع الكبير ص ٢٦.

(٢) الشعر والشعراء ج١ ص ٢٤ تحقيق أحمد شاكر نشر دار المعارف.

(٣) الوساطة ص ١٤ ، ٢٤. (٤) الموازنة للآمدى ص ٣٨ - ٤١ بتصرف.

الفصل الثانى:

الفصاحة والبلاغة

لقد اهتم النقاد العرب بالألفاظ، ووضعوها لها قواعد وأصولاً، وكان الجاحظ^(١) (ت ٢٥٥ هـ) من أوائل الذين عرضوا لها وسار على نهجه «قدامة بن جعفر» (ت ٣٣٧ هـ)^(٢) وأبو هلال العسكري^(٣) (ت ٣٩٥ هـ)، وابن سنان الخفاجى^(٤) (ت ٤٦٦ هـ)، وعبد القاهر الجرجاني^(٥) (ت ٤٧١ هـ)، والسكاكى^(٦) (ت ٦٢٦ هـ) وابن الأثير^(٧) (ت ٦٣٧ هـ) والبحرانى^(٨) (ت ٦٧٩ هـ).

وعندما قسم السكاكى البلاغة إلى أقسامها المعروفة لم يعقد فصلاً للألفاظ وإنما تكلم عن الفصاحة بعد أن انتهى من بحث موضوعات البيان، وذكر أن الفصاحة قسمان: قسم راجع إلى المعنى وهو خلوص الكلام من التعقيد، وآخر راجع إلى اللفظ وهو أن تكون الكلمة عربية أصيلة، وعلاقة ذلك أن تكون كثيرة الدوران على ألسنة الموثوق بعربيتهم، واستعمالها أكثر، لا مما أحدثها المولدون، ولا مما أخطأ فيه العامة، وأن تكون أجرى على قوانين اللغة، وأن تكون سليمة عن التنافر، والمراد بتعقيد الكلام هو أن يعثر صاحبه فكرك فى متصرفه ويشبك طريقك إلى المعنى،

(١) البيان والتبيين ج ١ ص ١٠٥ . (٢) نقد الشعر ص ٥٤، وما بعدها نشر الكليات الأزهرية.

(٣) الصناعتين ص ١٢، تحقيق: على محمد البجاوى، ومحمد أبو الفضل.

(٤) سر الفصاحة ص ٤٩، وما بعدها عبد المتعال الصعیدی ط صبيح.

(٥) دلائل الإعجاز ص ٤٢، وأسرار البلاغة ص ١٢٠ وما بعدها.

(٦) مفتاح العلوم ص ١٩٠ ط دار البار مكة المكرمة.

(٧) الجامع الكبير ص ٧٩، والمثل السائر ص ١١٨، ١١٩.

(٨) أصول البلاغة ص ٣٥، ٣٦، تحقيق: د. عبد القادر حسين دار الشروق.

ويوعد مذهبك نحوه، حتى يقسم فكرك، ويشعب ظنك إلى أن لا تدري من أين تتوصل، وبأى طريقة معناه يتحصل^(١).

وعندما جاء «الطوفى البغدادى» وجد الطريق أمامه معبداً، والسبيل ممهداً، لبحث الفصاحة، فأفاد من علماء البلاغة المتقدمين خصوصاً «ابن الأثير» إلا أننا وجدنا مبحث فصاحة المفرد والمركب عنده متفرقاً فى إكسیره، وهذا مما يؤخذ عليه، لكنه وضعها فى مقدمة علوم البلاغة وهو ما عليه العلماء المتأخرون فعرض لهذا المبحث فى بابين:

الأول: فى الفصاحة والبلاغة.

الثانى: فى موضوع علم الفصاحة.

فنجده يتناول الحديث عن الفصاحة والبلاغة، من حيث أن لهما علاقة بإثبات الإعجاز للقرآن الكريم، لذلك احتاج فيهما إلى حديث مفصل.

ففى الفصاحة: يعرفها بما تواضع عليه علماء البلاغة السابقون من خلوص اللفظ من التعقيد، الموجب لقرب فهمه، ولذاذة استماعه، وذلك باشتماله على صفاته المتقدمة^(٢)، واشتقاقها من الفصيح: وهو اللبن إذا أخذت رغوته، وذهب لباه^(٣).

وبلاغة: «كون الكلام الفصيح موصلاً للمتكلم إلى أقصى مراده، بيان فصيح، فهو فصيح، وبلغ بلاغة، فهو بليغ^(٤)».

ونجده يعلل هذه التسمية من جهتين:

الأولى: إما لأنها بلغت نهاية الأوصاف اللفظية والمعنوية، وهى إفادة المعنى وفصاحة اللفظ، ومطابقتها معناه، بحيث لا يزيد عليه، قاله: «ابن الأثير»^(٥)، قال: «ومتى عرى عن صفة من هذه الصفات خرج على أن يكون بليغاً».

الثانية: وإما لما بلغ من تبليغه المتكلم أقصى مراده، وهو أولى من الأول ويظهر لى

(١) مفتاح العلوم ص ١٩١، وانظر الإيضاح ص ٤٧٠ بيروت. (٢) الإكسير ص ١٠٧.

(٣) يقال أفصح اللبن إذا ذهب اللباء عنه: اللسان مادة فصيح ابن منظور.

(٤) الإكسير ص ١٠٧. (٥) الجامع الكبير ص ٧٩، المثل السائر ص ١١٨، الإكسير ص ١٠٧.

أنه سمي بليغاً، لكونه يبلغ السامع أقصى ما يريد من المعنى، وقوله تعالى: ﴿وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾ [النساء: ٦٣].

ظاهر فيه، إذ المراد: قل لهم قولاً يبلغهم ويفهمهم المعنى المراد به، وهو محتمل للتفسيرين قبله، أو الوجهين الذي أشار إليهما.

وقد اتفق «الطوفى» فى شروط الفصاحة والبلاغة مع ما جاء به العلماء السابقون من أمثال «أبى هلال العسكري»^(١) (ت ٣٩٥ هـ)، وابن سنان الخفاجى^(٢) (ت ٤٦٦ هـ)، وابن الأثير^(٣) (ت ٦٣٧ هـ)، والبحرانى^(٤) (ت ٦٧٩ هـ).

أما الباب الثانى: فهو «علم الفصاحة».

وحديث «الطوفى» عن «علم الفصاحة» يبدأ بتعريفه بأنه الألفاظ الدالة على معانيها، بإحدى الدلالات الثلاث، المطابقة، أو التضمن، أو الالتزام^(٥).

والحديث عن الدلالات سبقه إليه علماء كثيرون منهم «عبد القاهر الجرجانى»^(٦) والفخر الرازى^(٧)، والسكاكى^(٨)، وابن الأثير^(٩)، والبحرانى^(١٠)، والخطيب القزوينى^(١١).

ويناقش «الطوفى» كلام ابن الأثير^(١٢) فيما ذهب إليه من أن البلاغة: أخص من الفصاحة، حيث إن متعلقاتها «اللفظ والمعنى»، أما الفصاحة: فمتعلقة «باللفظ فقط»، وعنده أن كل كلام بليغ فصيح، ولا عكس، لجواز خلوص ألفاظه من التعقيد مع قصور دلالاته، أو زيادته على معناه^(١٣).

ويرى «الطوفى» أن التفسيرين الأخيرين كل منهما أخص من الآخر من وجه،

(١) الصناعتين ص ١٣ وما بعدها. (٢) سر الفصاحة ص ٥٥ وما بعدها.

(٣) الجامع الكبير ص ٧٩ وما بعدها، وانظر المثل السائر ج ١ ص ١١٨.

(٤) أصول البلاغة ص ٣٥. (٥) الإكسير ص ١٠٨.

(٦) دلائل الإعجاز ص ٤٢ ط المنار. (٧) نهاية الإيجار فى دراية الإعجاز ص ١٢.

(٨) مفتاح العلوم للسكاكى ص ١٩١، ط دار البار. (٩) الجامع الكبير ص ٧٩، ٨٠.

(١٠) أصول البلاغة للبحرانى ص ٣٥. (١١) الإيضاح ص ٨١ ط بيروت.

(١٢) الجامع الكبير ص ٨٠، والمثل السائر ج ١ ص ١١٨، ١١٩. (١٣) الإكسير ص ١٠٨.

لجواز خلوص اللفظ مع قصور الدلالة، أو تمام الدلالة مع تعقيد اللفظ، وهو احتباس جيد منه، إضافة إلى ما قاله «ابن الأثير»^(١) الذي سبقه إليه «ابن سنان الخفاجي»^(٢) أما عبد القاهر الجرجاني فيرى أن كلمتي البلاغة والفصاحة بينهما ترادف^(٣).

ويحتسب «الطوفى» في حديثه عن الفصاحة باحتباس لطيف، حيث يرى أن الفصاحة معنى إضافي (أى نسبي) يختلف باختلاف الإضافات، كالحسن والقبح، ويختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة، والطباع.

ويستدل على كلامه بما كانت عليه العرب العاربة، فكلامهم نسبي بالنسبة لنا الآن، كما سبق في حديثه عن اللفظ وحسنه، ويشير إلى ذلك في قوله عن البلاغة لاشتراط الفصاحة فيها، ويعتبرها إضافية (أى بالنسبة لما تضاف إليه)^(٤).

ونظرة «الطوفى»^(٥) في هذا الاحتباس جيدة، اتفق فيها مع «ابن الأثير»^(٦)، وأرى أنهما أفادا من عبد القاهر الجرجاني^(٧)، حيث قال: «وهل تجد أحداً يقول: هذه اللفظة فصيحة إلا وهو يعتبر مكانها من النظم، وحسن ملاءمة معناها لمعاني جاراتها، وفضل مؤانستها لأخواتها؟ وهل قالوا: لفظة متمكنة ومقبولة، وفي خلافه: قلقة ونايبة، ومستكرهة، إلا وغرضهم أن يعبروا بالتمكن وحسن الاتفاق بين هذه وتلك من جهة معنهما، وبالقلق والنبد عن سوء التلاؤم»^(٨).

وعلى الرغم من اتفاق «الطوفى البغدادي» مع هؤلاء العلماء في تناوله لهذه المباحث البلاغية، إلا أننا نجد له رأياً واضحاً، ومنفرداً، على الرغم من اشتراكه معهم في تعريف الفصاحة والبلاغة.

إلى هنا ينتهى هذا الفصل، وننتقل مع «الطوفى» إلى الفصل الثالث وموضوعه: «فصاحة المفرد» ومناقشاته فيها.

(١) الجامع الكبير ص ٨٠.

(٢) سر الفصاحة ص ٥٥.

(٣) الرسالة الشافية ص ١٥٧، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، وانظر الدلائل ص ٣٥، دار المعرفة بيروت ط المنار.

(٤) الإكسير ص ١٠٨، وانظر الخصائص ج١، ص ٢١٨ لابن جنى.

(٥) الإكسير ص ١٠٨.

(٦) الجامع الكبير ص ٢٩.

(٨) المصدر السابق نفسه ص ٣٦.

(٧) دلائل الإعجاز ص ٤٢، ط المنار.

الفصل الثالث:

وموضوعه فصاحة المفرد

ذكر «الطوفى البغدادي» أن لكل من فصاحة المفرد والمركب صفات تستحق أن تتم بها الفصاحة، فتناول كل واحدة بالتفصيل، وخصص لكل صفة مفردة أو مركبة، فصلاً خاصاً.

أما الصفات التي أفرد لها «الطوفى» لفصاحة المفرد فهي ستة^(١):

(أ) تباعد مخارج الحروف.

(ب) صقل الألسن لها وأنس الأسماع بها. (أى غرابة الكلمة).

(ج) عدم ابتذالها.

(د) عدم استعمال اللفظ المشترك بلا قرينة تميزه.

(هـ) تصغير اللفظة حيث يعريها عن معنى خفيف أو لطيف أو ضعيف للتناسب بينهما.

(و) أن تكون مركبة من أقل الأوزان تركيباً.

وسأقف عند الآراء الأصيلة «للطوفى البغدادي» فى هذا الفصل.

فالأول: هو تباعد مخارج الحروف:

«فالطوفى» يرى أن تباعد المخارج لا يستلزم الحسن، ومتقاربها يستلزم الرداءة، بل إن الغالب على الأول، الجودة، وعلى الثانى الرداءة، وقد يكون حسناً، كالجيم والشين والياء، وهى متقاربة ويتركب منها جيش وشجى، وهما لفظان رائقان جيدان^(٢).

(١) الإكسير ص ٦٨ - ٦٩.

(٢) الإكسير ص ٦٨ - ٦٩.

وذكر أن هذا المقام يقتضى ذكر الحروف ومخارجها، وعرف مخرج الحرف: بأن يدخل عليه همزة الوصل ساكناً، لا متحركاً، إذ الحركة تقلقله عن مستقره فيقول: أل، أك، أن، أش، أس، وكذلك سائر ما أردت معرفة مخرجه، فحيث انتهى جرسه، فهو مخرجه^(١).

ويضع «الطوفى» عنواناً «فى بيان جودة تباعد المخارج، ورداءة متقاربه» وقد جعله فى وجهين:

أحدهما: ما تباعدت مخارجها، وما يحصل للنطق فيها من استقرار كمن يمشى فى أرض سهلة مستوية، وجعله من الوجه الحسن الممكن، بخلاف ما تقاربت مخارجها، فإن النطق بحروفه يجعله غير مستقر ويحدث لناطقه قلقلة وكد، شأنه فى هذا شأن من يمشى فى أرض وعرة. ومع وجاهة رأى «الطوفى» إلا أننى أقف متحفظة لأقول إن المتقارب ليس رديئاً على إطلاقه، كما أن المتباعد ليس جيداً على إطلاقه^(٢)، وقد أفاد من «ابن الأثير» الذى أفاد بدوره من ابن سنان^(٣).

ومما يحمد «للطوفى» صراحته فى الإشارة إلى المصدر الذى أفاد منه^(٤)، وقد ذكر ذلك فى كثير من المواضع من كتابه. ويتناول «الطوفى» الوجه الثانى.

الثانى: فى بيان جودة المتباعد ورداءة المتقارب^(٥)، فنراه يقول: «إن نسبة الأصوات إلى حاسة السمع، كنسبة الألوان إلى حاسة البصر وكما أن الألوان كلما تباينت وتباعدت كفيات بعضها عن بعض، كانت أحسن كالسواد مع البياض، أحسن منه مع الصفرة، لتقاربهما، فهكذا يقال فى الأصوات^(٦)».

(١) أستخلصت هذا رأى من كلام «ابن الأثير» فى الجامع الكبير ص ٣٤ - ٣٥.

(٢) الجامع الكبير ص ٤٠ - ٤١ والإكسير ص ٧٢. (٣) سر الفصاحة ص ٦٦.

(٤) أخذ «الطوفى» من «ابن الأثير» وذكر ذلك. (٥) الإكسير ص ٧٣.

(٦) الإكسير ص ٧٣.

وقد ذكر «الطوفى» فى نهاية هذا الحديث «إن هذا توجيهه أبى محمد بن سنان الخفاجى»^(١) وهو حسن جميل^(٢).

وقد نقل «الطوفى» عن ابن الأثير «اعتراضه على ما ذهب إليه ابن سنان الخفاجى» فيما سبق من الوجه الثانى من أن قياس بعض الحواس على بعض غير لازم ولو ثبت، لكنه إنما يصح ما ذكرت، أن لو توقفت معرفة جودة الألفاظ ورداءتها على سماع جرسها من مخارجها، كما تتوقف معرفة حسن الألوان وقبحها على رؤيتها، وليس كذلك، بل جودة اللفظ تعرف بدون سماعها ككونها مكتوبة أو متصورة هذا حاصل اعتراضه^(٣).

وقد وقف «الطوفى» موقفاً مجيداً، فحكم بينهما بالعدل وقال: إن «ابن الأثير» وقع بين اثنتين:

الأولى: إما أنه لم يصل إلى مغزى «ابن سنان».

الثانية: أو يكون قد عانده ليفسد قوله. وكلا توجيههما مليح، ويرد «الطوفى»^(٤) على «ابن الأثير» فى التوجيه الأول فيقول: «والجواب عن الأول أن قياس بعض الحواس على بعض وإن لم يكن لازماً، لكنه مناسب مناسبة قوية، ومجرد المناسبة كاف فى هذا العلم إذ ليس من العقلية القطعية حتى يعتبر فيه اللزوم القاطع، ولأن أرسطو^(٥) وأصحابه ذهبوا «إلى أن محسات البصر ترد على هيأتها فيه، كما أن نفيه الحواس يرد محساتها عليها لاقتضاء الحكمة جريان الوجود على نظام واحد لا يختلف، وجعل هذا دليلاً معتمداً فى العقلية، فما ظنك بهذا العلم الإقناعى». كما يرد «الطوفى» على «ابن الأثير» فى التوجيه الثانى فيقول: «لا نسلم بإدراك

(١) سر الفصاحة ص ٦٦. (٢) الإكسير ص ٧٣.

(٣) الجامع الكبير ص ٣٨ وانظر المثل السائر ص ٢٢٤ - ٢٢٥. (٤) الإكسير ص ٧٤.

(٥) هو أرسطوطاليس صاحب المنطق وله كتاب فن الشعر مطبوع، انظر الفهرست ص ٣٤٧ لابن النديم. ترجمة د. عبد الرحمن بدوى.

جودة اللفظ بدون سماعه، وإنما يدرك جودة معناه لأن آلة إدراكه العقل، فاشتبه عليك أحد الإدراكين بالآخر»^(١).

ثم يفترض افتراضاً حين يقول: ولئن سلمناه، لكن الإنسان بمجرد أن يدرك اللفظة مكتوبة، يعرضها بطريقة التقدير والتصوير على مخارج ألفاظها فيعلم حكمها من جودة ورداءة سريعاً، لكثرة مباشرته للألفاظ والنطق بها، ولهذا فإن أحدنا إذا استصعب عليه هجاء لفظة، لكثرة حروفها نحو: «فسيكفيكم» [سورة البقرة آية ١٣٧] و«أنلزمكموها» [سورة هود آية ٢٨] يتجهجاها بأن يتصور حروفها في ذهنه، ويجعل كل حرف في رتبته، فيحصل له معرفة هجائها وإن لم ينطق به، ولأن آلة إدراك اللفظ: النطق، كما أن آلة إدراك المعنى الذهن، وحسنهما فرع عليهما، فلو جاز أن يدرك حسن اللفظ بدون آله التي هي النطق، لجاز أن يدرك حسن المعنى بدون آله التي هي الذهن والتعقل، وهو محال، وهذا واضح لمن عقل وأنصف^(٢).

وبعد أن انتهى «الطوفى» من مناقشة «ابن الأثير» فيما اعترض به على كلام «ابن سنان الخفاجى» نجده يؤيد رأيه فيقول: «واعلم أن توجيه «الخفاجى» مبنى على قاعدة لطيفة وهي أن الحواس الخمس بمنزلة الجواسيس للنفس، يلقي إليها ما تدركه، وقد علمنا بالطبع أن النفس ترتاح للأخبار المستغربة المتباينة، وتمل وتمج الكلام المعاد. ولا شك أن الحروف المتقاربة فى معنى المعادة المتماثلة. وأقف مع «الطوفى» فيما ذهب إليه من أن الحواس الخمس بمنزلة الجواسيس وأن هذا العلم إقناعى وليس محسناً^(٣).

وتظهر روح العدل ومناصرة رأى الحر عند «الطوفى» دون تحيز وانتصافه بعلم وفهم وذوق، ودراية تنم عن فهم عالم أديب فقد ناقش وحلل وعلل بالأدلة والبراهين، فهذا مما يحمد له.

(٣) الإكسير ص ٧٥.

(٢) الإكسير ص ٧٤.

(١) الإكسير ص ٧٤.

كذلك ما وجدناه من صراحته وصدقه، لأنه يشير إلى المصدر الذى ينتفع به، على غير عادة علماء عصره، ولم لا فهو صاحب القولة المشهورة «يعرف الرجال بالحق، لا الحق بالرجال»^(١) وهذه سمة العلماء النصفين.

ومهما يكن من إفادة «الطوفى» من «ابن الأثير» أو غيره من العلماء الذين ذكرت أسماءهم، فإننى ألمح أثرين فى تناوله لآى مسألة خلافية، يقف فيها مناقشاً أو معترضاً، أو حتى رافضاً:

الأول: المعالجة الأدبية التى تنم عن ذوق أدبى رفيع.

الثانى: ميله فى كثير من الأحيان إلى التحليل المنطقى، والتعليل الفلسفى كما ظهر فى هذا البحث وكثيراً ما نجده يستعمل مصطلحات أصولية. وقد ظهرت هذه البصمات بشكل واضح فى ثانيا كتابه «الإكسير» وفى مواضع كثيرة من قضايا البحث البلاغى، وعلى الرغم من ورود شواهد عند كل من ابن سنان الخفاجى وابن الأثير.

الثانى: فى غرابة الكلمة:

يرى «الطوفى» أن الكلمة ليست لذاتها وحشية، ولا مألوفة، بل هذه صفة إضافية لها «أى بحسب ما تضاف إليه»^(٢).

وهى بالإضافة إلى من كثر دورانها فى كلامه، وأنس بها سمعه مألوفة وبالإضافة إلى عكس ذلك بالعكس، ويستشهد على كلامه بنسبية الغرابة من عصر إلى عصر فيقول: «إن العرب كانوا يستعملون فى مفاوضاتهم ألفاظاً لا يفهمها من أهل زماننا إلا كل فاضل بارع، وذكر حديث أم زرع»^(٣) وحديث «طهفة بن أبى زهير النهدي»^(٤).

(٢) الإكسير ص ٧٥.

(١) مقدمة الإكسير ص ١.

(٣) رواه البخارى، انظر عمدة القارىء شرح صحيح البخارى ج ٢ ص ١٦٨، تأليف: العيني وهو حديث طويل يشمل إحدى عشرة امرأة يتحدثن عن أزواجهن.

(٤) نهدي إحدى قبائل اليمن وقد قام طهفة عن وفد بنى نهدي يتحدث عنهم أمام الرسول ﷺ - وذكر حديث فيه غريب كثير. انظر الإصابة فى تمييز الصحابة ج ٣ ص ٢٩٨ ط المشرفية.

ويردف «الطوفى» كلامه هذا بقوله: «ولو استعمل أحد من هؤلاء الحاضرة تكلفاً،
لعد قبيحاً، ومن عده فصاحة أخطأ وذلك كقول ابن الرومى^(١)»:

اسْقِنِي الْأُسْكُرَكَ الصَّبْرَ فِي جَضْلْفُونَةٍ وَاتْرُكُ الْفَيْجَنَ فِيهِ يَا خَلِيلِي بِغُصُونِهِ
وقال الآخر فى صفة المطر^(٢):

مُتَغَطِّمٌ غَضِبَ الْوَحُوشِ مَكَانُهَا تَيَّارُهُ فَالضَّبُّ جَارُ الضُّفْدَعِ
ويناقش «الطوفى» لفظة «متغطمط» التى وردت فى هذا البيت فيقول: بفرض أن
قائلاً يقول: لو جعل عوضها متدارك أو متلاطم، لأدت معناها - يرد «الطوفى» على
هذا الفرض بقوله: «لكننى أرى أن هذه اللفظة غير موعلة فى التوحش، ولفظها مشعر
بالكثر، والحركة، وشدة الاضطراب، والغليان، فلا يقوم مقامها شىء من الألفاظ
المذكورة»^(٣).

هذا وأرى أن ماذهب إليه «الطوفى» جديد مبتكر، إلا أننا اليوم لا نستعمل هذه
الألفاظ التى تعتبر غريبة بالنسبة لنا، كما أحب أن أنوه وأشير إلى ما قاله عبد القاهر
الجرجاني^(٤)، من أن الكلمة تكتسب الحسن أو القبح بالضم (أى بالتركيب) وهى ما
عرفت بنظرية النظم، ونقل هذا رأى عنه الفخر الرازى^(٥).

ويرى «الطوفى» مشاركا فى ذلك «ابن الأثير»^(٦) أن الناظم أعذر من النادر فى
استعمال هذه الألفاظ الوحشية الغريبة، ويستدل على كلامه بانطلاق عنانه فى

(١) الفيجن: السذاب: قال: ابن دريد ولا أحسبها عربية، وقد أفجن الرجل إذا دام أكل السذاب
- انظر اللسان مادة ف ج ن ابن منظور .

(٢) الإكسير ص ٧٦ والجامع الكبير ص ٤٨ . (٣) الإكسير ص ٧٧ .

(٤) دلائل الإعجاز ص ٣٧ - ٣٩ بتصرف . (٥) نهاية الإيجاز فى دراية الإعجاز ص ٣٦ .

(٦) الجامع الكبير ص ٤٨ .

التأليف، وتقيد الناظم بقيد العروض^(١)، ولا أدري لماذا التمس الناظم العذر، في الوقت الذي أخذ فيه على «ابن الرومي» استعماله للوحشي الغريب، مما يشعرنا بترددهما واضطرابهما، ولا أرى للنائر عذراً، لأن كلا من النظم والنثر تحكمه قواعد وأصول فنية، تقتضى العمل بها واتباعها.

هذا والأمثل والشواهد التي وردت عند «الطوفى» جاءت عند كل من «أبى هلال العسكري»^(٢) وابن سنان الخفاجي^(٣)، وابن الأثير^(٤)، إلا أنه خالفهم في تحليلها، وتناوله الذي يتسم بالعقل الممزوج بالنظرة الأدبية التي تنم عن ثقافة هذا الرجل.

الثالث: أما بالنسبة لابتذال الكلمة، ونقلها إلى معنى مستقبح، أو غيره فقد رأى الطوفى في قول المتنبي^(٥):

أَذَاقَ الْغَوَانِي حُسْنَهُ مَا أَذَقْنِي وَعَفَّ فَجَازَاهُنَّ عَنِّي عَلَى الصَّرْمِ^(٦)

والمعنى: أنه قد واصل الجميلات ورأى منه الحسن كما رأى منهن، ثم عف عنهن بالمقاطعة، مجازاة على وصلهن له.

ويورد «الطوفى» شاهداً آخر على هذا الاسم: فيقول: فإن قلت: قد استعمل امرؤ القيس هذا في قوله^(٧):

أَفَاطِمُ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلِّي وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَرْمَعْتُ صَرْمِي فَأَجْمَلِي
وكفى باستعمال امرئ القيس حجة.

(١) الإكسير ص ٧٧ . (٢) الصناعتين ص ١٣ وما بعدها .

(٣) سر الفصاحة ص ٥٠ وما بعدها . (٤) الجامع الكبير ص ٤٧ - ٤٨ .

(٥) شرح ديوان المتنبي لأبى البقاء العكبرى ج ٤ ص ٤٧ .

(٦) المعنى: الصرم في اللغة - القطيعة، يقال: صرمة، صرماً: إذا قطعه بضم الصاد وفتحها، واستعمله العامة بآخر طرف عرق في الجوف، هو قريب من خارج حلقة الدبر إذا وصل إليها، قالوا طلع صرمة، وفلان له صريم.

(٧) ديوان امرئ القيس ص ١٢ من معلقته .

ويرد «الطوفى» على من قال بأن هذا الاسم قد ورد فى شعر «امرىء القيس» وليس عليه غبار ولم يستقبحه أحد. يقول «الطوفى» إن الفرق بينهما أن امرأ القيس استعمله قبل تحريف العامة له، واستعمالهم إياه فى موضوع قبيح بخلاف المتنبى^(١). ويوضح «الطوفى» رأيه بقوله: «والأقرب عندي: أن مثل هذا اللفظ مما فيه لغتان، يستعمل وينشر باللغة المخالفة للاصطلاح المكروه، كالصرم بفتح الصاد. هنا لا يقال: هذا فيه تغيير الرواية عن وضعها، وهو كذب حرام، لأننا نقول: لا بأس بذلك لأجل المعارض الراجح، وقد جاز الكذب شرعاً، بل استحب، بل وجب لمصلحة راجحة، فهاهنا أولى، ثم لم يدل دليل قاطع على أن الشاعر نطق بالصرم مثلاً بضم الصاد، فيكون مظنوناً، فيقوى المعارض^(٢)، ويستدل «الطوفى» على هذا بقول المتنبى^(٣):

سَلَى الْبَيْدِ أَيْنَ الْجَنُّ مَنَا بِجَوْرِهَا وَعَنْ ذِي الْمَهَارِ أَيْنَ مِنْهَا النَّقَاتِقُ^(٤)؟
النقائق: جمع نقنق، وهو ذكر النعام، فاستعملها العامة فى نوعين من الطعام، وكثر ابتذالهم لها ولأشباهها، فصار استعمال لفظهما، وإن كان المراد معنى غريباً فصيحاً - ركيكاً، حتى ولو أفرد لفظ النقنق، وجمع لفظ الجوز، لزال الكراهة، لزوال المشابهة والمعنى فى قول المتنبى: سلى الصحارى والبيداء، أين الجن منا، فنحن أقوى منها وأشجع، ثم سلى الإبل السريعة أين منها النعام، وهى المشهورة بالسرعة. وألمح فى هذا البيت تشبيهاً خفياً، يعطى مقارنة بين هؤلاء القوم والجن، ومقارنة

(١) الإكسیر ص ٧٨ - ٧٩ . (٢) الإكسیر ص ٧٨ - ٧٩ .

(٣) ديوان المتنبى ج ٢ ص ٣٤١ ط الحلبي وانظر الإكسیر ص ٥٩ والجامع الكبير ص ٥٠ .

(٤) ويجوز جمعه على المهارى كصحارى، وهى إبل منسوبة إلى قبيلة من اليمن وهم بنو مهرة بن حيدان: والنقائق: هى المعروفة عند أهل بغداد «بالكيابة» وهى قطع الكروش مخيطة على الأرز واللوز والأبازير وما شاكل ذلك، وهى شبيهة بالمكرشة عند العرب، انظر الجامع الكبير ص ٥٠ .

أخرى بين الإبل والنعام.

ويمثل «الطوفى» فيما كره استعماله لمجرد ابتذال العامة خطأ لكونه ليس محرفاً عن وضعه ولا مستقبها بيت القلقة للمتنبى الذى يقول فيه:

وَقَلَّلتُ بِالْهَمِّ الذِّى قَلَّ الحَشَا قَلَّ عِيسٍ كُلهُنَّ قَلَّ (١)

والمعنى: أننى حركت الإبل المتحركة بطبيعتها من الهم الذى حركنى، وحرك ما بداخل جوفى.

ويذهب «الطوفى» إلى أن اللفظة بمفردها لم تكن مبتذلة، وإنما جاءها الابتذال من الثقل مع تكرار اللفظ مراراً من مادة واحدة (٢)، ومصدقاً لقوله فى تعليقه على هذه القلقة التى وردت فى البيت، نجد أنه بالتأمل فيه يحتوى على ثمان قافات، وهذا العدد وحده يكفى لقبحه، وخروجه من دائرة الفصاحة، وقد عابه جميع النقاد، كما عابت بيت الشلشلة على الأعشى، الذى استشهد به «الطوفى» على صحة تعليقه على بيت القلقة:

وَقَدْ غَدَوْتُ إِلَى الحَانُوتِ يَتْبَعُنِي شَاوٍ مُشِلٍّ شَلُولٌ شَلْشَلٌ شَوْلٌ (٣)

غدوت: أصله الذهاب غدوة، ثم أريد منه مطلق الذهاب.

والحانوت: دكان الخمار. والشاوى: الذى يشوى اللحم، والمعنى: إننى ذهبت إلى

(١) ديوانه ص ٢٨ ط لجنة التأليف، هذا البيت من قصيدة مطلعها:

قفا تربا ودقى فهاتا المخابل ولا تخشيا خلقا لما أنا قائل

وانظر ديوانه ج ٣ ص ١٧٥ ط الحلبي، واليتيمة ج ١ ص ١٣٩، وقلقل: حرك، الحشا: ما فى داخل الجوف، العيس: الناقة الخفيفة. (٢) الإكسير ص ٨٠.

(٣) رجل شول: أى خفيف فى العمل، شلشل: المحكم. انظر اللسان مادة شول. وهذا البيت من قصيدة مطلعها:

ودع هريرة إن الركب مرتحل وهل تطيق وداعاً أيها الرجل؟

انظر ديوان الأعشى ص ٩.

حانوت الخمار غدوة، وكان يتبعنى رجل خفيف الروح، محكم الخلق يقوم بشى اللحم».

أما الآمدى^(١). فيقول: إنهم قالوا: إن هذه الألفاظ كلها التى بعد شاو متقاربة فى المعنى، بالإضافة إلى أن البلاغيين جميعاً قد عابوا هذا البيت.

أما «الطوفى» فى بيت الأعشى شاهداً على وجود تكرار لفظ مادة «شول» «شلسل» ويقول إنه من أفصح الألفاظ وأعدلها، ولكنه ليس بمبتذل، إذ الشلسل: الخفيف الروح، ولا يكاد يعرفه إلا خواص أهل اللغة^(٢) وإذا كان معنى اللفظة جيداً إلا أن استخدامها وتكرارها فى تكلف مما يفسد المعنى، فقد نص على ذلك أهل هذا الفن، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإننا نستشهد بقول عبد القاهر الجرجاني^(٣)، فى الدلائل، حيث يقول: «إن اللفظة لا توصف بالفصاحة إلا فى التركيب».

لذا فإننا نرى أن العيب أتاها من تكرارها دون فائدة مقصودة، بينما يرى د. محمد النويهى^(٤). أن بيت الأعشى هذا لم يلتفت البلاغيون إلى ما فيه من جمال لأنه يصور فى نظره، بذكر الشين ست مرات، حديث السكرى المتخبط المتعثر المختلط، حيث إن هذه الشأسة متعمدة منه ليصور هذا التخبط^(٥).

ولكنى أرى أن هذا البيت معيب، وقد عابته كتب البلاغة والنقد على الأعشى^(٦)، كما عابت قلقلة المتنبي، وسلسلة مسلم بن الوليد فى بيته الذى قال فيه:

سَلْتُ وَسَلْتُ ثُمَّ سُلَّ سَلِيلُهَا فَآتَى سَلِيلُ سَلِيلِهَا مَسْلُولاً

(١) الموازنة ص ٤٠ تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، نشر دار الباز بيروت.

(٢) الإكسير ص ٨٠. (٣) دلائل الإعجاز ص ٣٨ ط المنار بتصرف.

(٤) الشعر الجاهلى ج ١ ص ٦٨ د. محمد النويهى نشر الدار القومية للطباعة . القاهرة.

(٥) المصدر السابق نفسه ج ١ ص ٦٨. (٦) سر الفصاحة ص ٩٤.

وحسبنا أن علماء البلاغة قاطبة وعلى رأسهم «ابن سنان الخفاجي»^(١) أنكروه كما أنكروا بيتي «مسلم بن الوليد» والمتنبى «وتعليق ابن سنان على بيت الشلشلة للأعشى يقول فيه: «إنه كرر لفظة مكرورة الحروف فجمع القبح بأسره في صيغة اللفظة نفسها، ثم في إعادتها وتكرارها، فلست تجد ما تزيد على هذين البيتين في القبح»^(٢).

أما بيت «مسلم بن الوليد» فقد قال عنه «ابن سنان» ولولا أن هذا البيت مروي لمسلم وموجود في ديوانه لكنت أقطع على أن قائله أبعد الناس ذهنًا وأقلهم فهماً، ومما لا يعد في عقلاء العامة، فضلاً عن عقلاء الخاصة، لكنى أخال خاطرة من الوسواس أو شعبة من البرسام عرضت له وقت نظم هذا البيت، فليته لما عاد إلى صحة مزاجه وسلامة طباعه جحده فلم يعترف به، ونفاه فلم ينسب إليه^(٣).

أما د. أحمد موسى «فيرى أن هذا البيت تحس بالثقل فيه لما يشيع فيه من كثرة تكرار هذه القلقة حرصاً على جناس معن في الثقل نازل عن مستوى الصناعة إلى الدرك الأسفل»^(٤).

وحسبنا من تعقيب «ابن سنان الخفاجي» وهو أحد أعلام البلاغة المشهود لهم في هذا الفن ومؤسس علم الفصاحة، حتى يتمحل أحد الباحثين المحدثين باستحسان مثل هذه الأبيات التي تحير العقل في فهمها، ونطقها، أو حتى المقصود منها، فلا تدرى أهى للتعمية والألغاز أم للفصاحة والإبانة.

(٢) المصدر السابق نفسه ص ٩٤ .

(١) سر الفصاحة ص ٩٤ .

(٣) المصدر السابق نفسه ص ٩٤ .

(٤) الصبغ البديعي ص ٣١٨ دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ١٩٦٨ .

وكما عرض «الطوفى» لما ابتذله العامة من الألفاظ ضمن شواهد الشعرية، يعرض شواهد أخرى للمبتذل من القوافى التى ينبغى اجتنابها لغثائها ومج الأسماع لها لا بتذالها»^(١).

ويستشهد «الطوفى» على كلامه هذا بقول المتنبى من قصيدة يمدح بها سيف الدولة الحمدانى فيقول^(٢):

وَمَلْمُومَةٍ سَيْفِيَةٍ رَّبْعِيَةٍ يَصِيحُ الْحَصَا فِيهَا صِيَا حِ اللِّقَالِقِ^(٣)

والمعنى: أن الكتيبة التى اجتمعت للحرب بقيادة سيف الدولة هى كتيبة منسوبة إلى ربيعة، ويقصد بها قبيلة الممدوح، «ويصفها» بأنها قوية كثيرة العدد والعدة، وحين صاح فيها هبت كأنها الطيور الجارحة فانقضت جميعها دفعة واحدة لتحقيق النصر المبين على الأعداء.

ويرى «الطوفى» رفض القوافى المبتذلة التى جاءت عند الشاعر المتنبى من كلمة «اللقالق» والسلوقي، والكراكى، فى مثل قول «ابن هانىء الأندلسى»^(٤) لغثائها ومج الأسماع لها، وهذا مما يحسب له فى ميزان البلاغة والنقد.

(١) الإكسیر ص ٨١ . (٢) ديوان المتنبى ج ٢ ص ٣٢٥ ومطلعها:

تذكرت ما بين العذيب وبارق مجر عوالينا ومجر السوابق

(٣) اللقالق: جمع لقلق، وهو طائر كبير يسكن العراق، الملمومة: الكتيبة المجتمعة، السيفية: المنسوبة إلى سيف الدولة، الربيعية: منسوبة إلى ربيعة وهى قبيلة سيف الدولة.

(٤) هو محمد بن هانىء الأندلسى وهو غير الشاعر المعروف بأبى نواس، ولد بقرية من قرى أشبيلية سنة ٣٢٠ هـ وتوفى مقتولاً سنة ٣٦٢ هـ وله ديوان مطبوع والبيتين:

من ليس يرفل إلا فى سوابغه من تبعى مفاض أو سلوقي

أم من يذل عماليقا نذلهم أى الأجادل يسمو للكراكى

انظر ديوان ابن هانىء ص ٧٦٧ والجامع الكبير ص ٥٢ والإكسیر ص ٨١ .

الرابع: عدم استعمال اللفظ المشترك بلا قرينة تميزه:

يوضح «الطوفى»^(١) هذا بقوله: «أن لا تستعمل اللفظ المشترك بين معنيين حسن، ومستكره بلا قرينة تميزه، إذ بدون القرينة يسبق إلى الوهم المعنى المستكره، فتممجه النفس وتنفر منه، ولا تزول تلك النفرة بعد معرفتها أن مراده المعنى الحسن، لصلافتها وسرعة بغيتها بالمعاني، ألا تري أنك لا تشك في حسن الورد، وحلاوة العسل، ولو قيل: هذا الورد يشبه سرم البغل، وهذا العسل كأنه عذرة»^(٢)، وهذا اللين كأنه مدة أو قيح، لنفرت، فإذا نفرها التشبيه الطارىء، فكيف بالإدراك المتبادر للسياق.

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ﴾ [الأعراف: ١٥٧] وكذلك قول القائل: لقيت فلاناً فأكرمته وعزرتة^(٣) «فلولا قرينة الإكرام في هذه المواضع، لفتح لمبادرة الذهن إلى التعزير بمعنى التأديب والإهانة»^(٤).

ويورد «الطوفى» أمثلة يبين فيها القرائن مع الكلمات التي تحتمل أكثر من معنى، ويذكر قول بعضهم: يصف رقعة جاءت من صديق له يقول فيها: «فأنارت إنارة الزواهر، فالأزهار منها كالعانة في فلكها الدائر»^(٥). وفي معنى «العانة» وسياقاتها المختلفة يقول «الطوفى» والعانة مشترك بين جماعة «حمر الوحش» والشعر حول القبل، والعانة: كواكب في السماء تحت القوس، فبذكره الفلك، علم أن المراد: هذا المعنى الأخير ملازمته الكواكب»^(٦).

وفي أهمية القرينة من حيث القوة والضعف يرى «الطوفى» ذلك بقوله: «واعلم أن القرينة قد تكون قوية فتميز بين المشتركين تمييزاً تاماً، وقد تكون ضعيفة فلا تفيد»^(١) وقد مثل لكل منهما.

(١) الإكسير ص ٨٢ . (٢) العذرة: الغائط. (٣) الإكسير ص ٨٢ .

(٤) المصدر السابق نفسه ص ٨٢ . (٥) المصدر السابق نفسه ص ٨٢ .

(٦) الإكسير ص ٨٢ .

ومن القرائن القوية يسوق «الطوفى» شاهداً من القرآن الكريم على ذلك، قوله تعالى: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ﴾ [آل عمران: ١٢١] فإن لفظ المقعد والمقعدة مشترك بين ما يلاقى الأرض من الإنسان إذا قعد، وبين موضع القعود، كالمضرب والمقتل، لكن ذكر القتال فى الآية بين أن المراد: الموضع، لا ما يلاقى، وقرينه أخرى، وهى: تبوىء، إذ معناها تنزل فى قوله: ﴿لَنُبَوِّئَهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا﴾ [العنكبوت: ٥٨] أى بنوا لهم، وذلك مختص بالمكان وكذا قوله تعالى: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾ [القمر: ٥٥] فالصدق بين المراد^(٢). وهذه الشواهد قرائنها قوية جعلتها واضحة.

أما ما جاء بقرائن ضعيفة فقد استشهد لها «الطوفى» بقول الشريف الرضى^(٣) الذى يقول فيه:

أَعَزِرُ عَلَى بَأْسٍ أَرَاكَ وَقَدْ خَلَا عَنْ جَانِبِكَ مَقَاعِدُ الْعُودِ
ويرى «الطوفى» تعليقاً على هذا البيت أن إضافة مقاعد إلى العود قرينة، لكنها ضعيفة من جهة أن المقاعد أضيفت إلى من لا يصح استعماله فيه بذلك المعنى، وهو القتال، ولو قال «الشريف الرضى» مجالس، أو مواطن، عوض مقاعد لخلص من هذه المعرة، ولو لم يذكر القرينة فى شعره لكان أمره أخف وأسهل^(٤).

فإذا نظرنا إلى لفظتى «مقعد ومقاعد» الواردتين فى الآيتين السابقتين المشار إليهما نجدهما فى منتهى الدقة والملاءمة والتوفيق لمكانهما، بينما نجد هذه اللفظة بعينها «مقاعد» التى وردت فى بيت الشريف الرضى قد اكتسبت الرداءة بإضافتها إلى العود،

(١) المصدر السابق نفسه ص ٨٢.

(٢) الإكسیر ص ٨٢.

(٣) هذا البيت من قصيدة يرثى فيها الصابى الكاتب ومطلعها:

أعلمت من حملوا على الأعواد؟ رأيت كيف خبا ضياء النادى؟

(٤) الإكسیر ص ٨٢، ١١٨.

ذلك لأن الذهن ينصرف عن سماعها أو حتى قراءتها إلى المعنى القبيح مباشرة، لهذا فنوافق على ما ذهب إليه «الطوفى» في هذا الشأن، من وجود القرينة القوية التي تميز المعنى المراد.

هذا وقد سبق «الطوفى» إلى هذا الرأي كل من «ابن سنان الخفاجى»^(١)، «وابن الأثير»^(٢).

هذا ونكتفى بهذه الشواهد التي وردت عند «الطوفى» لنرى ما ذكره في نوع أسماء المهمل بغير قرينة، ويستشهد على ذلك لقول الشاعر تأبط شراً حين قال:

أقول للحيان وقد صفرت لهم وطابى ويومى ضيق الجحر معور^(٣)
المعنى: أن الشاعر يظهر كراهيته لقبيلة حيان، ويعلن ذلك صراحة وأنه مستعد للقائهم وقتالهم، وقد كشف عن مكانه ونواياه.

يناقش «الطوفى» «ابن الأثير»^(٤) فيما ذهب إليه أن القرينة في هذا البيت لا تفيد شيئاً، ولا تزيل ما عليه من الكراهة، لمبادرة الذهن إلى المحل المخصوص من الحيوان. ويتصدى «الطوفى» للرد على «ابن الأثير» بقوله: «وفى هذا نظر، بل لهذا حكم غيره مما تزيل القرينة كراهيته، ويستشهد على صحة رأيه بشواهد منها قولهم: «جحر ضب خرب».

فإنَّ هذا يدل على أن المراد ثقب في حائط أو أرض، بقرينة ذكر الضب والأفعى، يؤكد ذلك أن استعمال ما يكره من الألفاظ إنما يصدر عن الكن عيٍّ، أو فصيح

(١) سر الفصاحة ص ٧٩ .

(٢) الجامع الكبير ص ٥٣ - ٥٤ تحقيق طه الزينى وانظر المثل السائر ج ١ ص ٢٦٣ .

(٣) ديوان الحماسة ج ١ ص ٢٦ لأبى تمام ط لجنة التأليف .

لحيان: بطن من هذيل، وصفرت وطابى: كناية عن خلو قلبه من محبتهم.

معور: باد عورته، وهى مكان المخافة منه .

(٤) الجامع الكبير ص ٥٤ ، والمثل السائر ج ١ ص ٢٦٣ والإكسير ص ٨٣ .

ضعيف الفصاحة، أو تام الفصاحة بشرط القرينة الموضحة للمراد منه، ولو كان استعمال مثل ذلك مع القرينة المميزة لا يزيل كراهته لكان عيا، أو ضعفاً في الفصاحة، وكان يلزم ذلك في حق «النبي ﷺ» لأنه استعمله في قوله: «إن الإيمان ليأرز إلى المدينة كما تأرز الحية إلى جحرها»^(١)، وقوله: «لو كان المؤمن في جحر ضب لقيض الله له من يؤيده»^(٢) وقوله: «لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين»^(٣) وذلك باطل، لأنه أفصح العرب اتفاقاً^(٤).

وللإنصاف أقول إن وجهة نظر «الطوفى» فيما ذهب إليه من ضرورة وجود القرينة لإزالة ما قد يقع في نفس الإنسان من لبس حين يسمع اللفظ لأول وهلة، ولكن قد تكون هذه القرينة ضعيفة كما وقع في بيت «تأبط شراً»^(٥) وقد تكون قوية مزيله للقبح نحو «مقاعد للقتال» في سورة آل عمران آية ١٢١، وقد تكون ضعيفة لا تزيله، بل ربما كان عدمها أيسر حالاً، نحو «مقاعد العواد» في بيت الشريف الرضى، ولكن لا نستطيع أن نغمض، «ابن الأثير» حقه فرأيه جيد، في تعليقه على بيت «تأبط شراً» أما مطلقاً، فقد وضح «الطوفى» مقصود «ابن الأثير» وأرى أن كلا منهما على صواب، فيما ذهبوا إليه، وإن كان «الطوفى» قد نجح في تبني وجهة نظر «ابن الأثير» الذي اتفق معه فيها، حيث إنه لم يقيدها، وإنما أطلقها، وهذا مما يحمد له، حيث كانت نظره أوسع وأشمل حين حلل وناقش واستحسن واستشهد بشواهد كثيرة منها القرآنية والأحاديث النبوية، والشواهد العربية، التي عرضنا لجزء منها، والتي أكدت عدم

(١) ورد الحديث في المجازات النبوية للشريف الرضى ص ٨٥ «أن الإسلام ليأرز» قال الأصمعي يارز: أى ينضم إليها ويجتمع بعضه إلى بعض فيها «اللسان مادة أرز».

(٢) سنن ابن ماجه حديث قريب من هذا الحديث رواه أبو هريرة «عن رسول الله ﷺ» «لتبعن سنة من كان قبلكم باعاً ببيع، وذراعاً بذراع، وشبراً بشبر، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتم فيه». السنن ج ٢ ص ١٣٢٢.

(٣) رواه سعيد بن المسيب عن أبي هريرة سنن ابن ماجه ج ٢ ص ١٣١٨.

(٤) الإكسير ص ٨٤. (٥) ديوان الحماسة ج ١ ص ٢٦.

كراهته وهو رأى موفق وسديد.

الخامس: ومن فصاحة المفرد «التصغير» ويأتى ليعبر عن معنى خفيف، ولطيف، أو ضعيف، للتناسب بينهما.

وقد قسمه «الطوفى»^(١) إلى مبحثين، تناول فيهما بشكل موسع شمل أقسام التصغير جميعاً، وأبنيته وما يحسن به فيكون كالوشى فى الثياب.

فالمبحث الأول من أقسام التصغير، تناول فيه، تصغير التقريب، ومورده الظروف، نحو تحيت، وفُوق، وعُنيد، وقُبيل، وبعيد.

وفى تصغير التقليل ومورده العدد، مثل دريهمات، وأحيمال وفى تصغير التعظيم استشهد بقول الرسول ﷺ، عن ابن مسعود «كنيف ملء علماً»^(٢).

ويستشهد «الطوفى» بقول لبيد بن ربيعة^(٣):

وَكُلُّ أَنْاسٍ سَوْفَ يَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُويْهِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ
فتصغير «دويهيّة» هنا للتعظيم، بمعنى أنها مهما كانت صغيرة فهي عظيمة لعظم المصاب بسببها.

ونرى «للطوفى البغدادى» رؤية فنية فى تناول التصغير مرة للتحقير، وأخرى للتعظيم، وثالثة للتبغيز، هذه الرؤية قد تعين الباحث على فهم المراد من التصغير فى أساليب البلاغة، بخلاف المعروف عن التصغير فى باب من علم الصرف.

ويناقش «الطوفى» حقيقة التصغير رداً على كلام «ابن سنان الخفاجى»^(٤) فى

(١) الإكسير ص ٨٥-٨٦، والجامع الكبير ص ٥٤-٥٥.

(٢) الحديث فى اللسان منسوب إلى عمر رضى الله عنه، ومعناه أنه وعاء للعلم بمنزلة الوعاء، الذى يضع الرجل فيه أدواته، وتصغيره على جهة المدح له، وهو تصغير تعظيم للكنف.

(٣) ديوان لبيد ص ٢٥٤ ط الكويت، والإكسير ص ٨٦ والجامع الكبير ص ٥٥ وسر الفصاحة ص ٨١ وهو من قصيدة يرثى فيها النعمان بن المنذر.

(٤) سر الفصاحة ص ٨١ والإكسير ص ٨٦.

مناقشته «المبرد» بقوله: لا يقال حقيقة التصغير واحدة، فكيف يراد بها ضدان، كالتحقير والتعظيم، والدليل الواحد لا يدل على مدلولين متناقضين، كما أن العلة لا تقتضى معلولين، ذلك لأننا نقول: إرادة الضدين منه ليست من جهة واحدة، حتى ما ذكرت، بل من جهتين^(١).

إحدهما: التجرد عن قرينة، فيفيد التحقير لوضعه له.

والثانية: اقترانه بقرينة التعظيم فتفيده، لقرينة العلم فى الخير، واصفرار الأنامل فى الشر.

والحقيقة أننى أؤيد وجهة نظر «الطوفى» فيما ذهب إليه، ورده على كل من «ابن سنان» و«المبرد» فى حقيقة التصغير حيث إن التصغير فى موضع الشاهد فى بيت لبيد وهو «دويهيّة» ولو أنه أفاد التصغير والتحقير ترتب عليه عظم المصاب، وهذا ما يقصده الطوفى. هذه واحدة، أما الأخرى فقد انفرد بها «وهى تصغير التبغيض والذم».

أما المبحث الثانى: فقد خصصه «الطوفى»^(٢) لأبنية التصغير الثلاثة، إلا أننا نجدده يقف مع «ابن الأثير»^(٣) مناقشاً فيما جاء من ألفاظ لا مصغر لها، أو التى لا مكبر لها.

فتجده يقول: «إن كلاً من لفظتى اللجين، والكميت» وضعا على بناء المصغر، أما لفظتى «سهيل، والثريا» الذى ذهب «ابن الأثير» إلى أنه لا مكبر لهما مستعمل فصحيح، وإن عنى مطلقاً، فلا، إذ مكبر سُهَيْل «سهل» والثريا أصلها ثريوى يصغر «ثريوى» مشتق من الثروة، وهى الكثرة، لكثرة كواكبها»^(٤).

وللحق أقول إن رأى «الطوفى» جيد حيث نبه على ما غفل عنه «ابن الأثير» كما

(١) الإكسیر ص ٨٦ والجامع الكبير ص ٥٦.

(٢) الإكسیر ص ٨٦ - ٨٧.

(٣) الجامع الكبير ص ٥٥ - ٥٦.

(٤) الإكسیر ص ٨٦ - ٨٧.

نبه «الطوفى» أيضاً على أن التصغير الموجود فى الكلمة لابد أن يكون بمقدار لأنه بمثابة الوشى فى الثياب، والنفس تمل الكثير، وهو محق فى هذا، ويستدل «الطوفى» على كلامه بشواهد عربية يمكن الرجوع إليها، حيث توضح ما امتاز به «الطوفى» من دقة أفكاره ونظرته الشاملة فى هذا المبحث، سواء أكانت نظرة علمية، أم نظرة أدبية تذوقية، كذلك ظهرت لفتات أصولية فى رده على «ابن سنان» فى مناقشته للمبرد، مما يدل على حيادية هذا العالم، وثقافته، التى اتسمت بها أفكاره، فجاءت آراؤه مبتكرة، رغم أنه مسبوق بعلماء كثيرين تناولوا مثل هذه المباحث.

السادس: ومن شروط فصاحة المفرد: أن تكون مركبة من أقل الأوزان تركيباً وهو الثلاثى، ولهذا كانت أكثر ألفاظ الكتاب العزيز ثلاثية والرباعى قليل، ولا خماسى فيه أصلاً، إلا ما كان اسم نبي نحو، إبراهيم وإسماعيل وهى أعجمية لا عربية، ثم قال: لا يقال فيه ﴿فسيكفيكم﴾ [البقرة: ١٣٧] ﴿أنلزمكموها﴾ [هود: ٢٨] «وليست خلفهم» وهى أكثر من الخماسى ويرى «الطوفى» أنها كلمات وليست كلمة مفردة وكلامنا فى الكلمة، بخلاف ما جاء فى قول المتنبى^(١):

إن الكرام بلا كرام منهم مثل القلوب بلا سويداواتها
«سويداواتها» كلمة واحدة، وقد استهجن منه لكثرة حروفها^(٢).

وقد سبقه إلى هذا رأى «ابن سنان الخفاجى»^(٣) فى سر الفصاحة أما «ابن الأثير» فقد أنكر على «ابن سنان» رأيه فيما ذهب إليه من قبحها لأنها طويلة، ويعلل رفضه لهذا رأى: بأن الأمر ليس كما ذكره «ابن سنان» إنما قبحها لم يكن بسبب طولها، وإنما هو لأنها فى نفسها قبيحة.

(١) ديوان المتنبى ج ١ ص ٢٣٠ من قصيدة يمدح فيها أبا أيوب أحمد بن عمران مطلعها:

سرب محاسنه حرمت ذواتها
دانى الصفات بعيد موصوفاتها

(٢) سويداواتها: جمع سويداء: وهى حبة القلب.

(٣) سر الفصاحة ص ١٠٠.

بينما وهى مفردة اجتمع لها الحسن، فلما جمعت قبحت، لا بسبب الطول. والدليل على ذلك ما ورد فى القرآن الكريم، من ألفاظ طوال، مثل: قوله تعالى ﴿فسيكفيهم﴾ وقوله ﴿أنلزمكموها﴾ وهى مع ذلك حسنة، ولو كان الطول سبباً فى قبحها لقبحت الألفاظ التى وردت فى الآيات السابقة التى أشرنا إليها، وذكرها «الطوفى» نقلاً عنه.

وأرى أن «ابن الأثير»^(١) جانب الصواب، حين نادى بهذا رأى، فى المثل السائر، حيث أقام الحجة والدليل على ذلك من خلال رآيه أنف الذكر، ولكنه شعر بتهافت رآيه، فعدل عنه فى الجامع الكبير^(٢)، وأخذ برأى «ابن سنان» الذى قال: إنَّ طول الكلمة كان سبباً فى قبحها - وهى كلمة «سويداواتها» التى وردت فى بيت المتنبى - وبحسب ذلك يتضاعف استقباحها واستكراهها.

أما ما ورد من الألفاظ الطوال فى القرآن الكريم فى الآيات السابقة فهى كلمات وجمل، كما ذهب إليها «ابن سنان».

وبهذا يتفق الجميع على كراهة الكلمة وقبحها، بسبب كثرة حروفها أما الكلمة التى تشتمل على جملة، كما ورد فى الشواهد القرآنية فقد عدّها العلماء من الطبقة العليا فى البلاغة.



(١) المثل السائر ج ١ ص ١٨٨.

(٢) الجامع الكبير ص ٥٨ - ٥٩.

الفصل الرابع:

فصاحة المركب عند «الطوفى البغدادى»

بعد أن عرض «الطوفى» لفصاحة المفرد وشرطه، تناول «فصاحة المركب» وعرفه بقوله: «وأما المركبة: فهي إما جملة واحدة، أو جمل، والجمل: إما أن يتعلق بعضها ببعض، أو لا، فإن لم يتعلق، كقول «على» رضى الله عنه» لامال أعوذ من العقل، ولا داء أعى من الجهل، ولا كرم كالتقوى «لم يعتبر فيه إلا امتزاج كل جملة على حالها، إذ ارتباط بعضها ببعض، لا ارتباطها بما قبلها، وبعدها من الجمل، وهذا هو الشرط فى الجملة الواحدة أيضاً، وإنْ تعلق بعضها ببعض اعتبر الارتباط والامتزاج بين الجمل كلها، وتمكن ألفاظها، لأنها إذن كالجمل الواحدة وبهذا ظهر التفاوت بين أصناف الكلام، لأن أجزاءه كلما كانت أشد ارتباطاً كانت أدخل فى الفصاحة»^(١).

ويحدد «الطوفى» لفصاحة المركب صفتين هما: الامتزاج، وتمكن الألفاظ.

فالامتزاج: عنده هو تناسب الألفاظ، وارتباط الكلام إذ بدونهما يكون تركيب جسم من نوعين: كرأس إنسان على بدن فرس، أو العكس أو كجسم مفصل الأعضاء مقطوع الأجزاء^(٢).

أما تمكّن الألفاظ: فهو وضع كل لفظة فى موضعها اللائق بها، إذ بدون ذلك يكون مضطرباً متناثراً، كعقد جعلت كل قطعة منه فى غير موضعها، فإنّ ذلك يشينه، وإنْ كان ثميناً فى نفسه^(٣).

كما يذكر «الطوفى» أن للامتزاج والتمكّن مراتب: عليا، ودنيا، ووسطى، وعلى

(١) الإكسير ص ٩٣ وانظر دلائل الإعجاز ص ٣٥ ط المنار. (٢) الإكسير ص ٩٣.

(٣) المصدر السابق نفسه ص ٩٤، وانظر بيان إعجاز القرآن للخطّابى ضمن ثلاث رسائل ص ٢٦.

حسب تفاوتها، تتفاوت مقادير الكلام.

ويخبرنا أنه لا فضيلة للفظ المفرد على مرادفه، وما يؤدى معناه لذاته، بل لاختصاصهم عليه ببعض الصفات، وهى الحق على اللسان وهذه هى الفكرة التى وضحها عبد القاهر^(١).

ويعزى رونق الكلام وبهجته إلى التأليف والتركيب، وأن جمال الأشياء وحسنها تابع لفائدتها وتأثيرها، وجمال المركبات وحسنها تابع لتأليفها يوضح ذلك فيقول:

«إنَّ الألفاظ المفردة قد تكون بحيث لا تعباً النفوس بها، فإذا ركبت مالت إليها واشترأت، وما ذاك إلا بسبب التركيب^(٢)».

وأنَّ القرآن الكريم فى أعلى رتب البيان، ولقد أعجز أهل اللسان ولا فضل له على كلامهم، إلاَّ من حيث التأليف، لأن مفرداته متداولة بينهم جميعاً قبل نزوله، وإلا لم يكن عربياً، وإن شئت فاعتبر قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيَضَ الْمَاءُ، وَقُضِيَ الْأَمْرُ، وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ، وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ٤٤] وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ، وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ كَأَنَّهُمْ خَشَبٌ مُسْنَدَةٌ، يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ، هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرهُمْ، قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [المنافقون: ٤].

ومصادقاً لهذه النظرة نجد أن عبد القاهر قد سبق «الطوفى» إليها. «الطوفى» يعلق على هاتين الآيتين فيقول: إنَّ كل واحدة من هاتين الآيتين تضمنت ست جمل، فانظر إلى شدة امتزاجه وارتباطه، وأخذ بعضه بأعناق بعض وتمكن ألفاظه، بحيث لو نقلت أى لفظة، أو جملة منه عن مكانها لاختل، وانطمست بهجته، مع كثرة فصوله،

(١) دلائل الإعجاز ص ٣٥ ط النار بتصرف.

(٢) الإكسير ص ٩٤.

وتعدد جملة، فبهذه الصناعة اختص القرآن على سائر الكلام^(١) وهذا ما عرف بالنظم.

ويستدل «الطوفى» على ذلك بكلام «ابن الأثير»^(٢) فى قوله: «ومن الدليل على ذلك، أن الكلمة الواحدة تكون حسنة رائقة فى كلام، ثقيلة مستهجنة فى آخر، كقول الحماسى^(٣):

تَلَقَّتُ نَحْوَ الْحَيِّ حَتَّى وَجَدْتَنِي وَجِئْتُ مِنَ الْإِصْغَاءِ لَيْتًا وَأُخِذَعَا

وكلمة «الأخذع» فى بيت الحماسى، رائقة حسنة.

بخلاف قول أبى تمام:

يَا دَهْرُ قَوْمٍ أَخَذَ عَيْكَ فَقَدْ أَضْجَجْتَ هَذَا الْأَنَامَ مِنْ خُرْقِكَ^(٤)

يرى «ابن الأثير» أن للفظ الأخذع فى بيت أبى تمام من الكراهة والثقل أضعاف ما لها فى بيت الحماسى من الروح والخفة^(٥) وهو بهذا يتفق مع عبد القاهر الجرجانى^(٦)، والآمدى^(٧).

بينما يتصدى «الطوفى» لمناقشة «ابن الأثير» فيقول: وفى كلامه نظر من وجهين^(٨):

(١) الأكسير ص ٩٥ والدلائل ص ٣٨ ط المنار.

(٢) الجامع الكبير ص ٦٦ والمثل السائر ج ١ ص ٣٨٤.

(٣) هو الصمة بن عبد الله بن طفيل من قصيدة مطلعها:

حننت إلى ريا ونفسك باعدت مزارك من ريا وشعبا كما معا

انظر ديوان الحماسة ج ٢ ص ٥٦ والدلائل ص ٣٨ ط المنار والجامع الكبير ص ٦٦-٦٧ والإكسير ص ٩٥.

(٤) ديوان أبى تمام ص ٢١٠ من قصيدة يمدح بها محمد بن الهيثم مطلعها:

قد مات محل الزمان من فرقك واكتن أهل الإعدام فى ورقك

(٥) الجامع الكبير ص ٦٦-٦٧. (٦) الدلائل ص ٣٩. (٧) الموارنة ص ٢٢٨.

(٨) الإكسير ص ٩٦.

أحدهما: إنّ لا نسلم ثقلها في بيت أبي تمام، بل هي أفصح منها في بيت الحماسي، لأنها فيه حقيقة، وفي بيت أبي تمام مستعارة، والاستعارات أفصح من الحقائق في الصناعة.

الثاني: سلمنا ذلك، لكن لم قلت إنّ اللفظة في البيتين مستوية من كل وجه، وظاهره أنها ليست كذلك، إذ هي في بيت الحماس مفردة وفي بيت أبي تمام مثناه، فلعل الثقل أتاها من جهة التثنية، فإنه معنى زائد على مجرد اللفظة، فتؤثر فيها ثقلًا، وقد قدمنا عند ذكر اللقالق في بيتي المتنبي^(١) وأن الهجنة والكراهة إنّما جاءتها من حيث الجمع الذي به شابها ما تستعمله العامة وتبتذله، ولو أفرد لزال ذلك.

وفي تعليق «الطوفي» السابق طرافة وجدة، حيث تناول تحليل هذين البيتين بشكل علمي، مستدلًا عليه، على صحة رأيه بأكثر من دليل وهو بهذا ينفرد عن العلماء في الوجه الأول، أما في الوجه الثاني فيعزى ثقل اللفظة في بيت أبي تمام إلى التثنية، وأن الهجنة والكراهة جاءتها من حيث شابها في استعمالها العامة.

ومع وجاهة رأى الطوفي فيما ذهب إليه من الوجه الأول إلّا أنني أختلف معه في الوجه الثاني، فالكلمة كما قال الإمام عبد القاهر في الدلائل^(٢) لا نستطيع أن نحكم عليها منفردة، دون تركيب، ولا يمكن أن توصف بالحسن أو الرداءة إلّا في التركيب.

لذلك فأتفق مع «الطوفي» من أن استعمال اللفظة في بيت أبي تمام على سبيل الاستعارة أبلغ، من استعمالها على سبيل الحقيقة في بيت الحماسي. من أجل هذا فإنّ بيت «أبي تمام» جاء موفقًا أكثر من بيت الحماسي.

وهذا الرأي يتفق مع «الطوفي» ويختلف مع العلماء الذين تقدم ذكرهم، ودليل ذلك إجماع كل من الآمدي^(٣)، وعبد القاهر^(٤) «وابن الأثير»^(٥) على ثقل بيت أبي

(١) ديوان المتنبي ج ٢ ص ٣٢٥. (٢) دلائل الإعجاز ص ٣٩ ط المنار.

(٣) الموازنة ص ٢٨٨. (٤) الدلائل ص ٣٩-٤٠ ط المنار. (٥) الجامع الكبير ص ٦٦-٦٧.

تمام واستحسنانهم، بيت الحماسة، فى الوقت الذى ذهب «الطوفى» إلى استحسن بيت أبى تمام ورفض بيت الحماسة، لأن اللفظة مستعملة فيه على الحقيقة وفى البيت الآخر مستعارة، والاستعارة أبلغ فى التعبير من الحقيقة.

كما أرى أن ما جاء فى فصاحة المركب، من امتزاج وتمكن للألفاظ هذه النظرة بتمامها عند كل من الخطابى (ت ٣٨٨ هـ)^(١) والرومانى (ت ٣٨٦ هـ)^(٢) وقد سبقهما إلى هذا «الجاحظ» (ت ٢٥٥ هـ)^(٣) وذكرها فى كتبه البيان والتبيين و«الحيوان» حيث وضع مقاييس الكلام الجيد فيقول: «تخير اللفظ وسهولة المخرج، وكثرة الماء» وفى موضع آخر يقول: «بصحة الطبع وجودة السبك»^(٤) ويختم حديثه بآثار الشعر صناعة وضرب من النسيج وجنس من التصوير «وفى البيان والتبيين» نراه يقول: «فإذا كان المعنى شريفاً، واللفظ بليغاً، وكان صحيح الطبع»^(٥).

وهذه النظرات نمت وتطورت على يد العالم الجليل عبد القاهر الجرجانى^(٦). وأصبحت معروفة بنظرية النظم.



(١) ضمن ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن الكريم ص ٢٦-٧٥.

(٢) المصدر السابق ص ٧٥ وانظر أثر النحاة ص ٢٥٨ د. عبد القادر حسين.

(٣) البيان والتبيين ج ١ ص ١٠١ والحيوان ج ٣ ص ١٣٠-١٣١.

(٤) الحيوان ج ٣ ص ١٣١-١٣٢.

(٥) البيان والتبيين ج ١ ص ٨٣ وما بعدها ط بيروت.

(٦) دلائل الإعجاز ص ٣٠١ ط المنار رشيد رضا.

الفصل الخامس:

اللفظ والمعنى

هذه المسألة من مسائل علم الجمال الحديث، شغل بها الأقدمون قبل أن يعالجها العرب، وقد تحدث هؤلاء وأولئك عن المعايير الجمالية الموضوعية التي تعد من أسس الحكم على العمل الأدبي من الناحية الفنية.

وعلى الرغم من أن مادة التعبير الأدبي هي الجمل بما تشتمل عليه من ألفاظ منظومة، أو مثورة يستعان بها على محاكاة الأشياء والأفعال كما قرر ذلك أفلاطون وأرسطو^(١)، فليست أول القواعد الجمالية مقصورة على ما يخص الجمل والأبيات المقررة، بل إنَّ منها ما يخص الأجناس والقوالب الفنية أى وحدة العمل الأدبي كله، وهذا ما عني أرسط بشرحه حين تحدث عن تنظيم أجزاء القول فى الخطابة، وقد حاول بعض نقاد العرب مجاراته فى ذلك حين عالجوا أجناس الأدب العربى شعره ونثره، ولكن عنايتهم تركزت فقط على نقد الجملة أو الأبيات المفردة فى القصيدة، وهو فارق جوهرى بين النقد العربى - جملة - ونقد أرسطو^(٢).

«بل أن أرسطو ليذهب إلى أن الحكم على أجزاء الجنس الأدبى لا يكتمل إلا بالنظر إلى طبيعة الجنس الأدبى والموقف بعامة^(٣)».

على أنه لم يغفل الإشارة إلى ما بين الألفاظ ومعانيها فى الجمل من صلة فهو يعتبرها من جمال الأسلوب فى نظام الجملة، وفى توازى أجزائها.

لذلك سنعرض لأراء «الطوفى» فى هذه القضية، فهو حين تناول «قضية اللفظ والمعنى» بحثها تحت عنوان «المعنى» ذلك أنه اهتم بالمعنى كما هو واضح، بخلاف من

(١) الخطابة لأرسطو الكتاب الثالث ترجمة د. عبد الرحمن بدوى (٣٥٥) ص ٢٥-٣٥.

(٢) النقد الأدبى ص ٢٤١ د. غنيمى هلال - نهضة مصر الفجالة.

(٣) النقد الأدبى ص ٢٤١ د. غنيمى هلال، نهضة مصر الفجالة.

كرسوا جهودهم للفظ أو غضوا من قدر المعنى لحساب اللفظ .

وقد حدد «الطوفى» هذا الفصل فى قسمين: (١)

الأول: ما يستعيره المتكلم ممن سبقه .

الثانى: ما يخترعه هو لعبور فكرته، لأمر طارىء «يوضح هذا بقوله: بالاعتناء بالمعانى الشريفة التى تطلب الألفاظ الشريفة الأنيقة» وأردف ذلك بقوله «إن المعانى عنده أشرف من الألفاظ لأنها هى المقصودة»، وبين مراده من هذا كله فى وجهين:

الأول: أن المتعلمين يستوون فى معرفة الألفاظ، ويتفاوتون فى رتبة البيان، وذلك تبعاً لتفاوتهم فى المعانى .

الثانى: أن مقصود البيان والبلاغة، إنما يستخرج بالقوة الفكرية والتدبر والروية، ولا يستخرج بها إلا المعانى لا الألفاظ ذلك أنها تابعة للمعنى، ثم انبرى يتحدث عن شرف المعنى وسقوطه، وأنه من نتائج علو الهمة وسقوطها وذهب إلى أن اقتصار قوم على تنميق الألفاظ وتزويقها، وإهمال المعانى، وزعموا أن العرب تصنع ذلك، فقالوا: «إنهم أسوة واستروحوا قول الشاعر (٢):

وَلَمَّا قَضَيْنَا مِنْ مَنَى كُلِّ حَاجَةٍ وَمَسَّحَ بِالْأَرْكَانِ مَنْ هُوَ مَا سِخُ

أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الْأَحَادِيثِ بَيْنَنَا وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ الْمَطِيِّ الْأَبَاطِحُ

ووصفوا هذه الأبيات بأنها ألفاظ مطربة، ولا طائل من المعنى وراءها إذ حاصل

معناها، إننا لما فرغنا من الحجج ركبنا الطريق راجعين نتحدث على ظهور دوابنا» (٣).

(١) الأكسير ص ٩٧ .

(٢) تنسب هذه الأبيات إلى كثير عزة وقيل لابن الطثرية، أو لعقبة بن كعب بن زهير، انظر الشعر والشعراء ص ٣-٤ عيار الشعر لابن طباطبا العلوى ص ٨٣-٨٥ تحقيق د. زغلول سلام ود. طه الحاجرى. والإكسير ص ٩٧ .

(٣) الإكسير ص ٩٨ .

وليس الأمر كذلك فمعنى البيتين أشرف من لفظهما، ومن أنعم النظر فيهما يتحقق من ذلك.

وأشار «الطوفى» إلى المعنى المقصود من وراء هذين البيتين فقال: «إنَّ هذا الشاعر عاشق مغلوب، وهو مع ذلك متستر فلماً غلبه العشق على أن قال «قضيّنا من منى كل حاجة» يشير إلى اجتماعه بمحبوبه، وقضائه وطره منه، تدارك أمره سريعاً، فقال: «ومسح بالأركان من هو ما سح ليوهم السامع أن حاجتنا التي قضيناها من منى إنّما هي مناسك الحج، ثم غلب مرة أخرى، فقال: «أخذنا بأطراف الأجاديث بيننا» كناية عن أنه خلا بمعشوقه في رجوعه عن منى أيضاً» لكن لم يتمكن من بثه كل ما عنده من أفانين الشوق إليه والوجد به».

ثم يختم حديثه بقوله: «ولعمري إنّ من لا يفهم ما في كلام العرب، ولا يستحسن هذه المعانى فهو فى أسر الجهالة عان، ولكنهم لم يفهموا كلام العرب، فنسبوا إليهم الإهمال، وجدير بمن لا يفهم أن يخطيء»^(١)

يتضح من العرض السابق أن «الطوفى» يذهب إلى شرف المعانى وعلوها، ولو أنه لم يترك اللفظ وإنما منحه عناية لا تقل عن عنايته بالمعنى فنجدّه يقول: «بالاعتناء بالمعانى الشريفة التى تطلب الألفاظ الشريفة»^(٢).

ومن هنا نستطيع أن نقول: إنّ نظرة «الطوفى» تتجه نحو الثنائية والتسوية بين اللفظ والمعنى.

فإذا ما ذهبنا عند آراء العلماء والنقاد وجدناهم ينظرون إلى هذه القضية من زوايا مختلفة، نجدهم قد انقسموا: فمنهم من انتصر للفظ على المعنى، ومنهم من انتصر للمعنى على اللفظ، ومنهم من قال بالثنائية بينهما.

(١) المصدر السابق نفسه ص ٩٨-٩٩. (٢) المصدر السابق ص ٩٧.

ولعل أول من لفت الأنظار إلى هذه القضية هو «بشر بن المعتمر» (ت ٢١٠ هـ) ^(١) وصحيفته المعروفة التي أصبحت مقياساً من مقاييس البلاغة - والنقد فيما بعد، وضعها العلماء دستوراً يسرون عليه وعلى ضوء كلام «بشر بن المعتمر» سار «الجاحظ» (ت ٢٥٥ هـ) وآثار هذه القضية بما ذكره في كتابه الحيوان من أن «المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي، والعربي، والبدوي، والقروي والمدني، وإنما الشأن في اقامة الوزن، وتخير اللفظ، وسهولة المخرج، وكثرة الماء، وفي صحة الطبع، وجودة السبك، فإنما الشعر صناعة وضرب من النسيج وجنس من التصوير» ^(٢).

هذه العبارة أوهمت كثيراً ممن قرأها، حتى قالوا إن الجاحظ اهتم باللفظ دون المعنى، والواقع خلاف ذلك، فالتأمل في عبارته السابقة، وكلامه في أماكن أخرى من البيان والتبيين ^(٣) والحيوان ^(٤) يعلم أنه اهتم بالمعنى قدر اهتمامه باللفظ، وبما يؤكد ذلك قوله: «إنه ليس في الأرض كلام هو أمتع ولا أنسق، ولا ألد في الأسماع ولا أشد اتصالاً بالعقول السليمة، ولا أفق للسان، ولا أجود تقويماً للبيان، من طول استماع حديث الأعراب العقلاء الفصحاء والعلماء البلغاء، وقد أصاب القوم في عامة ما وصفوا، إلا أنني أرعم أن سخيף الألفاظ مشاكل لسخييف المعاني» ^(٥) كما أن كلام بشر بن المعتمر في صحيفته وحديثه عن المعاني في قوله: «ومن أراغ معنى كريماً فليلتبس له لفظاً كريماً، فإن حق المعنى الشريف اللفظ الشريف» ^(٦) كان نبزاً أمام الجاحظ حين تكلم عن مشاكلة اللفظ للمعنى، من حيث الجودة والرداءة، ولذلك نجده يذكر قول بعض الربانيين تدليلاً منه على نظرتة بالنسبة للمعنى واللفظ فقال: «أنذركم حسن الألفاظ، وحلاوة مخارج الكلام فإن المعنى إذا اكتسى لفظاً وأعاره

(١) البيان والتبيين ج١ ص ١٣٥-١٣٦ ط الخانجي بالقاهرة هارون.

(٢) الحيوان ج٣ ص ١٣١-١٣٢ ط الخانجي بالقاهرة. هارون.

(٣) البيان والتبيين ج١ ص ١٣٦ وما بعدها. (٤) الحيوان ج٣ ص ١٣١-١٣٢.

(٥) البيان والتبيين ج١ ص ١٤٥. (٦) البيان ج١ ص ١٣٦.

البليغ مخرجاً سهلاً.. الخ ثم يردف هذا بقوله: «والمعاني إذا كسيت الألفاظ الكريمة، وألبست الأوصاف الرفيعة، تحولت في العيون عن مقادير صورها، وأربت على حقائق أقدارها، بقدر ما زينت وحسب ما زخرفت، فقد صارت الألفاظ في معاني المعارض، وصارت المعاني في معني الجوارى»^(١).

«ولعله بنى دفاعه واهتمامه باللفظ لوجود الصراع القائم بين العرب والأعاجم، وقد كانوا يتشيعون للمعنى، بينما اتجه العرب إلى اللفظ والاحتفال به «هذه واحدة، أما الأخرى فربما كان الجاحظ ينظر إلى المعاني باعتبار أن الأولين استغرقوا المعاني أو أوتوا على معظمها، وحجتهم في ذلك أن الألفاظ بالنسبة للمعاني كالمعارض بالنسبة للجارية.

والذين احتفلوا بالمعنى وناصروه وسار على هديهم «الطوفي البغدادي» نذكر منهم «الأمدي» ت ٣٧٠ هـ^(٢) «وعبد القاهر ت ٤٧١ هـ»^(٣). ومن الحق أن نوضح أن عبد القاهر احتفل باللفظ من حيث هي كلمة مفردة، واهتم بالمعنى من حيث أن الكلمة جزء من الكلام والمعنى لا يكون إلا بالكلام مجتمعاً، فاهتم بكليهما، حيث عرف ذلك بنظرية النظم، التي كانت بمثابة اللبنة الأولى ترجع لكلام الجاحظ^(٤)، وخلاصة كلام الإمام عبد الجبار الأسد أبادي^(٥).

ومن الذين ساروا في هذه الاتجاه «ابن الأثير» حيث يقول: «بتفضيل المعنى على اللفظ في قوله: «إن المعاني أشرف من الألفاظ والدليل على ذلك «هو أنا لو خلعنا من هذه الألفاظ دلالتها على المعاني لما كان شيء منها أحق بالتقديم من شيء بل كانت بمنزلة أصداء الأجسام والأصوات الناشئة عنها»^(٦).

(١) البيان والتبيين ج١ ص ٢٥٤ الخالجي.

(٢) الموازنة ص ٣٨٩-٣٩٠.

(٣) دلائل الإعجاز ص ٢٧٤-٣٤١.

(٤) البيان والتبيين ج١ ص ٥٥.

(٥) المغنى فى أبواب التوحيد والعدل ج١٦ ص ٨٣ ط الحلبي.

(٦) الجامع الكبير ص ٦٨ والمثل السائر ج٢ ص ٦٦.

«المرزوقي»^(١) لا يرى أن الألفاظ تابعة للمعاني، كذلك كان رأى العلوى»^(٢).

أما «الطوفى» فقد اتفق مع هؤلاء العلماء، وذكر أنه احتفل بالمعنى - وأنها تستحق أشرف الألفاظ، وتناولها تحت فصل أسماء المعاني^(٣).

ومن خلال بيان وجوه الفكر البلاغى وآراء العلماء وجدنا تناولهم لهذه القضية ينحصر فى ثلاثة آراء:

منهم من انتصر للمعنى ولكنه لم يغفل اللفظ وجماله، ومنهم من نادى بانتصار اللفظ على المعنى ولم يغض من شأن المعنى.

وأما الفريق الثالث فهو القائل بالمساواة بين اللفظ والمعنى وهذا الرأى الأخير ما نرجحه ونقويه، لأن الألفاظ كما قال كل من «الرومانى»^(٤)، «والخطابى»^(٥) لا بد أن تكون بقدر المعانى وهى ما عرفت بالتلاؤم عند الرمانى.

ولعل كلا من الجاحظ وعبد القاهر خير من قامت على عاتقهما هذه المشكلة، فالأول أثارها، والأخير طورها ونماها، حتى استوت على سوقها وأخذت شكلها العلمى على يديه.

وإذا كان ما تقدم هو نتاج العقول العربية فلنذهب إلى الغرب لنقف عند آرائهم فى هذه القضية.

ونجد جماعة من نقاد الغرب المحدثين يتناولون هذه القضية وعلى رأسهم «شارلتون»^(٦) الذى يقول: «إنَّ الشعر مؤلف من ألفاظ ومن ألفاظ فقط، كما تتألف

(١) المرزوقي (أبو على أحمد بن الحسين) انظر شرح الحماسة ص ٦٠٥ نشر أحمد أمين وهارون ١٣٧١ هـ، ١٩٥١ م.

(٢) الطرار ج ٢ ص ١٥٠. (٣) الإكسير ص ٩٧.

(٤) ضمن ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ص ٧٦ دار المعارف تحقيق محمد خلف الله ود. محمد رغلول. (٥) ضمن ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ص ٢٧.

(٦) فنون الأدب لشارلتون ص ٤ ترجمة زكى نجيب محمود وانظر مقدمة بن جعفر والنقد الأدبى ص ١٨٥، نقلاً عن النقد الأدبى الحديث د. غنيمى هلال ص ٢٧٣-٢٧٤ نهضة مصر الفجالة.

سائر ضروب الكلام، فكل ما للشعر من سحر يفتن القلوب، إنَّما هو صادر عن الألفاظ والألفاظ وحدها».

أما «شيلر» فيذهب إلى أن الفن فيه الشكل، وهو كل شيء والمعنى ليس شيئاً مذكوراً^(١).

يتضح من حديث كل من شارلتون وشيلر، اتجاهاهما إلى مناصرة اللفظ على المعنى.

ولعل أقرب الآراء الجمالية إلى الإدراك العربى فى هذه القضية ما كان عند «بندتوكروتشيه» من علماء الجمال الإيطاليين، حيث يقصد بالشكل قوة التعبير والقدرة الممثلة للأشياء أو المصور لها، بتكوين الإحساسات، والمشاعر فى خلق الفنان^(٢).

وبندتوكروتشيه يقصد بالشكل - الأسلوب - وهو يشمل قوة التعبير - اللفظ - والقدرة المصورة للأشياء بتكوين المشاعر والإحساسات، المعنى، فهو لا يناصر المعنى على اللفظ ولا يناصر اللفظ على المعنى، وإنما يجمع بين كليهما، لأن اللفظ لا يظهر بريقه إلا إذا حمل معنى قوياً، والمعنى لا تبدو قوته إلا إذا عبر عنه بالألفاظ راقية عذبة.

فهو يجمع بين جمال اللفظ وحسن المعنى، وهو مذهب الرمانى والخطابى، كما ذكرت آنفاً.

أما الوقوف عند المعنى وحده دون أن يلبسه ثوباً قشيباً من اللفظ، فلا يدخل فى نطاق الأدب أو النثر الفنى، وإنما يكون مجرد معان تلوكها الألسن من العامة والسوقة، وهى مطروحة فى الطريق كما يقول الجاحظ فى عبارته المشهورة «والمعانى

(١) المصدر السابق ص ٢٧٣-٢٧٤-١٨٥.

(٢) الخطابة لأرسطو الكتاب الثالث الفصل الثالث ١٤٠٥ ب. س ١٥-٢٤ وما بعدها.

مطروحة فى الطريق يعرفها البدوى والقروى»^(١).

وبهذا ينتهى الباب الأول، ونذهب مع «الطوفى» إلى الباب الثانى، وموضوعه
«علم المعانى» إن شاء الله.

* * *

(١) الحيوان جـ ٣ ص ١٣١.

الباب الثانى:

المعانى عند الطوفى

الفصل الأول:

- الخبر - وموضوعه «الجملة الاسمية والجملة الفعلية ورود الكلام بلام التوكيد».

الفصل الثانى:

- الإنشاء الطلبى - وموضوعاته التى عند الطوفى «الأمر والاستفهام».

الفصل الثالث:

- شجاعة العربية «التقديم والتأخير والمعاظلة، الالتفات، وخروج الكلام على مقتضى الظاهر وضع المظهر موضع المضمّر».

الفصل الرابع:

- الفصل والوصل «الاستئناف» الحروف العاطفة والجارّة.

الفصل الخامس:

- «الإيجاز والاطناب والمساواة».
- ١ - الإضمام على شريطة التفسير «فى فعل المشيئة».
- ٢ - «توكيد الضمير المتصل بالمنفصل».

الفصل الأول

الأسلوب الخبرى

١ - الجملة الإسمية، والجملة الفعلية

٢ - ورود الكلام بلام التوكيد

الخبر

«الجملة الإسمية والجملة الفعلية»

ظهر هذا المصطلح منذ زمن مبكر على يد المتكلمين، ولا نستطيع أن نجزم أنه منقول عن اليونان أونى النقل، فقد تكلم عليه أرسطو كما تكلم النظام والجاحظ، ومعظم المعتزلة، وأصحاب الكلام^(١).

وقد تحدد هذا المصطلح تحديداً نهائياً على يد السكاكى فأطلق الخبر على ما يحتمل الصدق والكذب، مستفيداً بذلك من كلام عبد القاهر^(٢)، عن «الخبر وفروقه» وكان لاهتمام علماء اللغة بالجملة صدى كبير لدى علماء البلاغة فأولوها عنايتهم، وذلك للكشف عن أسرار التعبير بالجملة الإسمية تارة، وبالجملة الفعلية تارة أخرى، للوقوف على الفائدة التى تعود من وراء التعبير بأيهما، والمقام المناسب والمقتضى لكل منهما، وكانت هناك آراء مختلفة فى تناولهم لمعرفة السر البلاغى للتعبير بهما، ونحن اليوم بصدد البحث فى هذا الباب عند صاحب هذه الدراسة وهو «الطوفى البغدادى» لنقف عند رأيه وما أتى به من جديد مقارنة بآراء العلماء الذين تناولوه بالبحث

(١) البلاغة عند السكاكى ص ٣٠٥ د. أحمد مطلوب.

(٢) دلائل الإعجاز ص ١٣٢ ط المنار.

والدراسة من حيث أركانها، وهى المسند والمُسند إليه الذى كان سيبويه^(١)، وكتابه المؤشر الحقيقى لهذه التسمية تابعه فيه عبد القاهر، حيث اتفق مع سيبويه على ترتيب الجملة على كل منهما^(٢).

ومن الأمور الثابتة التى استقرت عليها الأحكام البلاغية فى التعبير بالجملتين الإسمية والفعلية، فإن حكم الأولى «الثبوت والاستقرار»، وأما حكم الثانية «فالتجدد والحدوث والاستقبال».

من أجل هذا أجد «الطوفى» يقول: «إن الخطاب بالجملة الإسمية أبلغ منه بالجملة الفعلية وأكد وأدل على قوة الباعث النفسانى عليه»^(٣)، ويمثل له بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا، وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا: إِنَّا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤]، فخاطبوا المؤمنين بقولهم «آمنا» فدل على كذبهم، إذ لو صدقوا لأكدوا، كما قالوا لشيائطينهم «إننا معكم» وكما قال المؤمنون: ﴿إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ﴾

[الأعراف: ١٥٦].

ويستشهد «الطوفى» على كلامه بقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا اكْشِفْ عَنَّا الْعَذَابَ، إِنَّا مُؤْمِنُونَ﴾ [الدخان: ١٢].

ولهذا قالت الأعراب آمنا: قال: ﴿قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا﴾ [الحجرات: ١٤] بخلاف المؤمنين لما قالوا: ﴿إِنَّا مُؤْمِنُونَ﴾ فإنه أقرهم على ذلك^(٤).

ويتفق «الطوفى» مع «ابن الأثير»^(٥) فيما ذهب إليه ولكنه أضاف إضافة طريفة فى تحليل الآية ١٤ من سورة البقرة «والتي ذكرنا تحليل «الطوفى» لها آنفا.

ومضمون كلام «ابن الأثير» إنما يعدل عن أحد الخطابين لضرب من التأكيد والمبالغة، إلى أن قال: «إنهم إنما خاطبوا المؤمنين بالجملة الفعلية وشيائطينهم بالجملة

(٢) دلائل الإعجاز ص ٣٥ ط المنار.

(١) الكتاب ج ١ ص ٧.

(٤) الإكسير ص ٢٨٢.

(٣) الإكسير ص ٢٨٢.

(٥) الجامع الكبير ص ٢٢٤، وانظر المثل السائر ج ٢ ص ٢٣٧.

الاسمية المحققة بأنَّ المشددة، لأنهم فى مخاطبة إخوانهم بما أخبروا به عن أنفسهم من الثبات على اعتقاد الكفر والبعد من أن يزالوا على صدق ورغبة، أما ما قالوه للمؤمنين فإنَّما قالوه تكلفاً وإظهاراً للإيمان خوفاً، وكانوا يعلمون أنهم لو قالوه بأوكد لفظ وأشدّه لما راج لهم عند المؤمنين إلّا رواجاً ظاهراً لا باطناً.

وللإنصاف أقول: إن كلام «ابن الأثير» جيد ورائق ولا غبار عليه، إلا أن «الطوفى» يتفق مع «ابن الأثير» فى أن صيغة الجملة الاسمية أكد من صيغة الجملة الفعلية، أما الدلالة على صدقهم فى الأولى، وكذبهم فى الثانية، فليس لازماً ولا مستفاداً من مجرد الصيغة، إذ ربما صدق المتكلم بالجملة الفعلية دون الإسمية المؤكدة»^(١).

ويستدل «الطوفى» على كلامه بقوله: «وإنما حكم على الكفار بما ذكرناه من الصدق والكذب لقريئة نفاقهم، وإخبار الله بكذبهم عنهم، وإلا فقد قال «النبي ﷺ» لابن صياد فى جواب قوله: «أشهد بأننى رسولُ الله، آمنت بالله، وأمر الله المؤمنين أن يقولوا آمناً بالله، سمعنا وأطعنا»^(٢).

ويؤكد «الطوفى» ما سبق أن استدل به فيقول: «ونظائره كثيرة، فلو كان ذلك لازماً للكذب أو دليلاً عليه لجرده مما قيل وأمر به شرعاً.

ويستشهد على ذلك بخطاب الله لموسى وهارون فى قوله تعالى: ﴿فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، أَنْ أَرْسَلَ مَعَنَا بَنَى إِسْرَائِيلَ﴾ [الشعراء: ١٦، ١٧].

ويوضح «الطوفى» المراد من تأويل هذه الآية بقوله: «أمرهما بتأكيد إخبار فرعون برسالتهم، ليكون ذلك أوقع فى نفسه، ولم يأمرهما بتأكيد أمره بإرسال بنى إسرائيل، بل أن يخرجاه إلى الأمر فى صورة السؤال، لئلا يستكبر وتأخذ العزة بالإثم»^(٣)، ويقول «أمرتمنى أمراً مؤكداً لازماً جازماً كأنى معكما من آحاد الرعية،

(١) الإكسير ص ٢٨٢.

(٢) الإكسير ص ٢٨٣.

(٣) الإكسير ص ٢٨٣.

فيصر ويمتنع ويدل على هذا قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا﴾ [طه: ٤٤]، وعدم تأكيد الأمر لميله من لين القول^(١).

وتعليق «الطوفى» على الآيات هنا يؤكد ما عليه البلاغيون من التأكيد والتقرير فى الجملة الإسمية، والأمر بخلافه فى الجملة الفعلية ولكنه يضيف إلى هذه القرينة التى تعين على فهم المراد من كلام الله تعالى بمعايشة المعانى القرآنية فى مواطنها، وهذا هو المقام ومقتضيات الأحوال التى تمثل العمود الفقرى فى كل المسائل البلاغية. وما قاله «الطوفى» فى هذه الدراسة أمر يقرره البلاغيون جميعا وإن كانوا لم يصرحوا به، وتصريحه هو يؤخذ فى الاعتبار، وتعد من حسنات تأملاته فى معانى الآيات القرآنية.

وقد اتفق «الطوفى» مع كل من «ابن جنى»^(٢) و «عبد القاهر»^(٣) و «الزمخشري»^(٤) و «الرازي»^(٥) و «السكاكى»^(٦) و «ابن الأثير»^(٧) و «القزوينى»^(٨) و «السبكى»^(٩) و «محمد بن على الجرجانى»^(١٠)، و «العلوى»^(١١).

(١) الإكسير ص ٢٨٣.

(٢) المحتسب ج ٢ ص ٢٧٤، وانظر أثر النحاة فى البحث البلاغى ص ٢٩٦، د. عبد القادر حسين.

(٣) دلائل الإعجاز ص ١٣٢ ط المنار. (٤) الكشف ج ١ ص ٥٠٢.

(٥) نهاية الإيجاز ص ٤٠ - ٤١ وانظر الأقصى القريب للتوخى ص ٩٩.

(٦) مفتاح العلوم ص ٨٠ - ٨١ ط الحلبي.

(٧) الجامع الكبير ص ٢٢٤، والمثل السائر ج ٢ ص ٢٣٥.

(٨) الإيضاح ص ١٩١ بيروت. وانظر البغية ج ١ ص ٢٠٨ الصعیدی.

(٩) عروس الأفراح ج ١ ص ٢١٩ - ٢٢٠ ضمن شروح التلخيص وانظر البهاء السبكى وآراؤه البلاغية ص ٢٢٤ وما بعدها د. عبد الفتاح لاشين.

(١٠) الاشارات والتنبيهات للجرجانى ص ٧٥ وما بعدها تحقيق د. عبد القادر حسين.

(١١) الطراز للعلوى ج ٢ ص ٢٥ وما بعدها دار المعرفة بيروت.

وهو بذلك متفق مع القاعدة الثابتة عند أهل البيان^(١). وهو دلالة الاسم على الثبوت والتأكيد، ودلالة الفعل على التجدد والحدوث وهو مشهور عندهم، وعلى الرغم من ذلك نجد من يخالف هذه القاعدة مثل «أبو المطرف بن عميرة» فى كتابه «التمويهات على التبيان» لابن الزملىكانى^(٢) ينكره ويقول: «إنه غريب لا مستند له» وكذلك «لابن المنير» رأى مخالف لما درج عليه البلاغيون من أن الجملة الإسمية تفيد التأكيد وتدل على الثبوت بخلاف الجملة الفعلية، فهى عنده لا تفيد توكيدا ولا ثبوتا، ويرى أن طريقة العربية هى تلوين الكلام.

ويتفق «ابن الأثير» مع «أبى المطرف بن عميرة» فى رأى السابق ويستدل على كلامه بأن الجملة الفعلية تصدر عن الأقوياء الخلفى اعتمادا على أن المقصود حاصل بدون التأكيد نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا آمَنَّا﴾ [آل عمران: ٥٣] ولا شىء بعد قوله تعالى فى سورة البقرة ﴿آمَنَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وقد بدئت بفعل فهل فيها ما يقلل من إيمان الرسول والمؤمنين من تأكيده؟ كما أن قول المنافقين صُدِّرَ بالاسم وهو قولهم ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤] فهل فى هذا ما يؤكد صلاحهم؟

وللإنصاف أقول: إن هذا الرأى مردود عليه حيث إن الأحكام البلاغية لا تبنى على البت والقطع، وإنما تبنى على حكم الأكثر والغالب استنادا على الأمثلة المطردة، وإذا كان الفيصل فى تحديد هذا هو المقام ومقتضى الأحوال، فإنه قد استند إلى حالة واحدة لا يصح أن تستنبط منها قاعدة.

ولذا فقد أخذ «الطوفى البغدادى» بالاعتبارين «أى ما ذهب إليه كل من «ابن الأثير» وابن المنير مع أبى المطرف».

وهو رأى موفق، لا يتعارض مع ما ذهب إليه جمهور علماء البلاغة واللغة، لأن نظرتهم لهذه المسألة كانت من زاوية الدلالة اللفظية «للاسم والفعل» لا ما ذهب إليه المخالفون، حيث إنهم راعوا حالات الدلالة المعنوية للاسم والفعل.

(١) الإتيان فى علوم القرآن للسيوطى ج ٢ ص ٣١٨ - ٣١٩ وانظر المحتسب لابن جنى ج ٢ ص ٧٤.

(٢) البهاء السبكى وآراؤه البلاغية ص ٢٢٢، ٢٢٣ د. عبد الفتاح لاشين.

ورود الكلام بلام التأكيد

ومن موضوعات الخبر: ورود الكلام بلام التوكيد، وهو من الأحكام المستقرة لغوياً، وهذه اللام المعروفة عند النحاة بلام الابتداء التى تأتى فى الجملة الإسمية فى بداية الكلام لتوكيد الخبر، أما إذا تأخرت للخبر فهى المعروفة باللام المرحقة، عند جمهور النحاة، والفائدة منها التوكيد، ولا تأتى إلا لضرب من المبالغة.

ويعرفها «الطوفى» بأنها تأتى للتعبير عن أمر يعز وجوده، ويعظم حدوثه^(١) ويمثل لها بقوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ، لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ، إِنَّا لَمَغْرُمُونَ، بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ، أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ، أَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنْزِلُونَ، لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ﴾ [الواقعة: ٦٣ - ٧١].

ويحدد «الطوفى» الفرق بين الآيتين المذكورتين من سورة الواقعة، بقوله: «ولماذا عبر الحق سبحانه وتعالى فى الأولى باللام، وأسقطها فى الآية الثانية^(٢)».

يقول: «والفرق بينهما: أن صيرورة الماء ملحاً أسهل وأكثر من جعل الحرث حطاماً إذا مر الماء العذب عبر الأرض السبخة فتصيره ملحاً، فالتوعد به لا يحتاج إلى تأكيد، بخلاف جعل الحرث حطاماً، فإنه على خلاف العادة، فاحتاج التوعد به إلى تأكيد^(٣)».

ويستدل «الطوفى» على كلامه هذا «بأنه إذا كان الأمر يجرى مجرى العادة ومطرده فلا يحتاج إلى توكيد، أما إذا كان أمراً خارجاً عن العادة وغير مطرد، يحتاج إلى توكيد^(٤)».

(١) الإكسير ص ٢٨٤.

(٢) الإكسير ص ٢٨٤.

(٣) الإكسير ص ٢٨٤.

(٤) الإكسير ص ٢٨٤ بتصرف.

كما نجد «الطوفى» يقول: «ومن هذا الباب سؤال اشتهر دورانه بين كثير من الناس، وتقريره: ما وجه تأكيد الإخبار بالموت، باللام، دون الإخبار بالبعث»^(١)، فى قوله تعالى: ﴿ثم إنكم بعد ذلك لميتون، ثم إنكم يوم القيامة تُبعثون﴾ [المؤمنون: ١٦] (٢).

وقد كان العكس أولى وأنسب، إذ البعث مختلف فيه، وهو أحوج إلى التأكيد بخلاف الموت، فإنه لمشاهدته وتحققه عند كل أحد مستغن عن التأكيد^(٣). والحقيقة أن التأمل فى هاتين الآيتين يجدهما قد خرج فيهما الكلام على خلاف مقتضى الظاهر. وكما أثبت «الطوفى» أن عناصر التأكيد جاءت فى الحديث عن البعث مع أن فيه إنكاراً من قبل الكفار والملحدين، وذلك لغرض بلاغى هو: أن قضية البعث واضحة جلية، لأن إماراته ظاهرة واضحة فحقهم ألا ينكروه، أو على الأقل أن يترددوا فيه، وهنا سبق الكلام مؤكداً بعنصر واحد، أى أنه نزل الشئ الذى ينكر منزلة الشئ الذى ينبغى ألا ينكر لوضوح الأدلة على وقوعه، فكان حقه عدم الإنكار، فلم يحتج إلى توكيد.

بخلاف قضية الموت فقد جاء التعبير عنها بالأسلوب المؤكد بأكثر من عنصر مع أنه ليس محل إنكار من أحد، وذلك لغرض بلاغى أيضاً هو التنبيه إلى غفلتهم وعدم أعمالهم لما بعد الموت من عمل صالح يدخر لمنفعتهم، فنزل غفلتهم منزلة إنكارهم، فأكد الكلام لذلك.

وهكذا راعت الآية هذه الغفلة الواقعة منهم، فكأنهم ينكرون الموت. ومن هنا كثرت عناصر التأكيد فى الحديث عنه، فأكد الكلام لذلك. والله أعلم. ومنتقل مع «الطوفى» للفصل الثانى وموضوعه الإنشاء الطلبى

(٣) الإكسير ص ٢٨٥.

(٢) الإكسير ص ٢٨٤.

(١) الإكسير ص ٢٨٤.

الفصل الثانى:

الإنشاء الطلبى

(١) الأمر «خذلان المخاطب».

(٢) الاستفهام.

الطلب مصطلح قديم وجدناه عند اليونان، كما يفهم من حديث أرسطو^(١)، كما تناوله كل من النظم والجاحظ ومعظم أصحاب علم الكلام، وانتهى تحديده بشكل نهائى على يد السكاكى.

وأطلق الطلب على ما لا يحتمل الصدق والكذب، وحصرت أبحاثه حصراً عقلياً فى أنواع خمسة هى: التمنى، والاستفهام، والأمر، والنهى، والنداء ولكنه مع ذلك لم يعرفهما تعريفاً جامعاً مانعاً لأنه يرى أن الخبر والطلب مستغنيان عن التعريف الحدى^(٢).

وسار البلاغيون على هذا المفهوم، ولكنهم استعملوا مصطلح (الإنشاء) بدلا من مصطلح (الطلب) وذلك لأنهم يرون أن الإنشاء نوعان «إنشاء طلبى، وإنشاء غير طلبى» وعلى كل حال لم يبحث السكاكى إلا النوع الأول من الإنشاء، ويطلق على موضوعاته (الطلب) أما النوع الثانى فلم يشر إليه، ولعله كان يرى أن هذا النوع من الإنشاء ليس إلا خبرا نقل إلى أسلوب الإنشاء فأهمل ذكره^(٣).

وقد ازداد النقاش والجدل بعده فى هذا الموضوع وأقحمت فيه من مسائل الأصول والفلسفة ومصطلحاتها الشئ الكثير، ويتجلى ذلك فى معظم شروح التلخيص.

(١) البلاغة عند السكاكى ص ٣٠٦ د. أحمد مطلوب. (٢) مفتاح العلوم ص ٧٦.

(٣) البلاغة عند السكاكى ص ٣٠٦.

وقد كانت للنظرات الأولى التى سبقت السكاكى اليد الطولى فى إحراز قصب السبق، مما كانت له آثار طيبة فى إيضاح هذا الباب وإنارته أمام السكاكى، فوصلت إليه سائغة خالصة، فتلقفها دون عناء ليدخلها فى بوتقة عقله المنطقى، ويفيض عليها من روحه الفلسفى، ولذلك نستطيع أن نقول: «إن جهود السكاكى انحصرت فى تقسيمها بشكل منطقى، وليس للسكاكى جهد يذكر فى هذا الباب خصوصاً وقد سبقه إلى استخراج أساليب وأنواع الإنشاء الطلبى كوكبة من العلماء لا تنكر جهودهم، فقد بحثوها واستنبطوا الأغراض البلاغية التى يخرج إليها كل نوع. وعلى سبيل المثال نجد أن كلا من «الفراء»^(١) و«أبى عبيدة معمر بن المثنى»^(٢) و«ابن قتيبة»^(٣) «وقدامة بن جعفر»^(٤) و«ابن جنى»^(٥) بينوا المعانى التى يخرج إليها الاستفهام، وذكروا منها «التقرير، والتعجب، والتوبيخ، والتهديد، وغيرها، وقد سبقهم سيبويه إلى هذا»^(٦). كما وضع أحمد بن فارس^(٧)، بحوث الطلب فى الفصل الذى سماه «معانى الكلام» ذكر فيه الخبر والاستفهام والأمر والنهى والعرض والتمنى، والتعجب، وحدد كل مصطلح منها.

ولا نستطيع أن ننكر جهود عبد القاهر^(٨)، فى هذا الميدان حيث وضح وبين استعمالات الاستفهام وخروجه إلى أغراض بلاغية كالتقرير والإنكار، وقد وضعه فى باب التقديم والتأخير، ولذلك دار فى فلكه كل من «الزمخشري»^(٩)، و«الرازى»^(١٠)،

(١) معانى القرآن ج ١ ص ٢٣ - ٣٠ نجاتى والنجار نشر الهيئة المصرية. العامة للكتاب.

(٢) مجاز القرآن ج ١ ص ٣٥ - ٦٣ - ١٨٣ - ٢٨٧ نشر دار الرسالة بيروت.

(٣) تأويل مشكل القرآن ص ٣١٣ وما بعدها. دار المعارف تحقيق السيد أحمد صقر.

(٤) نقد النثر المنسوب لقدامة ص ٤٥. (٥) الخصائص ج ٢ ص ٤٦٣ تحقيق عبد السلام هارون.

(٦) الكتاب ج ١ ص ٤٨٤. (٧) الصاحبى ص ١٥٠ وما بعدها. نشر الحلبي.

(٨) دلائل الإعجاز ص ٨٩ وما بعدها ط المنار. (٩) الكشف ج ٢ ص ٢٧٤.

(١٠) نهاية الإيجاز ص ١١٦ وما بعدها.

و«ابن الأثير»^(١)، و«البحراني»^(٢) و«الطوفى البغدادي»^(٣) واقتفوا جميعا أثره في هذا الترتيب.

وبالتبع المستقصى لبحث الاستفهام نجده يتفرع إلى فروع ثلاثة^(٤):

الأول: التقديم في الاستفهام، أو بناء الجملة مع أدوات الاستفهام.

الثاني: دراسة المعانى التى تفيد جملة الاستفهام.

الثالث: دراسة جواب الاستفهام وبيان موافقته أو مخالفته للسؤال، وما وراء

المخالفة من سر بلاغى.

وعن الأول يرى «الطوفى»^(٥) كغيره من البلاغيين وعلى رأسهم عبد القاهر^(٦) أن

المستفهم عنه هو ما يلى حرف الاستفهام سواء أكان الفعل هو المسئول عنه أم الاسم، أم اسم الفاعل.

أما الثانى فيجيب عنه «الطوفى» بأن الاستفهام قد يخرج عن معناه الحقيقى إلى

معان أخرى تستفاد من السياق وقرائن الأحوال عدها فى ثلاثة أنواع هى على الترتيب:

(أ) الاستفهام وهو الأصل فى الاستفهام.

(ب) التأنيس ويمثل له بقوله تعالى: ﴿وما تلك بيمينك يا موسى﴾ [طه: ١٧].

ويوضح «الطوفى» السر البلاغى من تأويل هذه الآية الكريمة فيقول: «لم يكن

الحق تبارك وتعالى مستفهما، ولا منكرا، ولكنه رآه خائفا فأنسه وحقق عنده أن

ما فى يده عصا، ليتحقق حصول المعجزة عند قلبها حية وبهذا المعنى قد سمي

استفهام التقرير.

(٢) أصول البلاغة ص ٩٤ - ٩٥ للبحراني.

(١) الجامع الكبير ص ١١٥.

(٣) الإكسير ص ١٦٣ وما بعدها.

(٤) البلاغة القرآنية ص ٢٨٩ د. أبو موسى وانظر بغية الإيضاح ج ٢ ص ٤٥.

(٥) الإكسير ص ١٦٣. (٦) دلائل الإعجاز ص ٨٩ - ٩٠.

(ج) الانكار وله أنواع خاصة:

أحدها: استضعاف الفاعل، ويمثل له بقوله تعالى: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩]، أى أنت تضعف عن مغالبة مشيئة الله فلا تقدر على ذلك»^(١).

الثانى: استبعاد الفعل لاستضعاف الفاعل أو غيره، نحو قوله تعالى: ﴿أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْى﴾ [الزخرف: ٤٠].

وكما نرى أن هذه الآية الكريمة السابقة عليها، تلاها الاسم وهو المسئول عنه بالاستفهام، لكنهما خرجا إلى غرض بلاغى، فالأولى كانت لاستضعاف الفاعل، والثانية كانت لاستبعاد الفعل، لاستضعاف الفاعل، واعتقد أنهما فى معنى بلاغى واحد، حيث أن السبب الأصلى هو استضعاف الفاعل، والاستبعاد.

ومن الشواهد العربية يسوق «الطوفى» قول امرئ القيس^(٢):

أَيَقْتَلْنِي وَالْمَشْرِفَى مُضَاجِعَى
وَمَسْنُونَةَ زَرْقِ كَأَنِيَابِ أَغْوَالِ؟

كما هو واضح أن ما ولى الاستفهام هو الفعل، فهو المسئول عنه إذن ولكنه خرج إلى غرض بلاغى هو الإنكار أيضا، وهو رأى الجمهور.

ومما ورد فى هذا الباب عند «الطوفى» إيلاء «غير» للهمزة نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ اتَّخَذُ وَلِيًّا﴾ [الأنعام: ١٤] أى: انى إذن الضعيف رأى.

فقد خرج إلى غرض بلاغى هو تجهيل الفاعل والطعن على رأيه.

ومن هذا الغرض يأتى «الطوفى» بشواهد قرآنية أخرى، هى قوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا﴾؟ [الإسراء: ٤٠] أى أنكم أيها

(١) الإكسير ص ١٦٤ وانظر الدلائل ص ٩١ والكشاف ج٤ ص ٦٥ ونهاية الإيجاز ص ١١٩ والجامع الكبير ص ١١٦ وبغية الإيضاح ج٢ ص ٤٩ الصعيدى.

(٢) ديوانه ص ٣٣، والدلائل ص ٩١ والإيضاح ص ٢٤ وبغية الإيضاح ج٢ ص ٤٦، والإشارات والتنبيهات ص ١١١ للجرجاني، والمطول ص ٢٣٦ للسعد.

الكافرون سفهاء فى أمركم إياى، وفى حسابانكم هذا بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا﴾ [الإسراء: ٤٠].

فقد وجه الحق تبارك وتعالى: الإنكار إليهم على طعنهم^(١).

وهذا النوع عده صاحب معجم البلاغة من الإنكار الإبطالى^(٢).

ومن الشواهد التى ساقها «الطوفى» من الاستفهام الإنكارى هو التكذيب على جهة الاحتجاج، نحو ﴿أَلَذَّكَّرِينَ حَرَّمَ أَمْ الْأُنثِيَّاتِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثِيَّاتِ؟﴾ [الأنعام: ١٤٣] بدليل قوله تعالى: ﴿نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٣] وإلا فأنتم كاذبون، ونحو: ﴿أَلَلَّهُ أَذَنٌ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَبِرُونَ﴾ [يونس: ٥٩].

ويوضح «الطوفى» المراد من تأويل هذه الآية والسر البلاغى من ورائها فيقول: «وتمام تقدير الحجة، فإن أدعيتم أن الله أذن لكم وهو لم يكذبكم بإنكار الإذن، وإن اعترفتم أنكم تفترون على الله، فذلك أعظم الخطأ.

ويرى عبد القاهر فى آية ١٤٣ سورة الأنعام «أنه أخرج اللفظ مخرجه إذا كان قد ثبت تحريم أحد الأشياء ثم أريد معرفة عين المحرم، مع أن المراد إنكار التحريم من أصله»^(٣).

ويشير «الطوفى» إلى غرض بلاغى آخر هو الإشارة إلى اضطراب الرأيين، والتردد بين أمرين، نحو: أقيميا مرة وقيسيا أخرى^(٤) وهو نوع من أنواع الإنكار.

ومن الاستفهام ما يخرج إلى أغراض بلاغية عدة كالاقتدار والتعظيم، والتشريف، والإشارة إلى اجتماع الغين من جهتين، والإشارة إلى تقبيح الفعل فى غير مظهره تحميكا لفاعله، وبذلك نجد للإنكار عند «الطوفى» أقساما كثيرة - وقد يفيد الاستفهام أغراضا أخرى غير التى ذكرت مثل التعجب، والتسوية، والاستبطاء، والتوبيخ،

(١) الإكسير ص ١٦٥.

(٢) معجم البلاغة ج١ ص ٢٩ د. بدوى طبانة نشر مكتبة دار العلوم بالرياض.

(٣) دلائل الإعجاز ص ٩٠ ط المنار والجامع الكبير ص ١١٥ والإشارات والتنبيهات ص ١١٢.

(٤) الإكسير ص ١٦٥.

والتقرير، إلى غير هذه الأغراض البلاغية التي لم ترد عند «الطوفى البغدادي». وقد ذكر الزمخشري أن الهمزة تفيد عدة معان كالتقرير والتوبيخ والتعجب كما في قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ﴾ يقول الهمزة للتقرير والتعجب من حالهم^(١). ومما ينبغي أن نتساءل عنه كيف تفيد أدوات الاستفهام هذه المعاني (أى ما نوع دلالتها)؟

يقول صاحب البلاغة القرآنية^(٢)، إنه روى عن سيبويه أنها جرت على حرف الاستفهام ولا استفهام، كما جرى حرف النداء على صورة النداء ولا نداء. وهذا صريح في أن الأداة - صارت خالية من معنى الاستفهام وأنها صارت تحمل معنى آخر جديداً، أى أن هناك نقلاً لها، ويذكر أن الزمخشري لم يأت بجواب قاطع في كلامه على هذا السؤال، ولم يبين لنا إفادة أداة الاستفهام هذه المعاني أجراء على طريق الحقيقة أم على طريق التعبير المجازى، وكل ما قاله أن الأداة ينسلخ عنها معنى الاستفهام رأساً^(٣).

بينما نجد «الطوفى» يحسم هذه المسألة بقوله: «وقد يخرج الاستفهام عن معناه الحقيقي إلى معانٍ أخرى تستفاد من السياق وقرائن الأحوال»^(٤) وهو بهذا يتفق مع الجمهور^(٥).

وأجيب عما إذا كان خروج أدوات الاستفهام إلى أغراض بلاغية أو حقيقية. فأقول إن مجرد نقل معاني الاستفهام إلى أغراض أخرى بأن يجعلها في باب التعبير المجازى لما نعلمه جميعاً من أن المعنى المجازى هو نقل المعنى إلى معنى آخر، فهو من المجاز اللغوى حيث عبر بأداة الاستفهام وأراد منها معنى آخر كالتعجب والإنكار، أو

(١) الكشف ج ١ ص ٩٩.

(٢) البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري ص ٣٠٠ وانظر الكتاب ج ١ ص ٤٨٤.

(٣) الكشف ج ٣ ص ٤. (٤) الإكسر ص ١٦٣ - ١٦٤.

(٥) الإيضاح ص ٢٤١ بيروت وانظر المطول ص ١٣٩ وما بعدها.

التقرير ، كما نعبر بلفظ الأسد عن الرجل الشجاع»^(١).

وقد أثير سؤال بين العلماء عن مدى تحقق المجاز فى الاستفهام وتعدد غرضه فى موضع واحد مجتمع .

نجد السعد فى المطول يقول: «تحقيق كيفية هذا المجاز وبيانه من أى نوع لم يحم أحد حوله»^(٢).

أما عبد الحكيم فىرى فيها وجوها من الاحتمالات قد يكون أحدها أقرب من غيره أو أقل إغراباً منها، وقد يراد منها تلك المعانى بطريق الكناية وقد تراد بطريق أنها من مستتبعات التراكيب كما تراد بطريق المجاز»^(٣).

بينما لم يقف الزمنخشرى عند هذه المقولة وإنما اكتفى أن يحيط بالغرض المقصود من الكلام فى بعض المقامات»^(٤).

كذلك نجد «الطوفى البغدادى» لم يشر إلى ذلك^(٥)، وأستطيع أن أقول إنَّ المجاز هنا من قبيل الاتساع والتوكيد وهذه نظرة «ابن جنى»^(٦) فى تناوله للمجاز، وبهذا لا يقع تعارض بين الأغراض البلاغية فى الشاهد الواحد سواء أكان ذلك استفهاماً أم أمراً، أم نداءً، إلى غير ذلك من أساليب الانشاء. وهذا رأى ما نرجحه ونميل إليه . . . والله أعلم.

وأما القسم الثالث: فى دراسة الاستفهام هو البحث فى مطابقة الجواب للسؤال، ويشير «الطوفى» فى كلامه بشكل يوضح فيه كيف يعدل البليغ عن الجواب المباشر إلى غيره مما هو أهم مما يجعلنا نقول إنَّه قريب من الأسلوب الحكيم الذى تناوله البلاغيون

(١) التعبير المجازى الذى أعنيه هو المقابل للحقيقة أى بمعناه المتسع ولا أقصد المجاز المرسل بعد أن تحدد وأصبح بعيداً عن أى تصوير أدبى آخر مثل الاستعارة والتشبيه.

(٢) المطول ص ٢٣٥ لسعد الدين التفتازانى ط إيران. (٣) حاشية الشهاب ج ٤ ص ٣٧.

(٤) الكشف ج ٢ ص ١١٠ - ١١١ والإشارات والتنبيهات ص ١١٦.

(٥) الإكسير ص ٢٣١. (٦) الخصائص ج ٢ ص ٤٦١.

وفصلوا القول فيه، وإن كان العدول فيه لمعان كثيرة.

وقد مثل «الطوفى»^(١) لهذا النوع وقال عنه أنه استفهام التأنيس واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ [طه: ١٧].

لأنه تعالى لم يكن مستفهما ولا منكرا عليه، ولكن رآه خائفاً، فأنسه وحقق على يديه المعجزة في قلب العصا حية.

ولذا نجد إجابة موسى عليه السلام في قوله تعالى: ﴿هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى﴾ ونلاحظ أن في هذه الإجابة استطالة، وقد خرجت من قلب خائف يلوذ بمن يجد عنده الأمان، كذلك أراد «موسى» عليه السلام استغراق زمن أطول في هذا الحديث المبارك، كما نجد عند الطوفى شواهد أخرى كثيرة من القرآن الكريم وردت بهذا الأسلوب ولهذا الغرض، ولكنه قد يختلف المقام، والسياق حسبما تكون المناسبة.

لذا أجد «الطوفى» ينظر إلى هذه المسائل بنظرة تأملية دقيقة وفكر ثاقب، فهو مسبق إليها بعلماء كثيرين كذلك لحقه من جاء بعده.

ومما يؤخذ عليه عدم تحليله لبعض الشواهد التي ذكرها في هذا المبحث لكننا نستطيع أن نقول إنه اتفق في إيراد بعض الشواهد مع كل من «قدامة بن جعفر»^(٢) و«ابن جنى»^(٣) و«عبد القاهر»^(٤) و«الزمخشري»^(٥) و«الفخر الرازي»^(٦) و«ابن الأثير»^(٧) و«البحراني»^(٨) في عده ضمن باب التقديم والتأخير من باب تقديم الاستفهام.

(٢) نقد النثر ص ٤٣ المنسوب لقدامة بن جعفر.

(١) الإكسير ص ١٦٤.

(٣) الخصائص ج ٢ ص ٤٦٤ - ٤٦٥.

(٤) دلائل الإعجاز ص ٨٩ - ٩٠.

(٥) الكشف ج ٤ ص ٤٦٠.

(٦) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ص ١١٧.

(٧) الجامع الكبير ص ١١٥.

(٨) أصول البلاغة ص ٩٤ وما بعدها.

إلا أن «السكاكي»^(١) أفرد هذا المبحث بموضوعه الذي عرف به واستقر عليه العلماء «بموضوع الانشاء الطلبى» وسار عليه بعد ذلك الخطيب القزوينى^(٢) فى هذا الترتيب، كذلك «محمد بن على الجرجانى»^(٣) و«السعد التفتازانى»^(٤) بينما نجد «ابن قتيبة»^(٥) يضعه تحت باب «مخالفة ظاهر اللفظ معناه»، ولكن مما ينبغى التنبيه إليه أنهم جميعا متفقون فى خروج هذه الأساليب إلى أغراض بلاغية.

الأمر:

ومن أساليب الانشاء الطلبى التى وردت عند الطوفى «الأمر» الذى يخرج إلى خذلان المخاطب ومنه الأمر المباشر، والمضارع المقترن بلام الأمر. «وقد كانت صيغ الأمر فى القرآن الكريم موضوع عناية الأصوليين والفقهاء لاهتمامهم ببيان ما يراد بها فى أمور الدين من ناحية الوجوب والندب والإباحة، وكان المنهج الفقهى غالبا على كثير من المفكرين المسلمين فى شتى ميادين الثقافة الإسلامية^(٦)، من أجل ذلك كانت مباحث الأمر فى بعض الدراسات اللغوية والأدبية تقف عند الحد الفقهى فلا تتجاوز الوجوب والندب والإباحة^(٧). وقد كان بحث «الطوفى البغدادى» يرتكز أساسا على بيان معناها الشترعى، لما له من فكر واتجاه أصولى أراد أن يوجهه إلى هذه الناحية لذلك لم يورد شواهد من غير القرآن الكريم.

ويعرفه «الطوفى» بأنه «الأمر بعكس المطلوب منه»^(٨) وهذا التعريف ما انتهى إليه البلاغيون المتأخرون، ومن قبلهم، وقد يخرج الأمر، أو بما يسمى «خذلان المخاطب»

(١) مفتاح العلوم ص ١٤٨ - ١٥١.

(٢) الإشارات والتنبيهات ص ١١٦.

(٣) تأويل مشكل القرآن ص ٢٧٩ وما بعدها.

(٤) المطول ص ٢٣٩.

(٥) الإيضاح ص ٢٤١ - ٢٤٢.

(٦) المطول ص ٢٣٦.

(٧) البلاغة القرآنية ص ٣٠٤ د. أبو موسى.

(٨) الإكسير ص ٢٣١.

عند كل من «الزمخشري»^(١) «وابن الأثير»^(٢) إلى أغراض أخرى مثل التهديد، والاستهزاء، والتخيير، والإباحة، والدعاء والاستعمال إلى غير ما ورد في ذلك من أغراض.

ومن ذلك ما استشهد به «الطوفى» من الشواهد القرآنية في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُ نِعْمَةً مِنْهُ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ، وَيَجْعَلُ لِلَّهِ أُنْدَادًا لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ، قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ﴾ [الزمر: ٨].

فقوله تعالى: ﴿تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ...﴾ من باب الخذلان كأنه قال له «إذ قد آيت قبول ما أمرت به من الإيمان والطاعة فمن حَقَّك أن لا تؤمر به بعد ذلك، وتؤمر بتركه، وهذا بمالغة في خذلانه، لأن المبالغة تكون أشد من أن يبعث على ضد ما أمر به»^(٣).

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْبُدْ مُخْلِصًا لَهُ دِينِي فاعبدُوا مَا شِئْتُمْ مِنْ دُونِهِ﴾ [الزمر: ١٤، ١٥]^(٤) - والأمر هنا للتهديد، ومنه قوله تعالى: ﴿أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠]، ومن الأمر المضارع المقترن باللام قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿لِيُكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٦].

وقد خرجا إلى معان بلاغية هي التهديد كما هو واضح من السياق وقرائن الأحوال كما بين ذلك «الطوفى» بشواهد.

ويوضح «الطوفى» المراد من هذه الآيات الكريمة في قوله: «كأنه قال: «أمرتم

(١) الكشف جـ ١ ص ٧٦ وانظر نقد النثر ص ٤٣.

(٢) الجامع الكبير ص ٩٨. (٣) الجامع الكبير ص ١٩٨.

(٤) وتماها: ﴿قل إن الخاسرين الذين خسروا أنفسهم وأهليهم يوم القيامة، ألا ذلك هو الخسران المبين﴾.

بالإيمان فأبئتم، فأنتم مخذولون، من حقكم أن تؤمروا بضده، مع ما اقترن بذلك من الوعيد البليغ، وهو الذى يسمى «التهديد»^(١).

وليست هذه جميع الأغراض البلاغية وإنما اكتفى منها بما يخدم الشريعة الإسلامية، وهى التى من أجلها اقتصر على الاستفهام بالهمزة والأمر، شأنه فى ذلك شأن علماء الأصول الذى ينتمى إليهم، وإلا فهو مسبوق بعلماء أفاضوا فى بيان أساليب الاستفهام، وباقى أساليب الإنشاء، وقد كانت وجهته فى تحديد هذين النوعين من أجل بيان المراد باستخدامها فى الشريعة وأمور الدين خصوصاً فى سفره هذا الموسوم «بالإكسير فى علم التفسير».

ولا يغض هذا من قدر «الطوفى»، لأنه ربما توجه لدراسة هذين الأسلوبين لاعتناؤه واهتمامه فى بيان المراد من استخدامهما، وقد تناول كثير من العلماء باقى أدوات الاستفهام وأساليب الإنشاء فوضحوا الغرض منها وبحثوها بشكل جيد.

هذا وقد سار «الطوفى» على رأى الجمهور فى نظراته وتناوله فى تحليل وإيراد الشواهد الإنشائية الطلبية، إلا أنه خالفهم فى وضع وترتيب هذه الأساليب، فوضع الاستفهام فى موضوع «التقديم والتأخير» وأفرد مبحث الأمر دون ضمه لأى موضوع، وهذا من المآخذ التى أخذت على «الطوفى» خصوصاً أنه أدرك البلاغة وقد استوت على سوقها وقام العلماء بترتيب أبوابها ومباحثها.

ومن المآخذ تقصيره عن استيفاء أقسام الإنشاء الطلبى لما ذكرت إلا من تناوله لهذين الباحثين أنفى الذكر، وهما «الاستفهام بالهمزة والأمر».

كذلك عدم تناوله بالتحليل لبعض الشواهد القرآنية التى وردت عنده وإن كان يحمد له نظراته وتأملاته فى تناوله واختياره لبعض الأساليب التى تؤيد وجهة نظره كعالم من علماء الأصول واهتمامه ينصب أساساً على التفسير من خلال بحثه هذه الأساليب ولذا يلتمس له العذر لاقتصاره عليها.

وفى ختام هذا المبحث نرى أن «الطوفى البغدادى» دار فى فلك العلماء السابقين

(١) الإكسير ص ٢٣١.

عليه، ومنهم «ابن قتيبة»^(١) «وابن جني»^(٢) «وعبد القاهر»^(٣) «والزمخشري»^(٤) «والرازي»^(٥) «وابن الأثير»^(٦) «والبحراني»^(٧) وتوافق معهم في عدم تحديد باب خاص بالإنشاء الطلبي.

ومن الذين اتفق معهم وحددوا باباً خاصاً بالإنشاء الطلبي «السكاكي»^(٨) «والقزويني»^(٩) «ومحمد بن علي الجرجاني»^(١٠) «وسعد الدين التفتازاني»^(١١).

في نهاية هذا الفصل نتقل مع «الطوفي البغدادي» إلى الفصل الثالث وموضوعه التقديم والتأخير المحمود والمذموم «المعازلة» والالتفات وخروج الكلام على مقتضى الظاهر «وضع المظهر موضع المضمّر».

* * *

-
- | | |
|--|---------------------------------|
| (١) تأويل مشكل القرآن ص ٢٧٩ وما بعدها. | (٢) الخصائص ج ٢ ص ٤٦١. |
| (٣) دلائل الإعجاز ص ٩٠ - ٩١. | (٤) الكشف ج ٣ ص ٤٦٣. |
| (٥) نهاية الإيجاز ص ١١٤، ١١٥، ١١٧. | (٦) الجامع الكبير ص ٩٨ - ١١٥. |
| (٧) أصول البلاغة ص ٩٤. | (٨) مفتاح العلوم ص ١٤٨. |
| (٩) الإيضاح ص ٢٤١ - ٢٤٢. | (١٠) الإشارات والتنبيهات ص ١٢٠. |
| (١١) المطول ص ٢٣٦. | |

الفصل الثالث:

شجاعة العربية

١ - التقديم والتأخير المحمود، المذموم (المعاظلة).

٢ - الالتفات.

٣ - خروج الكلام عن مقتضى الظاهر «وضع المضمّر موضع المظهر».

١ - التقديم والتأخير :

التقديم والتأخير وثيق الصلة بأساليبنا اليومية، نقدم بعض الكلمات في الحديث ونؤخر الأخرى، وذلك لأن الجنان يطلبها لغرض تعلق بها، فيتبعه اللسان، إذ الألفاظ تبع للمعاني التي توجد أولاً في النفس ثم يعبر عنها باللفظ^(١).

وقد رأيت الإمام عبد القاهر الجرجاني يقول عنه « هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعه، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروك سمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدم فيه شيء وحول اللفظ عن مكان إلى مكان»^(٢).

والتقديم والتأخير موضوع من أهم الموضوعات البلاغية لكثرة استعماله في الأساليب الأدبية، تناوله «ابن رشد» في الخطابة وتكلم بصورة عامة عن التغيير فقال: «التغيير بالجملة يعطى في المعنى جودة افهام وغرابة ولذة، وجعل التغيير صنفين «إبدال وتمثيل»^(٣) وأدخل التقديم والتأخير في الصنف الأول وهو الإبدال عنده.

(١) نظرات في البلاغة والإسناد ص ١٤٩، د. الكردي ط السعادة.

(٢) دلائل الاعجاز ص ٨٣ رشيد رضا. دار المعرفة بيروت.

(٣) الخطابة لأرسطوطاليس ص ٢٦٤ الترجمة العربية القديمة، د. عبد الرحمن بدوي ط لبنان.

انظر كلامه عن المتقدم عن الشيء في فصل الإبدال.

والتقديم والتأخير له أشكال مختلفة، أوفى على جميعها «الطوفى» وهى:

- ١ - تقديم المفعول .
- ٢ - تقديم خبر المبتدأ عليه .
- ٣ - تقديم الحال والاستثناء .
- ٤ - تقديم الجار والمجرور .
- ٥ - التقديم والتأخير فى النفى .
- ٦ - التقديم والتأخير فى الاستفهام .
- ٧ - التقديم والتأخير بحسب الاستقراء .

ويعرّف «الطوفى» التقديم والتأخير فيقول: «هو جعل اللفظ فى رتبة قبل رتبته الأصلية، أو بعدها؟ لعارض اختصاص أو أهمية، أو ضرورة»^(١). ثم يقول: قال سيبويه:

«والظاهر أنهم يقدمون الذى شأنه أهم، وهم به أغنى، وإن كانا جميعاً مهيمن»^(٢).

ومن صور التقديم والتأخير عنده:

١ - تقديم خبر المبتدأ:

ويمثل له نحو «قائم زيد» إذا كان الأهم الإخبار بقيامه، فلو قيل: «زيد قائم» لحصل التردد للسامع ما لم يسمع لفظ قائم فيما يُخبر به عن زيد، هل هو جالس أو قاعد أو غير ذلك، وكان المتكلم بالخيار فيما يخبر به من ذلك، ويعدل إليه كما تقدم فى «ضربت زيداً»^(٣) ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَوَظَنُوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٢]^(٤) و«للطوفى» رؤية فى توضيح المراد من تقديم الخبر فى هذه الآية

(١) الإكسیر ص ١٥٤ .

(٢) الإكسیر ص ١٥٤ ، الكتاب ج ١ ص ١٥ ، أصول البلاغة ص ٩٣ للبحراني .

(٣) الإكسیر ص ١٥٧ .

(٤) وتكملة الآية ﴿فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدَى الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولَى الْأَبْصَارِ﴾ .

الكريمة فيقول: «فى تقديم الخبر وهو (مانعتهم) أخبار بأمرين مهمين^(١)»:

أحدهما: كمال قدرة الله تعالى على خلقه، بحيث لا عاصم من أمره إلا من رحم، لأن هؤلاء اعتقدوا حصانة حصونهم، ووثقوا بمنعها إياهم، فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا فلم يعتصموا.

الثانى: جهلهم وقلة عقولهم، حيث لم يحتاطوا لأنفسهم ويتحصنوا بطاعة الله ورسوله، التى هى أمنع الحصون، ولو قدم المبتدأ لما أفاد الكلام هذا المعنى، أو أفاده إفادة ضعيفة.

ورأى «الطوفى» يتفق مع «ابن الأثير»^(٢) بتصرف.

٢ - تقديم الجار والمجرور:

والجار والمجرور من مواضع التقديم عند «الطوفى» ويجعله فى صورتين^(٣):

الأولى: أن يكون التقديم فى كلام مثبت، والفائدة البلاغية منه الاختصاص لمجرور دون غيره بإسناد ما بعده من معنى الكلام إليه نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ﴾ [الروم: ٤٤] دل على اختصاص ضرر الكفر بمن كفر، لا بغيره، ولو قال «فكفره عليه» لا حتمل أن تعمه عاقبة كفره هو وغيره وهذا غير مراد.

الصورة الثانية: تأتى فى كلام منفى، يجوز تأخيرها، نحو قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] وتقديمه نحو قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧] وذكر «الطوفى» ما قاله ابن الأثير «وهو: أن الفرق بين التقديم والتأخير فى الكلام المنفى المتمثل فى الآيتين أن التأخير يفيد نفياً مطلقاً من غير تفضيل كما اقتضى نفس الريب والشك عن الكتاب فى صورته».

أما تقديمه فيفيد تفضيل الشيء عنه على غيره، ومثل لذلك بفضل خمر الآخرة على خمر الدنيا فى صورتها^(٤).

(١) الإكسير ص ١٥٧.

(٢) الجامع الكبير ص ١١٠.

(٣) الإكسير ص ١٥٧.

(٤) الجامع الكبير ص ١١١.

ورفض «الطوفى» ما ذهب إليه «ابن الأثير» حيث أن اللفظ عنده لا يدل على الفرق مطابقة ولا تضمنا ولا التزاما»^(١).

والرأى المختار عنده أن المطابقة تعود على السؤال فقد تصور أن المشركين يسألون الله تعالى عندما وعدهم بخمر الآخرة فقال: «افتري فيها غول؟» فكان الجواب طبقا لما سألوه وهو «لا فيها غول» أما الجواب عن الريب الذى لم يتقدمه الجار والمجرور فهو مطابق للسؤال، إذ تصور أنهم يسألون بقولهم: «إنه ليعترينا» ريب فيه «فالإجابة تكون من جنس السؤال أى «لا ريب فيه»^(٢).

والحقيقة أن تحليل «ابن الأثير» اتسم بالنظرة الأدبية التى تسعى وراء المعنى الجزئى، أما «الطوفى» فنظرته أصولية، تسعى وراء المعنى الدينى المتفق عليه، حتى لا يدع مجالا للتفسيرات المتنوعة التى تعرض القرآن للتفسير بالرأى.

ونكتفى بهذا القدر من موضوعات التقديم والتأخير المحمود، حيث إنه لم يأت فيها بجديد، وإنما ينبغى أن نعرض لرأيه فى التقديم والتأخير المذموم، وهو ما سماه «بالمعاظلة».

* * *

(١) الإكسير ص ١٥٩ بتصرف.

(٢) الإكسير ص ١٥٩ بتصرف.

التقديم والتأخير المذموم

المعاظلة

وتعريف المعاظلة عند «الطوفى»^(١) هى تداخل معانى الكلام وتراكيبها وهى من التقديم والتأخير المذموم ومثل لها بقول الفرزدق^(٢):

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمَلَّكَ
أَبُو أُمِّهِ حَىُّ أَبُوهُ يَقَارِبُهُ

وعرفها «ابن الأثير»^(٣) بأنها مشتقة من معاظلة الجرادتان: إذ ركبت إحداهما الأخرى، وهى قبيحة يجب اجتنابها، ووصف عمر رضى الله عنه زهير بن أبى سلمى فقال: كان لا يعاظم بين الكلام.

وهذا النوع عند «عبد القاهر الجرجاني» مذموم لأنه لم يرتب الترتيب الذى تحصل منه الدلالة على الغرض^(٤).

ولعل أول من أطلق هذا المصطلح هو قدامة بن جعفر^(٥) وفى هذا الباب نجد «الطوفى» يتصدى لابن سنان الخفاجى^(٦) بالمناقشة حين أعلن الأخير رفضه استعمال ألفاظ المتكلمين والنحاة والمهندسين ونحو ذلك، ويقول: وهذا ضعيف، ويعلل «الطوفى» لذلك بأن المتكلم فى علم، ينبغى عليه استعمال ألفاظ ذلك العلم

(١) الإكسير ص ٣٠٨.

(٢) ديوان الفرزدق ج١ ص ١٠٨ وانظر الإكسير ص ٣٠٨.

(٣) الجامع الكبير ص ٢٣٠-٢٣١ والمثل السائر ج٢ ص ٣٩٦، ج٢ ص ٢١٩، ٢٢٣، وانظر نقد

الشعر لقدامة بن جعفر ص ١٧٤، ١٧٥.

(٤) أسرار البلاغة ص ١٢٠ دار المعرفة.

(٥) نقد الشعر ص ١٧٤ الكليات الأهرية.

(٦) سر الفصاحة ص ١٥٨.

واصطلاح أهله، ويستشهد على صحة كلامه بقول أبي تمام^(١):

مودة ذهب أثمارها شبه وهمة جواهر معروفها عرض
وقوله أيضاً :

خرقاء يلعب بالعقول حبابها كتلعب الأفعال بالأسماء^(٢)

كذلك ما ورد فى مقامات الحريرى، حيث جمعت ألواناً من الأدب ونفائس الطرف والعُجب، وككتاب شرح السنة حيث جمع بين صحيح المنقول وصریح المعقول من الفروع والأصول، وغريب الحديث، ونحوه من الفوائد، وككتاب المحصل حيث جمع فيه بين تقرير مذهب المتكلمين والفلاسفة، من أجل ذلك كثر شراحه، والمشتغلون به والانتفاع منه^(٣).

«الطوفى» حين رفض رأى «ابن سنان» لم يرفضه مطلقاً وإنما رفض فى احتراس شديد، حيث قال: «ينبغى على الأديب ألا يستعمل ألفاظ المتكلمين والفلاسفة والعلماء فى الأدب بكثرة خصوصاً الشعر حتى لا يصيبه ما أصاب أبا تمام من ذم لاستعماله هذه الطريقة.

كما أنه يتبادر للذهن أن هذا الموضوع يدخل ضمن التعقيد اللفظى والمغنى، ويكون به أليق، لورود نفس الأمثلة والشواهد.

ولكنى أرى أن «الطوفى» كان موفقاً حين فصل المعازلة عن التقيد، وأفرد لها مبحثاً خالصاً بها بوضعها ضمن باب «التقديم والتأخير» المذموم، كما فعل «ابن الأثير»

(١) ديوان أبى تمام ص ٤٠٠ ط محمد جمال، والبيت من قصيدة مطلعها:

ذل السؤال شجا فى الخلق معترض من دونه شرق من تحته جرض

والشبة: النحاس، والجوهر والعرض - اصطلاح علماء الكلام والمنطق.

(٢) ديوانه ج ١ ص ٣٣، وسر الفصاحة ص ١٥٩، والإكسير ص ٣٠٩ والبيت من قصيدة يمدح

بها محمد بن حسان الضبى.

(٣) الإكسير ص ٣٠٩.

لأن المعازلة التي تعنى التعقيد ليست من البلاغة فى شىء، وهذا يدل على حسن تصرف «الطوفى» حينما أعقب الحديث عن الإيضاح بعد الإبهام كلون من ألوان الأطناب، بما ذكره من إبهام فى حديثه عن التعقيد «المعازلة» لأنه من المعروف أن الإبهام فى الأطناب أمر نسبي، يعنى أن يذكر المعنى أولاً فى صورة إجمالية ثم يعقب ذلك ذكر المعنى فى صورة تفصيلية كما هو الحال فى الآية القرآنية ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾.

فقد جاء الإجمال فى كلمة الأمر ثم جاء التفصيل فيما بعدها، فرسخ المعنى وتؤكد بذكره مرتين.

ولكن الإبهام مع المعازلة والتعقيد «يغمض المعنى المراد لسبب الخلل اللفظي (التعقيد اللفظي) أو لسبب صعوبة انتقال الذهن من المعنى الأول «الحقيقي» إلى المعنى الثانى «المجارى» كما هو الحال فى البيتين:

الأول: ويمثل التعقيد اللفظي هو قول الفرزدق:

* وما مثله فى الناس إلا مملكا *

والثانى: ويمثل التعقيد المعنوي وهو بيت العباس بن الأحنف^(١):

سأطلبُ بعدَ الدارِ عنكمُ لتَقْرَبُوا وتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدُمُوعَ لِتَجْمُدَا

إذن هناك فرق بين إبهام الإطناب وإبهام التعقيد، ومن هنا جاء الترتيب فى موضعه موفقا، ولهذا فهو فى باب التقديم والتأخير أوفق.

* * *

(١) ديوانه ج١ ص ١٠٨، وانظر الإيضاح ص ٧٦ بيروت.

الالتفات

يعتبر الالتفات أسلوباً من أساليب العرب، وبه وردت بعض آيات القرآن الكريم، وأحاديث الرسول ﷺ «لذا يُعد مظهرًا من مظاهر تفنن العرب في الكلام وتصريفهم في فنونه، مما يبعث في النفس إيقاظًا وتحريكًا، وهم من أهم أغراض النص الأدبي، لذلك كانت له خصائص أسلوبية متنوعة تحدث لونا من التأثير والإيقاظ في النفس، يلوحان بفوائد بلاغية ممتازة يحرص عليها متعاطي الأدب ومتلقيه، ومن الذين أدركوا هذه الجماليات الأسلوبية في الالتفات وضربوا على أوتار النفس «الطوفى البغدادي» فقد وجدنا له نظرات وتحليلات جيدة نراها من خلال بعض نماذجه وتناوله لها.

والبلاغيون قد درسوا هذا الأسلوب منذ زمن بعيد إلا أن كل عالم تناوله بشكل يختلف عن الآخر، سواء في التعريف أو في بيان قيمته البلاغية.

«الطوفى» يسم هذا الباب بشجاعة العربية، في استعارة لطيفة، إذ حقيقة الشجاعة قوة في نفس الحيوان يظهر آثارها على بدنه وجوارحه من إقدام وشدة طعن، كذلك اللغة العربية، لكثرة تصرفاتها المختلفة، وهذا النوع عنده أعم هذا العلم فائدة، وهو أصناف^(١):

الأول منها: الالتفات:

وعرفه بأنه الرجوع عن أسلوب من أساليب الكلام إلى غيره ومن فوائده نظرية سمع السامع وإيقاظه للإصغاء، فإنَّ اختلاف الأساليب أجدر بذلك الأسلوب الواحد، وهو في ثلاثة أضرب:

الأول: الالتفات من الغيبة إلى الخطاب وعكسه، وتمثل له بقوله تعالى: «الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين» [الفاتحة: ١-٣]، هذا أسلوب غيبة ثم التفت عنه بقوله: «إياك نعبد وإياك نستعين» إلى أسلوب خطاب إلى قوله: «أنعمت» ثم التفت إلى الغيبة بقوله: «غير المغضوب عليهم» لأن ذكر النعمة موضوع

(١) الإكسير ص ١٤٠.

التقرب إلى الرب بذكر نعمه، فكان إسناده إليه بثناء المخاطب أبلغ في ذلك بخلاف ذكر الغضب»^(١).

ثم وضع «الطوفى» المراد من الالتفات في نقل الأساليب في هذه السورة وقال: التأدب في الحديث.

ثم يردف «الطوفى» حديثه بقوله: «ونظيره قول إبراهيم عليه السلام في قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ، وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ﴾ [الشعراء ٧٩، ٨٠] فأضاف هذه النعم إلى ربه تعالى، ثم قال: «وإذا مرضت» فأضافه إلى نفسه لفظاً، تأدباً، إذ الأدب يقتضى أنك لا تضيف إلى المنعم عليك حال ذكر نعمه إلا النعم، لا المكروهات فلا تقول للملك في سياق ذلك «أنت الذى أعطيتنى، ورفعت قدرى، وحبستنى، أو ضربتنى، لأن الأول: يقتضى شكره، والثانى يقتضى ذمه، والشكاية والتضجر منه، وهما متناقضان.

والسر البلاغى فى قوله تعالى: «إياك نعبد» مع ما قبله من خطاب غيبة من وجهين: (٢)

أحدهما: إنهم لما وصفوا الله تعالى بخصائص الربوبية، وصفات الألوهية بأسلوب الغيبة، ليكون أدل على صدقهم وإخلاصهم فى ذلك، مما إذا خاطبوه به، إذ المخاطب بالمدح قد يراقب فيداجى، ويخالف لسانه قلبه، بخلاف المادح فى الغيبة، حيث عدلوا حال الإخبار والسؤال إلى الخطاب، لأنه أدل على الخضوع والضراعة، وشدة الرغبة، ومسيس الحاجة، كما تقول للملك أنعم عليك، أنا شاكر للملك المعظم الجواد، مالك الرعايا والملوك»^(٣).

الثانى: أن أسلوب الخطاب أخص من أسلوب الغيبة، والعبادة أخفى من الحمد والثناء، إذ الإنسان يحمد نظيره ولا يعبد، فاستعمل الأسلوب الأخص فى ذكر

(١) الإكسير ص ١٤٠. نقل هذا النص عن ابن جنى فى المحتسب ج ١ ص ١٤٦.

(٢) الإكسير ص ١٤١. (٣) المصدر نفسه ص ١٤١.

الفعل الأخص^(١).

أما النوع الثانى من أسلوب الالتفات فهو «من الخطاب إلى الغيبة» فيمثل «الطوفى» له بقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِى الْفُلِّ وَجَرْنَ بِهِنَّ﴾ الآية [يونس: ٢٢] ^(٢).

ويوضح السرّ البلاغى والفائدة فيقول: العدول عن خطابهم إلى حكاية حالهم غيرهم، وذلك لتعجبهم من فعلهم وكفرهم، إذ لو استمر على خطابهم لفاتت تلك الفائدة، إذ الإنسان يحب نفسه، لا ينكر عليها ولا يستعظم منها العظائم؟ بل من غيره^(٣).

ويناقش «الطوفى» ابن الأثير^(٤) فيما ذكره من الالتفات «من الخطاب إلى الغيبة» فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ، وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ﴾ [سورة الأنبياء: ٩٢، ٩٣] معناه: وتقطعتم عطفاً على الأول، لكن التفت إلى أسلوب الغيبة كأنه ينعى عليهم كفرهم، واقترافهم إلى قوم آخرين، وتقبحه عندهم، مبالغة فى تبكيتهم، ثم توعدهم بالرجوع إليه.

يقول: «الطوفى» وهذا وإن كان محتملاً، إلا أن ظاهر الكلام وسياقه خلافه، وهو أنه تعالى خاطب المؤمنين بأن الأمة واحدة، وأنه الرب المستحق بأن يبقى ويعبد، ثم أخبر عن الكافرين بأنهم تقطعوا أمرهم بينهم، وأنهم فرقوا دينهم وكانوا شيعاً وعدلوا بالعبادة والتقوى عن مستحقها، ووضعوها فى غير حقها، وفعلوا من التقوى خلاف ما يقتضيه اتحاد الأمة.

وفائدة الالتفات ليست التطرية للسامع وإيقاظه للاصغاء فحسب، بل إن مقتضى التعبير هو الذى يستوجب اختلاف الأساليب فى الأسلوب الواحد.

(١) الإكسير ص ١٤١ وانظر الجامع الكبير ص ٩٩.

(٢) والإكسير ص ١٤٢. (٣) الإكسير ص ١٤٢.

(٤) الجامع الكبير ص ١٠٠ والمثل السائر ج ٢ ص ١٧٨ والإكسير ص ١٤٣.

وقد تناول كل من «ابن المعتز»^(١) و«المبرد»^(٢) و«ابن جنى»^(٣) و«الزمخشري»^(٤) و«ابن الأثير»^(٥) و«البحراني»^(٦) الالتفات قبل «الطوفى» إلا أننا وجدنا «ابن الأثير» يتعقب «الزمخشري» بالنقد في فائدة الالتفات فيقول: «وليس الأمر كما ذكره، لأن الانتقال في الكلام من أسلوب إلى أسلوب إذ لم يكن إلاّ تطرية لنشاط السامع، وإيقاظها للأصغاء إليه، فإن ذلك دليل على أن السامع يمل من أسلوب واحد، فينقل إلى غيره، ليجدد نشاطه للاستماع. وهذا قدح في الكلام، لا وصف له، لأنه لو كان حسنا لما مل، . . . الخ، قال: والذي عندي في ذلك أن الانتقال من الخطاب إلى الغيبة، أو من الغيبة إلى الخطاب لا يكون إلا لفائدة اقتضته، وتلك الفائدة أمر وراء الانتقال من أسلوب لأسلوب غير أنها لا تحد بحد، ولا تضبط بضابط، لكن يشار إلى مواضع منها، ليقاس عليها غيرها. ثم بين «ابن الأثير» فوائد الالتفات فقال: إنّنا قد رأينا الانتقال من الغيبة إلى الخطاب قد استعمل في الانتقال من الخطاب إلى الغيبة، فعلمنا حينئذ أن الغرض الموجب لاستعمال هذا النوع لا يجرى على وتيرة واحدة، وإنّما هو مقصور على العناية بالمعنى المقصود، وذلك يتشعب شعبا كثيرة لا تنحصر وإنّما يؤتى بها على حسب الموضع الذي يرد فيه»^(٧) وقد رد العلوى كلام «ابن الأثير» واتهمه بالعجز عن فهم كلام الزمخشري»^(٨).

بينما رفض القزويني كلام «ابن الأثير» وتابع الزمخشري السكاكي في رأيهما»^(٩). وللإنصاف أقول: إنّ الزمخشري حين تناول الالتفات لا ينكر ذلك الملحظ ولا يأباه، فإن كثيرا ما يقرونه لبيان الالتفات، والمتأمل لمواضعه في الكشف يرى أنه يشير

(١) البديع ص ٥٨ كراتشكوفسكى.

(٢) الكامل ج١ ص ٢٧٠، ج٢ ص ٣٠.

(٣) المتسبب ج١ ص ١٤٥.

(٤) الكشف ج٤ ص ٤٤٢.

(٥) الجامع الكبير ص ٩٨ والمثل السائر ج٢ ص ١٧٢.

(٦) أصول البلاغة ص ٨٣.

(٧) الجامع الكبير ص ٩٨ والمثل السائر ج٢ ص ١٧٢.

(٨) الطراز ج٢ ص ١٣١ - ١٣٢.

(٩) الإيضاح ص ١٥٧ بيروت.

إليه، ولنسمع إليه حين يفسر أم الكتاب، فيقول: في حديثه عن الالتفات «وباعثه العام هو التطرية لأنها من أهم أغراض النص الأدبي وغيره»^(١) كما يقول: وتختص مواقعه بفوائد^(٢).

ولعل من هذه الفوائد في نقل الأساليب وتغييرها لاختبار السامع وتوكيد الخبر، بالإضافة إلى حاجة التعبير إليها، لتمكن الخبر في ذهن المخاطب حسب الموقع وهذا ما يعنيه بقوله: «وقد تختص مواقعه بلطائف»^(٣) وقدم لنا أمثلة منها ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ﴾ [النساء: ٦٤]^(٤) نجده يوضح الفائدة الخاصة فيقول: «ولم يقل استغفرت لهم. وعدل عنه إلى طريق الالتفات تفخيماً لشأن رسول الله ﷺ - وتعظيماً لاستغفاره وتنبهها على أن شفاعته من اسمه الرسول من الله بمكان»^(٥).

ففائدة الالتفات هنا لم تكن لمجرد التطرية وإيقاظ نشاط السامع وإنما كانت تعظيماً وتنبهها على شفاعته اسم الرسول - ﷺ - ولم يقف الزمخشري عند هذه الآية وإنما ذكر مواضع كثيرة، اكتفى بهذا الشاهد منها.

والحقيقة إننا إذا أردنا أن نقف عند «ابن الأثير» فإننا نجد أن ملاحظته على الزمخشري في موقعها في الوقت الذي كان فيه مستدركا على نفسه، بسبقه إليها وقد أشار إلى ذلك في كلامه السابق.

ويرى «الزمخشري» أن الالتفات هو مخالفة ظاهر الحال ولو كان ابتداء كلام، وهذا ما سار عليه السكاكي وعرف بمذهبه في الالتفات.

ومذهب «السكاكي»^(٦) أعم من مذهب الجمهور، لأن الالتفات عنده يتحقق

(١) الكشف ج٤ ص ٤٤٢ وانظر البلاغة القرآنية في بلاغة الزمخشري د. أبو موسى وانظر روائع الأعجاز د. عز الدين على السيد ص ١١١ دار الطباعة المحمدية.

(٢) الكشف ج١ ص ١١. (٣) الإيضاح ص ١٦٠ بيروت.

(٤) تكملة الآية ﴿لوجدوا الله تواباً رحيماً﴾. (٥) الإيضاح ص ١٦١ بيروت.

(٦) مفتاح العلوم ص ١٠٦، وانظر بغية الإيضاح ج١ ص ١٥٢ والإيضاح ص ١٥٧ بيروت.

بالتعبير عن المعنى بطريق من الطرق الثلاث على خلاف ما يقتضيه الظاهر و يترقبه، سواء سبقه التعبير عن ذات المعنى بطريق آخر منها أولم يسبقه.

لذلك نراه يوافق الجمهور في مثال، وينفرد عنه في مثال آخر فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس»^(١) لأن شرط الجمهور في الالتفات أن يكون التعبير الثانى على خلاف ما يقتضيه الظاهر و يترقبه السامع»^(٢) وهو أخص من رأى السكاكى.

غير أن السعد التفتازانى يعرف الالتفات بأنه مأخوذ من التفات الإنسان من يمينه إلى شماله ومن شماله إلى يمينه»^(٣).

وأرى أن مذهب «السكاكى» أقوى من مذهب السعد والجمهور لأنه يتمتع بالاتساع، وهذا كله يعود إلى فكر الزمخشري^(٤) لأنه مأخوذ منه، ومن جهة أخرى نرى السعد يعقب على كلام الزمخشري فيقول: «وقول صاحب الكشف أن ما يسمى التفاتاً يدخل فى علم البيان مبنى على أنه كثيراً ما يطلق البيان على العلوم الثلاثة (المعاني والبيان والبديع)^(٥)».

أما السكاكى فنجد مضطرباً فى نظريته فيضعه مرة فى علم المعاني ومرة أخرى فى علم البديع، ووجهته فى ذلك أن العرب يستكثرون منه، ويرون الكلام إذا انتقل من أسلوب إلى أسلوب كان أدخل فى القلوب، بمعنى أن الحال ومقتضاها هى الفیصل فى وضع الالتفات فى أى علم من علوم البلاغة عند السامع، وأحسن نظرية لنشاطه وأملاً باستدرار صفاته»^(٦).

كما يتفق معه فى هذه النظرة «ابن يعقوب المغربى» فى مواهبه^(٧)، بينما وضعه

(١) شرح السعد ج١ ص ١٥٣ ضمن شروح التلخيص.

(٢) المصدر السابق ج١ ص ١٥٣ وهذا هو تحديد السعد على التلخيص.

(٣) المطول ص ١٣٠. (٤) الكشف ج٤ ص ٤٤٢.

(٥) المطول ص ١٣٠. (٦) مفتاح العلوم ص ٩٥.

(٧) مواهب الفتاح ج١ ص ٤٦٣، ٤٦٤، ج١ ص ٤٧٣ ضمن مشروع التلخيص.

«البحراني»^(١) تحت علم البديع ضمن أقسام النظم، وقد سبقه إلى هذا الصنيع الباقلاني^(٢).

والرأى الراجح عندي في الالتفات هو ما ذهب إليه الزمخشري وتابعه فيه السكاكي لاتساعه وشموله.

ومما ينبغي الإشارة إليه أن «الطوفى» أدرج موضوعات أخرى تحت الالتفات هي: العدول عن الفعل المستقبل إلى فعل الأمر والعدول عن خطاب التثنية إلى خطاب الجمع، ثم إلى خطاب الواحد والحمل على المعنى، كذلك العدول عن الماضي إلى المضارع وعكسه، وهو بذلك متابع «لابن الأثير»^(٣) في الجامع الكبير. ولا يسعني في نهاية هذا الباب إلا أن أقول إن الالتفات من أجل مباحث البلاغة، وهو أمير جنودها، والواسطة في قلائدها وعقودها، وقد نظر «الطوفى» في أقوال السابقين وألم بها لذلك كانت نظرتة أشمل وأدق^(٤).



(٢) إعجاز القرآن ص ٩١ للباقلاني.

(٤) الطراز للعلوى ج ٢ ص ١٣١.

(١) أصول البلاغة ص ٨٣.

(٣) الجامع الكبير ص ٩٨.

خروج الكلام عن مقتضى الظاهر وضع الظاهر موضع الضمير وعكسه

وموضوع هذا الفصل فى وضع المظهر موضع المضمير وعكسه، ويأتى لنكتة بلاغية، إما التعظيم، أو التحقير، أو غير ذلك من قيم التعبير البلاغى .
والأصل فى مخالفة الظاهر فى الإضمار والإظهار كما قال العلماء أن يذكر الضمير وقد سبقه ما يعود عليه ليكون المقصود بالكلام واضحاً^(١). «تقول لقيت زيدا وأكرمته» فتذكر الضمير فى أكرمته لأنه سبقه ما يعود عليه، ولا تقول لقيته هكذا ابتداء لأن ذلك ضرب من التعمية والإلباس يناقض القصد من اللغة والبيان^(٢).
وقد ترد صور على خلاف القاعدة، فيذكر الضمير ليفسر بمتأخر عنه فى بعض الصور، أو يذكر من غير مفسر، اعتماداً على فهم السامع أو وضوح المعنى أو غير ذلك. ومن هذه الصور التى يفسر فيها الضمير بمتأخر عنه ما يكون منه ضمير الشأن والقصة، والأساليب التى تصاغ على هذه الطريقة حين تصيب مواقعها نجد لها وقعاً حسناً، لأن الضمير حين يدخل إلى النفس من غير أن يكون له عائد يعود عليه يصيرها إلى حالة من الغموض والإبهام لاقرار لها، فتستشرف إلى اكتشاف الحقيقة المتوارية وراء الغموض المثير، فإذا جاءت الجملة المفسرة تمكّن معناها، ووقع فى النفس لها قبولا^(٣).

وقد اقتصر «الطوفى» فى هذا الباب على غرضين هما: التعظيم والتحقير^(٤)، فالأول كما جاء فى قوله تعالى: ﴿فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمٍ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ، أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ

(١) الإيضاح ص ١٥٤ بتصرف.

(٢) خصائص التراكيب ص ١٨٧ د. أبو موسى نشر مكتبة وهبة - القاهرة.

(٣) دلائل الإعجاز ص ١٠٤ بتصرف، وانظر خصائص التراكيب ص ١٨٧-١٨٨ بتصرف.

(٤) الإكسير ص ٢١٥، وانظر الجامع الكبير ص ١٨٠.

وَأَنَّ اللَّهَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴿التوبة: ٧٧، ٧٨﴾ ولم يقل بما أخلفوه، تنبيها على عظيم حربهم باخلافهم وعد الإله العظيم.

وكقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ، قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾ [العنكبوت: ١٩، ٢٠]، لم يقل عليه. ثم ينشئ، تنبيها على عظيم قدرته، واحتجاجا عليهم بأنه من فعل الله، فهو لا بد أفعل للإعادة، وأظهر اسمه عند ذكرهما، لأن الأظهار أدل من الأضمار^(١).

ومن الشواهد العربية التي أوردها «الطوفى» نحو «جاءنا بنو تميم يوفضون»^(٢) وابتدروا نحونا يركضون وتناجد^(٣) بنو تميم علينا بحملة، فلذنا بالفرار، وولينا الأدبار» ولم يقل تناجدوا، تنبيها على شجاعتهم وصعوبة ممارستهم^(٤).

أما التحقير: فقد ذكر «الطوفى» شواهد قرآنية منها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالُوا مَا هَذَا إِلَّا رَجُلٌ يُرِيدُ أَنْ يَصُدَّكُمْ عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤَكُمْ، وَقَالُوا مَا هَذَا إِلَّا إِفْكٌ مُفْتَرًى، وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ، إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾ [سبأ: ٤٣] فأظهر ذكرهم ذمًا لهم خصوصا وقد انضم إلى قولهم هذا مبادتهم به، وقد تقدم وجه قبحها^(٥).

وبالتأمل في الشواهد التي أوردها «الطوفى» نجده حللها تحليلًا موفقًا وإن كان قد اقتصر على إيراد غرضين من أغراض التعبير على خلاف مقتضى الظاهر، ووضعه ضمن باب الاطناب، وهذا التقسيم رأيناه عند كل من الزمخشري^(٦)، وابن الأثير^(٧) الذي سار عليه «الطوفى» واستحسنه^(٨).

(١) الإكسير ص ٢١٥ والجامع الكبير ص ١٨٠.

(٢) يوفضون: يسرعون ومنه قوله تعالى: ﴿كَانَهُمْ إِلَىٰ نَصَبٍ يَوْفُضُونَ﴾ سورة المعارج الآية ٤٣ وبداية الآية: ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ سِرَاعًا﴾. الإكسير ص ١٧٩.

(٣) تناجد: تعاون. (٤) الإكسير ص ٢١٥. (٥) الإكسير ص ٢١٥.

(٦) الكشف ج ٣ ص ٥٨. (٧) الجامع الكبير ص ١٧٩-١٨٠، والمثل السائر ج ٢ ص ١٩٧.

(٨) الإكسير ص ٢١٥.

الفصل الرابع:

١ - الفصل والوصل «الاستئناف»

٢ - الحروف العاطفة والجارّة

الفصل والوصل

الاستئناف:

هو باب دقيق المجرى، لطيف المغزى، جليل المقدار، كثير الفوائد، عزيز الأثر، وقاعدته العظمى حروف العطف^(١).

لذلك نجد أن البلاغيين أولوه عنايتهم، ومن قبلهم كان اهتمام علماء اللغة، وعلى رأسهم سيبويه (ت ١٨٠ هـ)^(٢) والفراء (ت ٢٠٧ هـ)^(٣) والمبرد (ت ٢٨٥ هـ)^(٤).

ومن البلاغيين الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ)^(٥) وأبو هلال العسكري (ت ٣٩٥ هـ)^(٦)، أما قدامة بن جعفر (ت ٣٧٧ هـ) فتناوله في باب (القطع والعطف) دون أن يبين السر البلاغى من ورائه، واكتفى بأن قال: هو في القرآن كثير^(٧) كذلك فعل السابقون من البلاغيين لم يوضحوا طريقته وأساليبه، لأن عنايتهم بالقضايا الأدبية والنظرة الفنية حالت دون ذلك.

وما إن وصل هذا الباب إلى عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ)^(٨) حين أخذه ونفث فيه من روحه وعلمه فأرسي قواعده، وشيد بنيانه، وأقام أساسه، وجعله في

(١) الطراز ج٢ ص ٣٢. (٢) الكتاب ج١ ص ٢٢٥-٢٢٦.

(٣) معانى القرآن للفراء ج١ ص ٢٤ نجاتى والنجار. (٤) المقتضب ج٤ ص ١٢٥.

(٥) البيان والتبيين ج١ ص ٨٨. (٦) الصناعتين ص ٤٥٨ وما بعدها.

(٧) نقد النثر ص ٧٢-٧٣. (٨) الدلائل ص ١٨٧-١٨٨ ط المنار.

الشكل العلمى المعروف، وبين قيمته الفنية حين يقول إنّه: «معرفة ما ينبغى أن يصنع فى الجمل من الفصل والوصل من أسرار البلاغة، ومما لا يأتى لتمام الصواب فيه إلا الأعراب الخالص، وهم قوم طبعوا على البلاغة وأوتوا فناً من المعرفة فى ذوق الكلام وتفردوا بها، وقد بلغ من قوة الأمر فى ذلك أنهم جعلوه حداً للبلاغة، فقد جاء عن بعضهم أنه سئل عنها فقال: «معرفة الفصل عن الوصل» ذاك لغموضه، ودقة مسلكه، ومن أحرز الفضيلة فيه فقد أحرزها فى سائر المعانى»^(١).

وقد كان عبد القاهر الجرجانى من أوائل الذين بحثوه بحثاً مفصلاً «يقوم على التقسيم، والتحديد، والتعليل، والتحليل، وربطه ببيان العطف عند ربط المعانى»^(٢)، وقد كانت اشارات سيبويه^(٣) إلى الاستئناف رائدة.

فإذا انتقلنا إلى «الطوفى» نراه يعرف الاستئناف فيقول: «إنه ابتداء كلام على جهة الجواب لسؤال مقدر، وهو نوعان:

أحدهما: بإعادة الإسم نحو «أكرمت زيداً»... زيدٌ حقيق بالإكرام «أو إعادة الصفة نحو «أكرمت زيداً»... صديقى القديم، أهل لذلك.

وهذا ما ذهب إليه سيبويه، فأخذه «الطوفى» واستحسنه لاشتماله على الصفة المثيرة ببيان سببية الإكرام، فكأن قائلاً قال: «لم أكرمته؟ فأجبت بذلك»^(٤).

وهذا ما عرف عند البلاغيين بشبه كمال الاتصال^(٥).

والنوع الثانى: ما ليس بإعادة اسم ولا صفة، وهو ما عرف عند البلاغيين بكمال الانقطاع بين الجملتين لاختلافهما بين الخبرية والإنشائية.

وقد مثل له «الطوفى» بقوله تعالى: ﴿وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِى فَطَرَنى وَإِلَيْهِ

(١) الدلائل ص ١٨٧-١٨٨ ط المنار.

(٢) المصدر السابق ص ١٧٦

(٣) الكتاب ج ١ ص ٢٢٥-٢٢٦.

(٤) الإكسير ص ١٩٥.

(٥) المقتضب ج ٤ ص ١٢٥ وانظر الإيضاح ص ٢٥٥-٢٥٦ بيروت، وانظر أثر النحاة فى البحث البلاغى ص ٢٠٤ د. عبد القادر حسين.

تُرْجَعُونَ، أَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً إِنْ يُرِدْنِ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِي عَنْهُمْ شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنْقِذُونَ، إِنِّي إِذَا لَفِيَ ضَلَالٍ مُبِينٍ، إِنِّي آمَنْتُ بِرَبِّكُمْ فَاسْمَعُونَ، قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ، بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ ﴿٢٢﴾ [يس: ٢٢-٢٧] (١) أى: رأى من الإكرام ما تمنى معه أن يعلم قومه بحاله فيتعلمون كفعله، ليحصل لهم ما حصل له.

واضح أن الآيات السابقة من سورة يس، حدث بينها اختلاف بين الإنشائية والخبرية فنجد فى قوله تعالى: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾، جملة إنشائية عطفت عليها جملة خبرية فى قوله تعالى: ﴿أَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً﴾ ثم تلتها جملة خبرية فى قوله تعالى: ﴿إِنِّي آمَنْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ عطفت عليها جملة إنشائية فى قوله تعالى: ﴿فَاسْمَعُونَ﴾ وهو وصل ظاهر كما هو واضح من تحليل الآيات السابقة.

والاستئناف: إما وصل تقديرى خفى، وهو أقوى وأبلغ أنواع الوصل وإما وصل ظاهر (٢).

وقد بينا الوصل الظاهر فى الشواهد السابقة، أما الوصل الخفى فنحو قوله تعالى: حكاية عن شعيب - عليه السلام - أنه قال: ﴿يَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ﴾ (سُورَةُ الزُّمَرِ: ٣٩).

هذه الآية جاءت مرة بالفاء «إِنِّي عَامِلٌ فسوف تعلمون» ومرة بدون الفاء «إِنِّي عَامِلٌ سوف تعلمون» على الاستئناف تفننا فى البلاغة على عادة العرب، كما يقول «ابن الأثير» (٣).

ويعقب «الطوفى» على كلام «ابن الأثير» ولا يرتضى رأيه حيث يرى أن المعول على السياق، وما تقتضيه الأحوال، ويستدل على ذلك بقوله «إنه لما كثرت مراجعة قوم شعيب له - عليه السلام - على ما حكى عنه فى سورة هود، ناسب اختصاص

(١) انظر الكشف ج ٣ ص ٣١٩ ط تهران. (٢) الإكسير ص ١٩٥. (٣) الجامع الكبير ص ١٣٩.

قصته الاستئناف الذى هو أبلغ من الإنذار والوعيد.

وبهذه الشواهد وأدلتها يكون «الطوفى البغدادي» قد وضع مواضع الوصول الخفى، والوصول التقديرى، ولو أنه فيها متابعاً «لابن الأثير» إلا أنه تعقبه بالمناقشة والرد والتحليل المنطقى الذى زاد من قيمته البلاغية، خصوصاً ربطه بين النظرات البلاغية والأصولية، التى جعلت لتحليلاته مذاقاً خاصاً وطعماً مميزاً، ولهذا لا نستطيع القول بأنه ناقل، حيث وجدنا له وجهات نظر انفرد بها.

آراء العلماء فى الفصل والوصل:

لقد تناول العلماء مواضع الفصل والوصل بالدراسة والبحث، وقصروها على عطف جملة على جملة، وجعلوها أصلاً فى هذا الفن^(١)، وسار على نهجهم الخطيب القزوينى الذى عرّف الوصل بأنه عطف الجمل على بعض، والفصل تركه^(٢).

وحين تناول عبد القاهر^(٣) الفصل والوصل بدأه بالحديث عن المفردات وفائدة العطف بينهما، فكان مدخلاً للحديث عن الجمل ثم وجه اهتمامه على الجمل لما لها من أهمية خصوصاً فى عطف الجملة التى لا محل لها من الإعراب.

ولذا نجد أن السكاكى أفاد من كلام عبد القاهر^(٤) إلا أنه لم يلق اهتماماً بقول عبد القاهر فى العطف بين المفردات فاعتبر أن عطف الجمل على الجمل هو الأصل، صارفاً النظر عن عطف المفردات، فى حين أنها كانت موضع عناية عبد القاهر كما بينا، وقد تابع القزوينى السكاكى فى نظريته هذه، ولذلك يعد قصوراً منهما فى فهم المراد من كلام عبد القاهر، الأمر الذى دعا العلماء إلى التركيز على الجمل دون المفردات.

(١) مفتاح العلوم ص ١٢٠ ط الحلبي.

(٢) الإيضاح ص ٢٤٦ بتصرف.

(٣) دلائل الإعجاز ص ٢٣٠-٢٣١ مطبعة الفجالة الجديدة خفاجى «الطبعة الأولى».

(٤) دلائل الإعجاز ص ١٧١ ط المنار.

ومما يدل على ذلك استيعاب «العصام»^(١) لمراد عبد القاهر وتطبيقه له، ويؤكد هذا قوله فى الأطول تعقيبا على صاحب المطول وشارح التلخيص «تميز موضع العطف عن غيره موضعه فى الجمل هو الأصل فى هذا الفن . . وأحفظها فى المفردات»^(٢).
ونص «العلوى»^(٣) صراحة على العطف بين المفردات والجمل، واستدل على ذلك بشواهد القرآن الكريم.

وهذا رأى^(٤) انتفع به «الدسوقي»^(٥) فى حاشيته من أن العطف يكون بين الجملتين كما يكون بين المفردين، ويضيف إلى ذلك قوله: ولكى يكون هذا وذاك مقبولا فى باب البلاغة لابد فيه من وجود الجامع، ويذكر لذلك أمثلة وشواهد استدل بها.

فالفصل والوصل ركيزته الأساسية التى ينبغى أن توجه النظر إليها من حيث كون الجملة لها محل من الإعراب أو ليس لها محل من الإعراب، حيث إن جميع صور الفصل والوصل من كمال انقطاع وشبهه وكمال اتصال وشبهه، وتوسط بين الكمالين، تدخل فى هذا النطاق النحوى^(٦).

الحروف العاطفة والجارة:

وأما الشكل الآخر الذى ورد عند «الطوفى» فهو من مواضع الوصل، وقد قال عنه «وليس نظرنا فيها من حيث ينظر النحاة من اشتراك المعطوف والمعطوف عليه فى الإعراب، وإيجاز الاسم بالحرف، بل من حيث ينظر أهل المعانى»^(٧).

وعرض «الطرفى» أمثلة وضح فيها سياق كل حرف من حروف العطف ومناسبته للمعنى، ومثل لذلك بقوله تعالى: ﴿قَتَلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ، مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ،

(١) الأطول جـ ٢ ص ٢ المطبعة السلطانية. للعصام، الاسفرايينى وانظر فن البلاغة ص ٢٤٢ د. عبد القادر حسين ط الآداب.

(٢) شروح التلخيص جـ ٣ ص ٨. (٣) الطراز جـ ٢ ص ٣٢.

(٤) أى رأى عبد القاهر. (٥) شروح التلخيص جـ ٣ ص ٨.

(٦) انظر أثر النحاة فى البحث البلاغى ص ٩٧ د. عبد القادر حسين.

(٧) الإكسير ص ٢٤١ وانظر الجامع الكبير ص ٢٠١-٢٠٤.

مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَرَهُ، ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ، ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ، ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ ﴿[عبس: ١٧-٢٢].

فإنَّ ما يقتضيه السياق في العطف بالحرف كما يقول «الطوفى» عطف التقدير وهو ما جعله على ما تقتضيه الحكمة من العطف على (الخلق) الذى هو الإنشاء بالفاء التعقيبية، لأنه عقبة لا يتأخر عنه، وعطف «السبيل يسره» على «التقدير» ثم أيضاً للتراخى بينهما، وعطف «الإقبار» على «الإماتة» بالفاء، لأنه عقبتها من غير تراخ، كترأخي غيره، وعطف «الإنشاز» على «الإقبار» بثم للتراخى بينهما، وهو ما بين الموت والبعث. وهذا هو الأصل فى العطف. أن يكون فى كل موضع بالأداة اللائقة به، فإن وجد مخالفاً وجب تأويله حتى يوافقه»^(١).

وبهذا التناول نجد «الطوفى» يبين مواضع جديدة للوصل بالفاء وثم، المشهور فى هذا الباب أن الوصل بالواو، فكأنه بحث عن معانى حروف العطف ووظيفها توظيفاً جيداً فى هذا الباب «وهو الوصل بحروف العطف المختلفة» متجهاً هذا الاتجاه الذى سار عليه كل من «ابن الأثير»^(٢) والزمخشري^(٣) من قبله، مخالفاً بذلك ما عليه جمهور البلاغيين، وهو اتجاه لطيف منه حيث إن هذه الحروف تفيد العطف بمعان مختلفة، أما الواو فتفيد العطف بين المتشاركين دون معان أخرى.

مما ينبغى ذكره أن «الطوفى» تناول معانى حروف الجر واستعمالاتها البلاغية، مع أن ذكرها ضمن علم البيان أولى، كما وردت عند علماء البلاغة المتأخرين فى باب الاستعارة التبعية بالحرف، إلا أننا نلتمس له العذر لأنه ذكرها لمجاورتها حروف العطف، كقوله تعالى: ﴿وَأَنَا أَوْ يَاكُم لَعَلَى هُدًى أَوْ فِى ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤] وكقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا...﴾ [التوبة: ٦٠] الآية وكقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥].

(١) الإكسير ص ٢٤١.

(٢) الجامع الكبير ص ٢٠١ - ٢٠٤، والمثل السائر ج ٢ ص ٢٢٣.

(٣) الكشف ج ٣ ص ٤٥٩، ج ٢ ص ٢٢٢.

ومراد «الطوفى» فى هذا الباب الفكرة التى سيطرت عليه فى إبراز معانى حروف الجر واستعمالاتها، الذى استنبط أفكاره فيها من كلام الزمخشري^(١)، «وابن الأثير»^(٢) مع علمه بأن وضعها فى باب الاستعارة التبعية من علم البيان أولى، إلا أنه تابعهم فى وضعها ردفاً لمعانى حروف العطف من باب الوصل.

كذلك إبرازه للسّرّ البلاغى وأثره فى التعبير الأدبى الذى جعلنا نضع أيدينا على مواطن الجمال فى سياقات الأسلوب، وإظهار مغزاه كما فعل عبدالقاهر الجرجانى كما سبق فى عرض شواهد هذا الباب. والله أعلم.

الفصل والوصل بين الإنشائية والخبرية:

والتأمل فى كلام علماء اللغة فى هذا الباب يجدهم أجازوا عطف الجملتين المختلفتين الإنشائية والخبرية، وكان المؤشر الأول لهذه النظرة «سيبويه» (ت ١٨٠ هـ)^(٣) وقد نقلها أبو حيان عن سيبويه، وأيدها، ومثل لها بقوله: هذا زيد ومن عمر؟ واستدل بآيات من القرآن الكريم فى نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١].

من هذا نرى أن أهل اللغة والنحاة متفقون فى جواره، بينما خالفهم فى ذلك علماء البلاغة، ومنهم السبكي الذى عقب بقوله: «ولا خلاف بين الفريقين، لأنه عند من جوزه يجوز لغة، ولا يجوز بلاغة»^(٤).

بينما نرى الزمخشري يوافق ما ذهب إليه النحاة واللغويون بشرط أن يكون بين الجملتين قدر من الاتفاق يصحح الربط بينهما، ولكنه لا يكون اتفاقاً قوياً حتى يصل إلى الاتحاد بين الجملتين فى المعنى أو نشوء إحداها عن الأخرى، ولذلك وقع الفصل بين قصة الذين كفروا، والحديث عن الكتاب الذى لا ريب فيه»^(٥).

(١) الكشف ج ٣ ص ٤٥٩، ج ٢ ص ٢٢٢ والمثل السائر ج ٢ ص ٢٢٧ - ٢٣٣.

(٢) الجامع الكبير ص ٢٠١ والمثل السائر ج ٢ ص ٢٢٧.

(٣) الكتاب ج ١ ص ٢٢٥ - ٢٢٦. (٤) عروس الأفراح ج ٢ ص ٢٧.

(٥) الكشف ج ١ ص ٣٦، ج ٢ ص ٤٧ ط تهران.

ويؤكد الزمخشري ضرورة الجامع أو التناسب بين الجملتين وأنه ليس هناك عاطف بين الجمل المنفصلة غاية الانفصال وإنما هو في الجمل التي تتوسط بين الغائتين كما قال المتأخرون، ومن شواهد قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١] ومن الشواهد العربية قول الشاعر: (١)

لا تَطْمَعُوا أَنْ تُهَيِّنُونَا وَنُكْرِمَكُمُ
وَأَنْ نَكُفَّ الْأَذَى عَنْكُمُ وَتُؤْذُونَا

الجملة الأولى (لا تطمعوا) إنشائية عطفت عليها الجملة الثانية في قوله (وأن نكف الأذى) وهي خبرية.

وقد يكون التناسب من جهة أخرى، كمضمون الجملة مثلاً كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَكِنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ، وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [البقرة: ٢٤، ٢٥].

ويعقب الزمخشري على هذه الآية بقوله فيقول: فَإِنْ قُلْتَ علام عطف هذا الأمر ولم يسبق أمر ولا نهى يصح عطفه عليه؟ قلت ليس الذي اعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين، فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين، كما تقول: زيد يعاقب بالقيد والإرهاق وبشر عمراً بالعمو والإطلاق» (٢).

ونضيف إلى ما قاله الزمخشري أن التأمل في الآية الأولى يجدها اختلفت بين الخبرية والإنشائية في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَكِنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا﴾ كذلك ما جاء في القرآن الكريم من التناسب بين أجزاء الجمل وقد سوغ العطف به وفيه شيء من الخفاء كقوله تعالى: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ، وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: ٥، ٦] يقول الزمخشري: فإن التناسب قد حصل بين الجملتين لأن

(١) دلائل الإعجاز ص ١٧٤ ط المنار.

(٢) الكشف ج ١ ص ٧٨ وانظر البلاغة القرآنية ص ٣٦٧.

الشمس والقمر سماويان، والنجم والشجر أرضيان، لذلك حصل التناسب من حيث التقابل، وإن جرى الشمس والقمر بحسبان من جنس الانقياد لأمر الله، فهو مناسب لسجود الشمس والقمر^(١).

وهذا ما دعى الزمخشري يقول لا بد أن يكون هناك قدر من الاتفاق يصحح الربط بين الجملتين.

وهذه الفكرة التى دار حولها درس الفصل والوصل فى البلاغة المتأخرة^(٢).

ونظرات الزمخشري فى هذا الباب استلهم من كلام الإمام عبدالقاهر الجرجاني^(٣).

وقد أخذ «الطوفى» بنظرة علماء النحو من حيث عطف الجملتين المختلفتين إنشاء وخبراً، وهذا واضح من خلال تحليلاته السابقة، وإن لم يصرح بذلك، ولكننا استنبطنا هذا الرأى من خلال تحليلاته السابقة التى كان الزمخشري رائده فيها، وقد علمنا رأيه سابقاً.

ولهذا «الطوفى» متفق مع كل من عبدالقاهر والزمخشري وابن الأثير بالإضافة إلى رأى النحاة.

ويختلف مع البلاغيين وعلى رأسهم السبكي، ولو أنهم رفضوا مستعينين بدليل لكان هذا مقبولاً منهم، ولكن رفضهم هذا غير مبنى على أساس علمى حيث إن القاعدة التى يعول عليها فى استنباط الأحكام النحوية والبلاغية شواهد القرآن الكريم، وقد ظهرت شواهد له، فلماذا الرفض؟ والقرآن أبلغ الغاية فى الكمال والفصاحة والبيان، وهو فى الطبقة العليا بإجماع العلماء.

* * *

(١) الكشف ج ٣ ص ٣٥٣، وانظر البلاغة القرآنية ص ٣٦٦ بتصرف.

(٢) الكشف ج ١ ص ٣٦، وانظر البلاغة القرآنية ص ٣٦٦ د. أبو موسى.

(٣) دلائل الإعجاز ص ١٧٤ - ١٧٦ وما بعدها.

الفصل الخامس:

الإيجاز والإطناب والمساواة

الإيجاز:

هو مصدر أوجز إيجازًا، إذا قصر، ومنه قولهم: عظمى وأوجز: أى اقتصر . واعتناء العرب بهذا النوع شديد، واهتمامهم به كبير، بدليل وضعهم ألفاظًا استغنوا بواحدتها عن ألفاظ كثيرة، بل غير متناهية، كأدوات الاستفهام، والشرط، ونحوهما لأن قولك «أين زيد؟» يغنى عن قولك «أفى الدار هو أم فى المسجد؟» . وقد تناول «الطوفى» هذا الفصل، فوجدناه مفرقا مشتتا فى إكسیره، وهذا من العيوب التى شابت الطوفى فى تأليفه لهذا الكتاب، مما يجعله مستهدفاً للنقد، ذلك لأنه مسبق بعلماء كثيرين قسموا البلاغة ورتبوها، وقد جاء «الطوفى» فوجدها ناضجة قد استوت على سوقها . وعلى الرغم من هذا كله، فإن هذا لا يغض من قدره كعالم، ولا نغمطه حقه، لأننا بشر ينقصنا الكمال، فالكمال لله وحده، وعلى الرغم من ذلك فإنه تناول هذا الفصل بنظرات وتحليلات جيدة، عاجلها بشكل ينم عن عقلية واعية فاهمة ألت بفروع هذا الفصل وأقسامه إلمامًا تامًا، لكننا سنقف عند المواضع التى انفرد بها عن غيره، أو ظهر له فيها نظرات مغايرة لما عليه العلماء، أو تناولها بشيء من طرافة التحليل، أما ما اشترك فيه مع العلماء ولم نجد له شيئًا جديدًا مبتكرًا، بل هو قدر مشترك بينه وبين غيره صرفنا النظر عنه لعدم الفائدة والإطالة دون مبرر . لذا فقد آثرنا إيضاح آرائه الفريدة التى ينبغى أن نقف عندها لبيان فكر هذا العالم، ومعالجته للمباحث المختلفة، ونظراته الدقيقة فى تحليل الشواهد .

فقد عرّف «الطوفى» الإيجاز بأنه التعبير عن المعنى الكامل بأقل ما يمكن من الحروف^(١)، وهذا التعريف قريب من تعريف الجمهور الذى يقول: «إنه التعبير عن المعانى بألفاظ قليلة دون إخلال بالمعنى المراد»^(٢).

وقد أَلَم «الطوفى» بأقسامه جميعاً، وعرض لأمثلته بالتفصيل كما وردت عند العلماء السابقين عليه، أمثال «الرمانى»^(٣) «وابن جنى»^(٤) «وأبو هلال العسكرى»^(٥) «وعبد القاهر»^(٦) «والباقلانى»^(٧) «وابن رشيق»^(٨) «والسكاكى»^(٩) «والفخر الرازى»^(١٠) «وابن الأثير»^(١١) «والخطيب القزوينى»^(١٢).

هذا وقد تنوعت شواهد «الطوفى» فى هذا المبحث بين الآيات القرآنية والشواهد العربية.

والإيجاز عنده ضربان: الأول: إيجاز حذف والثانى إيجاز قصر، فمن مواضع الإيجاز بالحذف.

حذف الجملة: وقد وضعها تحت عنوان الإضممار وعرفها فقال: «وهو فى اللغة الإخفاء والستر، تشبيهاً بالسر فى الضمير، والضمير عند النحاة: ما وضع للدلالة على متكلم أو مخاطب، أو غائب نحو: أنا، وأنت، وهو، وسمى بذلك لخفائه إذ يتوقف معرفة صاحبه على ظاهر نيته»^(١٣).

حذف مفعول المشيئة:

والمراد بالإضممار هنا: حذف جملة من الكلام على شريطة التفسير أى: بشرط

-
- (١) الإكسير ص ١٧٨. (٢) الإيضاح ص ٢٨٠ - ٢٨١.
- (٣) النكت فى إعجاز القرآن ص ٧٦ ضمن ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ط المعارف.
- (٤) الخصائص ج ٢ ص ٣٦٠، وما بعدها. (٥) الصناعتين ص ١٨١ - ١٨٢ وما بعدها.
- (٦) دلائل الإعجاز ص ١٢٦ ط المنار. (٧) إعجاز القرآن ص ٢٦٢ وما بعدها.
- (٨) العمدة ج ١ ص ٦٧. (٩) مفتاح العلوم ص ٢٢٧.
- (١٠) نهاية الإيجاز فى دراية الإعجاز ص ١٤٢ ط الآداب ١٣١٧ هـ.
- (١١) الجامع الكبير ص ١٢٥ - ١٢٦ والمثل السائر ج ٢ ص ٢٩٧.
- (١٢) الإيضاح ص ٦٣ بيروت. (١٣) الإكسير ص ١٨١ وانظر بديع القرآن ص ١٨٧ - ١٨٨.

المشيئة والإرادة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠]، ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى﴾ [الأنعام: ٣٥]، ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾ [السجدة: ١٣]، وأمثال ذلك كثيرة، وتقديره لو شاء الله أن يفعل ذلك الفعل لفعل، فمفعول المشيئة محذوف في كل الشواهد.

ومن الشواهد العربية يعرض «الطوفى» قول البحتري^(١):

لَوْ شِئْتُ لَمْ تُفْسِدْ سَمَاحَةَ حَاتِمٍ كَرَمًا وَلَمْ تَهْدِمِ مَآثِرَ خَالِدٍ^(٢)
 أى: لو شئت أن لا تفسد هذه ولا تهدم هذه، لفعلت ويشير «الطوفى» إلى إطراد حذف هذا المفعول بين أهل هذا الشأن، حتى صاروا يعدون إظهاره عيباً وركاكة فى المنطق، إلا فى مكان مهم يكون المفعول ذا شأن خاص بحيث لو حذف لضاعت خصوصيته فعندئذ يتحتم ذكر المفعول دون حذفه. نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَا صُطْفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ [الزمر: ٤].

ومنه قول الشاعر إسحاق بن حسان^(٣):

ولو شئتُ أن أبكى دَمًا لَبَكَيْتُهُ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ سَاحَةَ الصَّبْرِ أَوْسَعُ
 ويعلق «الطوفى» على ما سبق من شواهد فيقول: «وكأن الله تعالى أراد رد قول الكفار: «اتخذ الله ولداً» بما تطابقه فى اللفظ، ليكون أبلغ فى الرد، والشاعر أراد

(١) ديوانه ج ٢ ص ٤٢.

(٢) الدلائل ص ١٢٦ ط المنار - والجامع الكبير ص ١٢٦ يذكر أن هذا البيت من قصيدة فى مدح الخضر بن أحمد التغلبى وأولها قوله:

عَجَبًا لَطِيفِ خَيَالِكَ الْمُتَعَاهِدِ وَلَوْ صِلِكَ الْمُتَقَارِبِ الْمُتَبَاعِدِ

(٣) البيت للخرمى واسمه إسحاق بن حسان من شعراء القرن الثانى الهجرى، وهو من قصيدة يرثى بها أبا العيزان بن عمارة بن خريم. انظر شرح الحماسة للتبريزى ج ٣ ص ١٠٥٣، والأغانى لأبى الفرج الأصفهاني ج ١٨ ص ١١٣ ط الساس، والاكسير ص ١٨٢ والجامع الكبير ص ١٤٧ والدلائل ص ١٢٦، والكشاف ج ١ ص ٦٦، ونهاية الإيجاز فى دراية الإعجاز ص ١٤٢.

التصريح ببكائه الدم على تقدير إرادته له، مبالغة في حكاية وجدده وحزنه، وفي مثل هذا: الإظهار خير من الإضمار، بل هو واجب، لأنه لو حذف لم يكن في الكلام دليل على خصوصيته.

يتفق «الطوفى» مع ما سبقه إليه «عبد القاهر الجرجاني» من أن الواجب في حكم البلاغة أن لا ينطق بالمحذوف ولا يظهر... أما إذا كان مفعول المشيئة أمراً عظيماً أو بديعاً غريباً كان الأحسن أن يذكر ولا يضمن^(١).

ومن المعروف أن المقدر كالظاهر، فإذا كان المقام يقتضى بيانه وظهوره، وفي تعليق الفعل به غرابه يكون في هذه الحال ذكره أبلغ وأقوى، لتقريره في نفس السامع، كإظهاره في بيت الخربى أنف الذكر، وهو ما عليه جمهور علماء البلاغة.

وقد أيد «الخطيب القزوينى» هذا في باب متعلقات الفعل بقوله: «أن يكون الغرض إفادة تعلقه بمفعول فيجب تقديره بحسب القرائن ثم حذفه من اللفظ إما للبيان بعد الإبهام كما في فعل المشيئة إذا لم يكن في تعلقه بمفعوله غرابة^(٢) وفي جواب الشرط إيضاح وتفسير للمفعول المضمّر.

ويلتفت «الطوفى» إلى مواضع أخرى للإضمار فيشير إلى قدرة الله في هذا الكون، فيعرض في هذا الباب موضعاً غريباً هو:

حذف المعلول:

ويسوق له شواهد القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وفي قصة مريم كذلك ﴿قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَىٰ هَيْنٌ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ﴾ [مريم: ٢١] أى: فعلنا ما فعلناه من إحياء العزيز، وإحياء حماره، وخلق عيسى من غير أب، ليجعلهما آية للناس، فالعلة المذكورة، والمعلول مضمّر^(٣). ومنه حذف أحد القسمين اللذين يقتضيهما الكلام، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ تَابَ

(١) دلائل الإعجاز ص ١٢٦ - ١٢٧، وانظر نهاية الإيجاز ص ١٤٢، والجامع الكبير ص ١٢٧، والإيضاح ص ٦٣ بيروت.

(٢) الإيضاح ص ٦٣. (٣) الإكسير ص ١٨٢.

وَأَمَّنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَعَسَى أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُفْلِحِينَ ﴿٦٧﴾ [القصص: ٦٧]، ولم يذكر القسم الآخر الذى تقتضيه أمّا. وتقديره: وأمّا من لم يتب ولم يؤمن ولم يعمل صالحا، فلا يكون من المفلحين، ولكنه لما استفيد من القسم الأول بدليل الخطاب أضمر.

والموضع الثانى: من شواهد هذا الباب فى سورة آل عمران وهو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، فهذا أحد القسمين، (أمّا به) «لكن لما كان القسم الأول يدل على هذا القسم من حيث «أمّا» تقتضى قسمين، وحيث ذكر أحدهما تعين تقرير الثانى على نهجه كما ذكرناه، حذفت «أمّا» من صدره لدالاتها فى صدر القسم الأول عليها ها هنا، ثم حذفت الفاء من جوابها تبعا لها^(١).

حذف المفعول به:

ويحذف المفعول به بقصد إثبات الفعل للمخبر عنه مطلقا من غير تخصيص بمفعول دون مفعول، كقولك «فلان يضع ويرفع، ويضر وينفع، وينقض ويبرم، ويبنى ويهدم» أى له جنس هذه المصادر فى الناس لا يختص ببعضها زيد دون عمرو^(٢). ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى، وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَى﴾ [النجم: ٤٣، ٤٤]، أى: لا يقع ضحك ولا بكاء ولا إماتة ولا إحياء إلا وهو فاعله.

ويقف «الطوفى» مناقشًا ذكر المفعولين فيقول: فإن قلت: لم ذكر المفعولين فى قوله: ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ [النجم: ٤٥]. يقول: قلت لأن المراد جنس الزوجين فكأنه قال: «خلق كل ذكر وكل أنثى» فكان ذكره هنا أبلغ، لكونه دل على عموم ثبوت الخلق له بالتصريح، ولأنه فى سياق تعظيم نفسه، وإظهار قدرته، وهى فى خلق الذكر والأنثى من نطفة فاعادتهما بعد الفناء أبلغ^(٣).

(٢) الإكسير ص ١٨٤.

(١) الإكسير ١٨٢.

(٣) الإكسير ص ١٨٤، وانظر نهاية الإيجاز فى دراية الإعجاز ص ١٣٩، والمثل السائر ج ٢ ص ٢٩١.

ونرد على «الطوفى» قوله فى هذا الموضع لنقول: «إنَّ ذكر الحق فى قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ لم يذكر مفعولين، وإنما ذكر مفعولاً واحداً وبدلاً، فى «إجمال ثم تفصيل» وعلى ذلك فلا يكون هناك مفعولان. وفى موضوع آخر يذكر شواهد قرآنية حذف فيها أكثر من جملة. حذف أكثر من جملة:

ويستشهد بقوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ﴾ [الفرقان: ٣٦] أى: فذهبا إليهم، فكذبوهما فاستحقوا التدمير، فدمرناهم تدميراً^(١).

ويذكر «الطوفى» توجيهين لهذه الآية الكريمة، فيقول: أحدهما: أن طرفى القصة: وهما الذهاب والتدمير دلاً على واسطتها وهى الكفر والتعذيب.

الثانى: أن ذكر التعذيب لم يكن مقصوداً هنا، وإنما المقصود الطرفان المذكوران، وبيانه: أن النبى ﷺ لما شكى قومه بقوله: ﴿إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾ [الفرقان: ٣٠] ذكر الله تعالى إهلاكهم فى القرون الخالية لتكذيبهم رسلهم، تسلياً له، وتأسياً بهم، وتطيباً لقلبه بالوعد بإهلاك من كذبه قبله، وبهذا سرد الأمم هاهنا باختصار، مقتصرأ على ذكر الإهلاك من غير إطالة بحكايات تكذيبهم، فقال: ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ لَّمَّا كَذَّبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ﴾ [الفرقان: ٣٧]. وقوله: ﴿أَنَا أَنْبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾ [يوسف: ٤٥، ٤٦]، أى: فأرسلوه فلما جاءه قال: يوسف أيها الصديق أفتنا.

حذف الشرط وجوابه:

ويمثل لهذا القسم من الشواهد القرآنية بقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت: ٥٦] فالفاء جواب شرط مقدر، أى: إذا لم تقدروا على عبادتى بأرضى، فهاجروا فاعبدون فى غيرها، فحذف الشرط، وعوض منه تقديم

(١) الإكسير ص ١٨٦، وانظر المثل السائر ج ٢ ص ٢٨٩.

المفعول^(١). وهو: إياي مع إفادته الاختصاص بالإخلاص له تعالى: ومنه: فهذا يوم البعث أى: إن أنكرتم البعث، فهذا يوم البعث.

ومنه قول الشاعر العباس بن الأحنف^(٢):

قَالُوا خُرَاسَانَ أَقْصَى مَا يُرَادُ بِنَا ثُمَّ الْقُفُولُ. فَقَدْ جِئْنَا خُرَاسَانَ
أى: إن كانت خراسان أقصى مطلوبكم، فقد جئتموها، دل على ذلك صدر البيت.

ما عرض من مواضع لإيجاز الحذف ليس كل ما ورد عند «الطوفى»^(٣).

إيجاز القصر:

تحدث عنه فقال: وهو الإيجاز بدون الحذف - على ضربين:

الأول: المساواة

وهو استواء اللفظ والمعنى، ويسمى «التقدير» كقوله تعالى: ﴿قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ، مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ، مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَرَهُ، ثُمَّ السَّبِيلَ يَسْرَهُ، ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ، ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ﴾ فدعا عليه بقتله، وعجب من كفره، وذكر بدء خلقه، وتقديره، وتيسيره، وإنشائه، وما بعد ذلك من أحكامه، بلفظ لو حذف منه حرف، لاختل له المعنى.

وفى رأينا أن هذا الموضع يعد من المساواة على مذهب علماء البلاغة المتأخرين^(٤)، فكان «الطوفى» يعد المساواة ضرباً من الإيجاز مخالفاً بذلك علماء البلاغة، فهذه الآية ذكرها البلاغيون فى باب المساواة من أمثال^(٥) ابن الأثير، والخطيب القزوينى، والسعد التفتازانى.

(١) الإكسير ص ١٩٠.

(٢) شرح ديوانه ص ٢٤٠ تحقيق عبد المجيد الملاط نعمان الطبعة الأولى ١٩٤٧م، وانظر الإكسير ص ١٩٠، والجامع الكبير، تحقيق جميل سعيد وآخرين ص ١٣٣، والدلائل ص ٧١ ط المنار.

(٣) الإكسير ص ١٩٩. (٤) الإيضاح ص ٢٨٦ - ٢٨٧ بيروت.

(٥) الإيضاح ص ٢٨٦ - ٢٨٧ بيروت، وانظر الجامع الكبير ص ١٤٢-١٤٣، والمطول ص ٢٨٣.

القيمة البلاغية للمساواة:

فترتكز أساساً على أن المعنى يكون بقدر اللفظ، أى: مساوياً له فلا ينقص عنه ولا يزيد، هذا ولم يوضح «الطوفى» القيمة البلاغية للمساواة، بينما وقف عندها فى الآيات السابقة «ابن الأثير»^(١) فقال: «ألا ترى إلى هذا الكلام لو أردت أن تحذف جزءاً منه أجزائه لما قدرت على ذلك؟ لأنك كنت تذهب بجزء من معناه، ويختل عليك نظمه، فإن أسقطت الجملة الأولى التى هى صدر الكلام زال معنى الدعاء عليه، وإن أسقطت الجملة الثانية زال معنى التعجب من كفران نعمة ربه، وإن أسقطت الجملة الاستفهامية أو غيرها زال ما تضمنته من المعانى التى لولاها لما كان، فاعرف ذلك. وبعد فالتمس «للطوفى» العذر فى عدم إيضاحه وبيانه القيمة البلاغية للمساواة، اعتماداً منه على أنها وردت عند علماء كثيرين ووضحوها فلم يذكرها تخففاً من الإعادة والتكرار، أو ربما لأنها من الوضوح بمكان بحيث لا تحتاج إلى ذكر . . . والله أعلم.

إيجاز القصر:

عرفه «الطوفى» بأنه زيادة المعنى على اللفظ، وحقيقته: وقوع الجملة على محتويات كثيرة، بالنوع، أو الشخص، وهو نوعان^(٢):
أحدهما: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، وقوله: ﴿أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ﴾ [الأنعام: ٨٢] وقوله: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩]^(٣) وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤] وقوله: ﴿مَنْ كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ﴾ [الروم: ٤٤] كلمة جامعة لما لا غاية وراءه ولا أمد فوقه من المضار لأن من ضاره كفره فقد أحاطت به كل مضرة.

(٢) الإكسير ص ٢٠٠.

(١) الجامع الكبير ص ١٤٢.

(٣) انظر الإكسير ص ٢٠٠ والجامع الكبير ص ١٤٣ والصناعتين ص ١٨٢.

هذه الشواهد ذكرها «الطوفى» فى إيجاز القصر دون تعليق عليها، وإنما اكتفى بعرضها، لما تحمله معانيها من الوضوح ولكنه اتفق مع كل من «ابن الأثير»^(١) و«ابن أبى الإصبع»^(٢) وسبقهم فى إيرادها جميعاً أبو هلال العسكرى^(٣) وإنما ختم «الطوفى» كلامه بقوله: «وهذا الكلام وأمثاله لو فصلت معانى احتملاته لكان أضعاف لفظه»^(٤)، هذا مما يؤكد أن إيجاز القصر له فوائد عظيمة منها بيان معنى كبير بلفظ يسير، فإذا أردنا أن نقف عند تحليل كل آية من الشواهد القرآنية السابقة لطال الأمر، لما تحمله فى طياتها من حكم ومواعظ وزجر ونهى، وتعظيم، وبيان الفقر والموت وزوال النعمة ونزول النعمة، وأحكام تشريعية عظيمة.

أما النوع الثانى:

فهو ما كان بلفظ أفعل التفضيل بين شيئين لا يشتركان فى الصفة المنفصل فيها كقوله تعالى: ﴿فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا﴾ [مريم: ٧٥] ﴿وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ مَرَدًّا﴾ [مريم: ٧٦] أى: ثواب الكفار ومردهم. وقوله: ﴿أَذَلِكَ خَيْرٌ نُزُلًا أَمْ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ﴾ [الصافات: ٦٢] ونحو ذلك. وهذا النوع يوجهه «الطوفى» توجيهين:

الأول: يتجه به إلى معنى بلاغى على سبيل التهكم والاستهزاء بهم.

الثانى: التفضيل بين مرتبتين، كل واحدة منهما بالتقدير، هل حر الصيف فى بابه أبلغ من برد الشتاء فى بابه، حيث إنه لو فرض حر الصيف فى أنهى درجاته وبرد الشتاء دون نهايته بدرجة، فلو فرض الحر كذلك، كان كاملاً، أحر منه ناقصاً، بالدرجة المذكورة. ثم عقب «الطوفى» على كلامه هذا بقوله: «وربما توهم بعض من لا تمييز له، مثل هذه التفصيلات خلفاً من القول، وإنما الخلف فى فهمه الحاكم عليه بوجهه»^(٥).

(١) الجامع الكبير ص ١٤٣ - ١٤٥.

(٢) بديع القرآن من ص ٨١ إلى ١٨٣ د. حفى شرف نهضة مصر.

(٣) الصنائع ص ١٨٢ - ١٨٣. (٤) الإكسير ص ٢٠٥. (٥) الإكسير ص ٢٠١ - ٢٠٢.

ومن خلال رؤيتنا لهذا القسم «إيجاز القصر بنوعيه» وهو ما ورد بصيغة أفعال التفضيل، أو على غير هذه الصيغة. فإننا نرى أن أفعال التفضيل من الأدوات التي اعتبرها علماء البيان من أدوات التشبيه، الذي يعقد مقارنة بين شيئين في مرتبتين إحداهما أعلى من الأخرى، وهذا القدر متحقق في مرامي وأهداف بلاغة الحذف بطريق «إيجاز القصر» حيث وردت الشواهد القرآنية والعربية تؤكد وجود هذا الأسلوب، وبيان المراد منه، والقيمة البلاغية في التعبير به، وقد ظهرت في موقعها من البحث.

وبهذا يكون «الطوفى» أوفى على جميع مواطن التقسيم البلاغى للإيجاز سواء الحذف أو القصر، أو المساواة، ولو أنه أدخلها ضمنه، إلا أن وجودها عند العلماء منفرد في باب مستقل بذاته، ولا يفوتنا أن ننوه بتناول «الطوفى» للإيجاز المخل وذكر شواهد له.

الإطناب:

يوضح «الطوفى» معنى الإطناب بقوله: «إنّ الإطناب تطويل اللفظ والمعنى جميعاً، للمبالغة فى الأفهام، والإيصال إلى الأوهام^(١)، وبيان ذلك بالقسمة بين اللفظ والمعنى، إما أن يتفاوتا أو يتطابقا، فإن تفاوتتا: فإما أن يكون اللفظ أطول من المعنى، وهو التطويل، وهو مذموم، أو دونه وهو إيجاز القصر.

وإن تطابقا، فإما أن يكون تطابقهما فى جانب الإيجاز، أى: يكون اللفظ والمعنى قصيرين، وهو التقدير وقد سبقا.

أو فى جانب الإطالة، وهو أن يكونا طويلين، وهو الإطناب فتبين بهذا أن الإطناب ضد الإيجاز من حيث الطول والقصر، وضد التطويل من حيث التطابق والتفاوت.

ويذكر «الطوفى» ما أشار إليه «أبو هلال العسكري» بقوله: «من استعمال الإيجاز فى موضع الإطناب، والإطناب فى موضع الإيجاز فقط خطأ، والإطناب بلاغة والتطويل عيب^(٢)».

(١) الإكسير ص ٢٠٣ وانظر الصناعتين ص ١٩٠ - ١٩١. (٢) الإكسير ص ٢٠٤.

وأما القيمة البلاغية فى التعبير بالإطناب فيحدها «الطوفى» بقوله: «زيادة التصوير للمعنى المقصود وتنقسم إلى قسمين:

إما حقيقة وإما مجاز^(١).

فالحقيقة: كقوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِيْ جَوْفِهِ﴾ [الأحزاب: ٤] فقوله: فى جوفه أطناب معناه معنى التأكيد، قلت ونظيره قوله تعالى: ﴿وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨] وذلك لما يحصل للسامع من زيادة التصور للمدلول عليه، لأنه إذا سمع به صور نفسه جوفاً ويحتوى على قلبين فكان ذلك أسرع للإنكار^(٢).

والمجاز:

نحو قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦] تحقيقاً لإضافة العمى إلى القلب بطريق المجاز، لثلا يسبق الوهم إلى حقيقة المعنى الذى محله البصر^(٣).

ومن موضوعات الإطناب التى ألم بها «الطوفى» تأكيد الضمير المتصل بالمنفصل، واستعمال العام نفياً والخاص إثباتاً، وتفسير المبهم، والتعقيب المصدرى، والاعتراض، والتكرير، وسنقتصر فيه على تأكيد الضمير المتصل بالمنفصل حيث إنه لم يأت بجديد.

توكيد الضمير المتصل بالمنفصل:

هذا الموضوع سبق أن بحثه النحاة^(٤)، ودرسوه دراسة وافية، كذلك كان موضوع عناية البلاغيين^(٥)، لما له من أهمية فى بحث الجملة فقد تنهبوا له منذ زمن بعيد.

(١) الإكسير ص ٢٠٣. (٢) الجامع الكبير ص ١٥١.

(٣) الإكسير ص ٢٠٣، وانظر الجامع الكبير ص ١٥١. (٤) الكتاب ج ١ ص ٣٩٥.

(٥) الكشف ج ٣ ص ٥٧٤ ط الاستقامة بالقاهرة ١٣٦٥ هـ ١٩٤٦ م. والجامع الكبير ص ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤ والمثل السائر ج ٢ ص ١٩١ وما بعدها.

وقد كان «للطوفى البغدادي» نظرات طريفة تجذب اهتمام المشتغلين والباحثين في علوم البلاغة.

ومن شواهد هذا الباب قوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]. ويرى «الطوفى» أنه من جهة الصناعة التي نحن فيها، فالتوكيد أولى، لأنه أبلغ، وأرى تعليلاً لذلك لوجود تكرار الإسناد مما قوى الحكم لهذه الآية، ومنه قوله تعالى: ﴿إِمَّا أَنْ تُلْقَى وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ﴾ [الأعراف: ١١٥]، فتأكيد السحرة ضمير أنفسهم في الإلقاء دون ضمير موسى، حيث لم يقولوا: وإما أن تلقى أنت «دليل على أنهم أحبوا التقدم في الإلقاء على عادة العلماء والصناع في تأديبهم مع قرنائهم وأهل الفضل عليهم، أو على جهة إظهار القوة والإنصاف»^(١).

وعلى طريقة «الطوفى» نجده يفرض مسائل، ويطرح لها حلولاً على طريقة الفرض الجدلي، ينتهي فيها إلى الغرض البلاغي، الذي من أجله جاءت هذه الآية على هذا النحو، فيقول: فإن قلت لم لم تؤكد هذه الآية ﴿إِمَّا أَنْ تُلْقَى وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أُلْقِيَ﴾ [طه: ٦٥].

قلت: استغناء عن التأكيد بالتصريح ذلك لفائدة استعمال هذا التوكيد لتقرير ما كان خفياً، وإثباته في النفس كتقديم السحرة في الإلقاء، واختصاص موسى بالاستعلاء وقدرة الله تعالى ثابتة مستقرة في نفوس المخاطبين بهذا الكلام فلا ضرورة إلى تأكيدها^(٢).

ومما يحمد «للطوفى» أنه اختار شواهد هذا الباب من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف.

كما نجد اختلافاً في تحليلاته ونظراته لشواهد، بخلاف ما عليه الجمهور، لأنه ينحى فيها منحى أصولي، مما يجعلها مؤكدة الصفات، مستقرة المعاني في النفس، فإذا تكررت هذه الضمائر كان التكرير مصدر توطيدها، والإقتناع بها، فلا يدع مجالاً للشك في الخبر وحكمه.

(٢) الإكسير ص ٢٧٦.

(١) الإكسير ص ص ٢٠٥.

بلاغة الإطناب:

وبلاغة الإطناب تكمن فى تنويع أساليبه من تكرارها وتوكيد الضمير المتصل بالمنفصل، واستعمال العام نفيًا والخاص إثباتًا، وتفسير المبهم (وأشكاله من تعظيم وتفخيم، وتفسير الضمير بذكر من هو له، وبذكر الجملة، وتسمى ضمير الشأن والقصة، والاستثناء العددي، والإبهام بدون تفسيرها، والتفسير بعد الإبهام)، لذلك ما جاء فى «التعقيب المصدري» والاعتراض بأقسامه المختلفة . . . إلخ ما جاء عنده . والضابط فى هذا كله مقتضى الحال، فعلى سبيل المثال نرى أن القرآن خاطب العرب بأوجز عبارة وأقصرها لأنهم أهل أفهام، ولا يحتاجون لمزيد من التفصيل، بينما خاطب أهل غير العربية لمزيد من الإيضاح حتى يتمكن لهم الخبر، وقد ورد على أساليب الإطناب المختلفة شواهد قرآنية، وأقول إن الإيجاز إذا جاء فى موقعه فلا يكون مجرد إيجاز وإنما هو مراعاة لمقتضى الحال، كما أن الأطناب إذا أصاب موضعه كما فى شواهد القرآن مثلاً، فلا يكون مجرد إطناب وإنما هو لمقتضى الحال . ومن نافلة القول: إنَّ «الطوفى» قد أوفى على مواطن الإطناب جميعاً، وإن كان متفقاً فى وجهة نظره مع غيره من البلاغيين السابقين له .



الباب الثالث:

القسم الأول: علم البيان عند الطوفى البغدادى

الفصل الأول • التشبيه.

الفصل الثانى • الحقيقة والمجاز.

الفصل الثالث • الاستعارة.

الفصل الرابع • الكناية والإرداف.

القسم الثانى: علم البديع عند الطوفى

المبحث الأول • البديع عند الطوفى.

المبحث الثانى • البديع بين العرضية والذاتية.

علم البيان

لقد عرف العرب كثيراً من ألوان الخيال، ولكنهم لم يهتموا به، ولم يقسموه هذا التقسيم الذى تعارف عليه النقاد حديثاً، ووقفوا عندما يمكن أن يكون الخيال تداعياً للمعانى، فحصرُوا دراسته فى أبواب المجاز المرسل والتشبيه والاستعارة والكناية، وهى مبنية على تداعى المعانى، «لأن الصلة فى المجاز المرسل غير المشابهة، كالصلة بين السبب والمسبب والمكان والحال فيه، والجار ومجاوره، والجزء وكل، بما يندرج تحت قانون تداعى المعانى»^(١).

وهذه الفنون ليست غاية فى ذاتها، وإنما هى غاية لمعان تمثلها، معان تصور الانطباعات التى ارتسمت فى خيال الأديب، ولكل أديب انطباعاته، واستعاراته، وتشبيهاته، ومجازاته، بحيث نستطيع أن نقول إنها صورة لنفسه، وما انطبع عليها من جمال الطبيعة.

لذا نجد القدماء قد شغلوا بهذه الفنون وعرفوا أساليبها، وكان اهتمامهم منصباً على التشبيه فى أول الأمر، لأنه أقرب إلى الواقع الحسى وإلى طبيعة الشعر فى العصر الجاهلى، وصدر الإسلام حتى إن الدكتور/ عبدالعزيز الأهوانى «اعتبره فى كثير من الحالات مظهراً من مظاهر البدائية فى التفكير والسذاجة الأولية فى التعبير»^(٢).

وانتهوا إلى روعة التشبيه وجماله قبل أن يلتفتوا إلى روعة الاستعارة وسحرها، ولعل ما كتبه المبرد عن التشبيه خير دليل على اهتمامهم بهذا النوع من أساليب التعبير، وقد قسمه إلى أربعة أضرب: تشبيه مفرط، وتشبيه مصيب، وتشبيه مقارب، وتشبيه بعيد^(٣). وعندما تقدمت الدراسات البيانية أفرد النقاد والبلاغيون لصور التعبير

(١) أسس النقد الأدبى عند العرب، ص ٤٧٣ د. أحمد أحمد بدوى نهضة مصر الفجالة.

(٢) ابن سناء الملك ومشكلة العقم والابتكار فى الشعر ص ١٢٨ د. عبدالعزيز الأهوانى.

(٣) الكامل ج ٢ ص ٨٥٢ وما بعدها.

بحوثاً مستفيضة تكلموا على التشبيه، والمجاز وأنواعه والكناية وما فيها من صور خيالية، لأنها هي التي «تخلق الاتزان اللطيف في ثنایا العمل الشعري وتضفي عليه وشاحاً من الجمال والرونق إذا استخدمت استخداماً طبيعياً لا أثر للتكلف فيه، وإذا ابتعدت عن الإغراق في التخيل والتمثيل والتيه فيما وراء الطبيعة»^(١).

ونجد عبدالقاهر الجرجاني قد كرس جهوده في كتابة «أسرار البلاغة»^(٢) لدراسة التشبيه والاستعارة، وإيضاح ما لها من قيمة في التعبير، ودرسها في «دلائل الإعجاز»^(٣) على أنها من النظم، يقول: «وذلك لأن هذه المعاني هي الاستعارة، والكناية، والتمثيل وسائر ضروب المجاز من بعدها من مقتضيات النظم وعنها يحدث وبها يكون».

واعتبر التشبيه، والتمثيل، والاستعارة عمدة الكلام، وكان جُلَّ محاسنه متفرعة عنها وراجعة إليها، وكأنها أقطاب تدور عليها المعاني في متصرفاتها وأقطار تحيط بها من جهاتها»^(٤).

وقد وفي هذه الفنون حقها، وفصل القول فيها تفصيلاً. فإذا انتقلنا إلى «الطوفي البغدادي» نجد أنه قد جمع تحت علم «البيان» الحقيقة والمجاز، والمجاز المرسل، والاستعارة، والتشبيه، والإرداف، وليس غرضنا من هذا البحث سرد كل فنون البيان وأنواعها وتقسيماتها وإنما هدفنا بيان ما هو أهم، وما ينبغي أن نأخذه منها وما يجب أن نرده ونرفضه، والله المستعان.



(١) الشعر المعاصر على ضوء النقد الحديث ص ٤٦ نقلاً عن القزويني وشروح التلخيص ص ٣٢٣ د. أحمد مطلوب.

(٣) دلائل الإعجاز ص ٣٠٠ - ٣٠١ ط المنار.

(٢) أسرار البلاغة ص ٣٣ ط المنار.

(٤) أسرار البلاغة ص ٣٣ ط المنار.

الفصل الأول:

التشبيه

والتشبيه باب من أبواب فنون القول، وقد بحثه علماء البلاغة واعتبروه ركناً أساسياً في بحوث البلاغة منذ عشرة قرون.

فعلى سبيل المثال نرى «الجاحظ ت (٢٥٥ هـ) يسدد إليه نظرات نافذة تتناول كثيراً من مناحيه وتلقى ضوءاً على جملة القواعد الثابتة أعان المتأخرين على تصور مفهومه وضبطه، ووضع القواعد الثابتة له، بل إن كثيراً مما قرره الجاحظ لم يستطيعوا الزيادة عليه»^(١).

فمن ذلك إدراكه: (٢)

- ١ - أن التشبيه في جميع أحواله يفيد الغيرية لا العينية.
- ٢ - وأن وجه الشبه يكتفى فيه بأن يكون وصفاً يجمع بين الطرفين، فلا ينظر إليه على جهة الاستيعاب.
- ٣ - عند عقد التشبيه يتجه الخاطر إلى الصفة البارزة في المشبه به^(٣). كذلك رأينا «قدامة بن جعفر»^(٤) يشرح معنى التشبيه، ويذكر وصفه الذي يزيد به حسناً، مع الاستشهاد بأمثلة، وفي نقد الثر^(٥) «لابن وهب»، ويبين منزلته من الكلام وقيمته في نفوس العرب، وعرض لطائفة كبيرة من الشبيهات.

ولعل أبا هلال العسكري^(٦) أول من تصدى لتعريف التشبيه الاصطلاحي، الذي

(١) فن التشبيه ج ١ ص ٣٨ على الجندی ط الثانية مكتبة الأنجلو ١٩٦٦ م.

(٢) الحيوان ج ٤ ص ١١٥ وما بعدها، ج ٢ ص ٦. (٣) الحيوان ج ٢ ص ٨٢.

(٤) نقد الشعر ص ٦٥ - ٦٧. (٥) نقد الثر ص ٤٨ - ٥٩ ط وزارة المعارف.

(٦) الصناعتين ص ٢٤٥.

نعرفه عند متأخرى علماء البلاغة، ويذكر من فوائد التشبيه التوكيد، وقد صرح بذلك فى قوله: «والتشبيه يزيد المعنى وضوحاً ويكسبه تأكيداً، وهذا ما أطبق جميع المتكلمين من العرب والعجم عليه ولم يستغن أحد منهم عنه»^(١).

والتشبيه يحتل منزلة ومكانة عالية بين فنون القول، فهو لون من ألوان التعبير المختار الأنيق، تعتمد إليه النفوس بالفطرة حين تسوقها الدواعى إليه.

وقبل أن أعرض لمبحث التشبيه عند «الطوفى» ينبغى أن أوجه النظر إلى أن «الطوفى» بدأ علم البيان بالاستعارة ثم الكناية والإرداف، والتعريض، ثم ذكر التشبيه، وهذا الترتيب على خلاف ما عليه علماء البلاغة المتأخرون، ولكنه يتفق مع كل من الإمام عبدالقاهر الجرجاني^(٢)، وابن الأثير^(٣)، ولو أن الجميع يتفقون على أن التشبيه هو الأصل فى بناء الاستعارة، فيجب أن يتقدم عليه بالضرورة، وهذا مما يؤخذ على الطوفى حيث إنه جاء فى عصر كانت الموضوعات البلاغية قد رتبت واستقرت أصولها، وعلى الرغم من ذلك نجد تعريفات «الطوفى» لموضوعاته البلاغية التى وردت فى إكسیره تعد خلاصة الفكر البلاغى للعلماء السابقين عليه، وله نظرات، ومناقشات، سنوضحها فى مكانها من البحث إن شاء الله، وآراء جديرة بأن تسجل له وتحسب له فى ميزان البلاغة والنقد، كذلك نجد له بعض نظرات غير موفقة، تؤخذ عليه، لهذا، فنسجل ما له وما عليه، والطوفى يفرد فصلاً خاصاً للتشبيه ونقول: إنَّ فيه أبحاثاً^(٤):

الأول: تناول فيه تعريفه وذكر أنه «إلحاق أدنى الشيئين بأعلاهما فى صفة اشتركا فى أصلها، واختلفا فى كیفيتها قوة وضعفاً، وذكر له أمثلة كثيرة.

(١) المصدر السابق ص ٢٤٩.

(٢) أسرار البلاغة ص ٧٠ ط المنار، وانظر المصدر نفسه ص ١٤ - ٦٩ فى الحديث عن الاستعارة.

(٣) الجامع الكبير ص ٩٠.

(٤) الأكسير ص ١٣٢.

الثانى: فى أركانه. الثالث: فى الصفة التى بها النسبة.

الرابع: فى فوائد التشبيه. وذكر أن له فائدتين:

● إحداهما: الإيجاز.

● والثانية: المبالغة.

ومن المعروف أن المبالغة عادة تأتى فى التشبيه المقلوب، وهى من أغراض التشبيه. أغراض التشبيه:

وفيه يوضح «الطوفى» أنه قد يكون إلحاق الناقص بالكامل كما تقدم، وهو الأصل، ثم يردف حديثه هذا بقوله، «ومن ظن أن قوله تعالى: من صفة الحور العين» ﴿كَأَنَّهُنَّ بَيَاضٌ مُّكْتُونٌ﴾ [الصفات: ٤٩].

يشبه الكامل بالناقص، إذ الحور أشدُّ بياضاً وحسناً من البيض فقد وهم، إذ هذا تشبيه غير المعهود لنا بالمعهود، والخفى عنّا بالظاهر لنا، فالبيض من حيث المعهود به والظهور لنا أكمل من الحور، إذ ادراكنا لهن بالوهم والتخيل، وإدراكنا للبيض بالحس والمشاهدة، وهو أقوى، ومن هذه الجهة وقع التشبيه، لا من حيث التفاوت الحقيقى، وقد يكون إلحاق الكامل بالناقص على جهة التخيل والتمويه، يجعل الناقص أصلاً مبالغة فى وصفه بالصفة المشبهة بينهما ويسمى التشبيه المعكوس^(١)، وغلبة الفروع

على الأصول، وقد ذكر «الطوفى» قول ذى الرمة شاهداً على هذا القسم:

ورملي كَأُورَاكِ العذارى قَطَعَتْهُ
إذا ألبسته المظلماتُ الحَنَادِسُ^(٢)

(١) الإكسير ص ١٣٣، وانظر النكت فى إعجاز القرآن ص ٨٤ - ٨٥.

(٢) الإكسير ص ١٣٣، وانظر الخصائص ج ١ ص ٣٠٠، وانظر العمدة ج ١ ص ٢٨٧،

والبيت من قصيدة مطلعها:

ألم تسأل اليوم الرسوم الدوارس... بحزوى؟ وهل تدرى القفار البساس.

وذو الرمة اشتهر بالتشبيب وبكاء الاطلال، وهو من فحول الطبقة الثانية من شعراء الإسلام

ت ١١٧ هـ. وفيات الأعيان ج ٢ ص ٤٤٠.

وقول الآخر^(١):

وَبَدَا الصَّبَاحُ كَأَنَّ غُرَّتَهُ وَجْهَ الْخَلِيفَةِ حِينَ يُمْتَدَحُ

فى الشاهد الأول نجد الشاعر يعكس التشبيه، فقد جرت العادة تشبيه الردف بكثيب الرمل، أما فى الشاهد الثانى فقد شبه الصباح بوجه الخليفة، فهو من التشبيه المعكوس أيضاً بتصوير الأصل فرعاً، والفرع أصلاً، مبالغة.

وهذا التشبيه المعكوس ليس غريباً على العربية هكذا قال عنه «ابن جنى»، ولا نجد شيئاً من ذلك إلا والغرض منه المبالغة^(٢).

وإنما استقاه علماء اللغة من القواعد النحوية التى وضعها سيبويه^(٣)، والزجاج^(٤)، فالفكرة أساساً نابعة من النحاة^(٥)، ثم استغلت أحسن استغلال على أيدى علماء اللغة والبلاغة من أمثال «ابن جنى»، وعبدالقاهر^(٦).

أقسام التشبيه

وفى أقسام التشبيه وجدنا «الطوفى» يتبع ما عليه علماء البلاغة فى القسمة العقلية، بين المحسوس والمعقول»، ويستشهد على هذا القسم بالبيت المذكور لابن طباطبا:

كَأَنَّ ابْيَضَاضَ الْبَدْرِ مِنْ تَحْتِ غَيْمِهِ نَجَاءٌ مِنَ الْبَأْسَاءِ بَعْدَ وَقُوعِ^(٧)

(١) البيت لمحمد بن وهيب الحميرى البغدادى من قصيدة، فى مدح المأمون مطلعها:

العذر إن انصفت متضج وشهود حبك أدمع سفح

الإكسير ص ١٣٣، انظر الإشارات والتنبيهات ص ١٩١ تحقيق د. عبدالقادر حسين.

(٢) الخصائص ج ١ ص ٣٠٠، ج ١ ص ٣٠٨.

(٣) الكتاب ج ١ ص ١٨١. (٤) اعراب القرآن للزجاج ج ١ ص ٤٧.

(٥) أثر النحاة فى البحث البلاغى ص ٣٢٥ د. عبدالقادر حسين ط دار الفكر العربى - القاهرة.

(٦) أسرار البلاغة ص ٣٠٠ ط المنار.

(٧) روى هذا البيت برواية أخرى هى «كأن انتضاء» فى الأسرار ص ٢٠٠، وهذا البيت للشاعر

العلوى الأصفهاني المعروف بابن طباطبات ٣٢٢ هـ، انظر البديع «لابن المعتز» ص ٧٢

كراتشكوفسكى مكتبة المثنى بغداد، وقد روى عنده كأن انتصار البدر، واعتقد أنه تصحيف.

وقد عدَّ «الطوفى»^(١) هذا التشبيه من تشبيه المعقول بالمعقول بينما ذهب «البحراني»^(٢) إلى أن هذا التشبيه من تشبيه «المحسوس بالمعقول».

ويتصدى «الطوفى» فى الرد على «البحراني» فيما ذهب إليه فيقول: وهو وهم، لأن الابيضاض لا يحس، وإنما يحس المبيض وهو البدر، ولهذا فهو تشبيه «المعقول بالمعقول».

وللانصاف أقول إننى لا أتفق مع «الطوفى» فيما ذهب إليه حيث إنه نظر إلى هذا التشبيه من زاوية فلسفية، واعتبر البياض وليس المبيض الذى تلون بلون البياض، وغاب عنه أن البدر محسوس بما يحمله من بياض، مما يجعلنا نميل إلى أنه من قبيل (المحسوس بالمعقول)، كما ذهب إلى ذلك البحراني، وسبقه إلى عدّه من «المحسوس بالمعقول» الفخر الرازى^(٣) الذى استدل على ذلك بقوله «واعلم أن الوجه الحسن من هذه التشبيهات أن يقدر المعقول محسوساً ويجعل كالأصل فى ذلك المحسوس على طريق المبالغة».

ويؤكد كلام الرازى ما سبقه إليه «عبدالقاهر الجرجاني» الذى يقول فى الأسرار: «وذلك أن العادة أن يشبه المستخلص من البأساء بالبدر الذى ينحسر عنه الغمام، والشبه بين البأساء والغمام والظلماء من طريق العقل لا من طريق الحس»^(٤).
تشبيه المعقول بالمعقول:

وهذا القسم مثّل له «الطوفى» بقوله: «وكذا تشبيه ثنى القدّ، بتثنى الغصن، أو اهتزازه، أو اعتداله، باهتزاز الريح أو اعتدالها ونحوه، إذ المحسوس المتثنيان، لا التثنيان»^(٥).

(١) الإكسير ص ١٣٥.

(٢) أصول البلاغة ص ٦١، للبحراني، وانظر أسرار البلاغة ص ٢٠٠.

(٣) نهاية الإيجاز فى دراية الإعجاز ص ٥٩. (٤) أسرار البلاغة ص ٢٠٠ ط المنار.

(٥) الإكسير ص ١٣٥.

تشبيه المعقول بالمحسوس:

يورد من هذا النوع أمثلة منها «تشبيه العلم بالمطر في قول لقمان لابنه» «إنَّ الله تعالى: «يحيى القلوب بالعلم، كما يحيى الأرض بوابل المطر»، ومنه تشبيه الذهن الجيد، والسمع، بالنار وحد السيف»^(١).

ويناقش «الطوفى» ما ذكره «البحراني»^(٢) من أمثلة هذا القسم كقول على لمروان «أما إن له إمرة كلعة الكلب أنفه».

ويعقب «الطوفى» على ما ذهب إليه البحراني ويقول: وهو وهم إذ اللعة حركة اللسان، وليست محسوسة، إنما المحسوس اللسان اللاعق، والأنف الملعوق، فهذا إذن من أمثلة القسم الثاني: «وهو المعقول بالمعقول».

ونرد على «الطوفى» قوله: ونقول إنما الوهم ما وقع فيه هو لأن هذا التشبيه من تشبيه «المعقول بالمحسوس» كما ذهب إلى ذلك البحراني، لأن اللعة هي فعل وحركة صادرة عن عضو مشاهد بحاسة البصر، كما أن الأنف أيضاً مشاهد، وليس من تشبيه «المعقول بالمعقول» كما ذهب «الطوفى»^(٣) إلا إذا كان المقصود منها قصر مدة الخلقة كما وردت عند البحراني، وفي هذه الحال لا يكون تشبيهاً، وإنما يكون من باب الكناية عن صفة السرعة وانقضاء حكمه.

وفي تقسيم التشبيه بين الأفراد والتركيب نجده يسوق لنا شواهد منها:

تشبيه المفرد بالمركب:

ويمثل له «الطوفى» بقول البحترى: ^(٤)

تَبَسُّمٌ وَقَطُوبٌ فِي نَدَى وَوَغَى كَالْغَيْثِ وَالْبَرْقِ تَحْتَ الْعَارِضِ الْبَرْدِ
فقد شبه التبسم بالبرق، والقطوب بالغيث.

(١) الإكسير ص ١٣٥. (٢) أصول البلاغة ص ٦١. (٣) الإكسير ص ١٣٥.

(٤) ديوان البحترى ج ١ ص ١٥٢ من قصيدة مدح بها أبا نهشل حميداً. مطلعها:

إنى تركت الصبا عمدا ولم أكد من غير شبه ولا عدل ولا فن

وعده «الطوفى» من تشبيهات «المفرد بالمفرد».

وأرى أن هذا التشبيه يعد من المتعدد الملفوف، ولو أنه (مفرد بمفرد) والملفوف ما أتى فيه بالمشبهات ثم المشبهات بها هكذا عرفه الخطيب القزوينى^(١). وعده من المتعدد الطرفين.

ويؤيد كلام القزوينى ما سبقه إلى عده من المتعدد، إمام البلاغين عبدالقاهر الجرجانى^(٢).

ونرى أن وزان بيت البحترى، وزان بيت امرئ القيس الذى يقول فيه:
كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابَسًا لَدَى وَكْرَهَا الْعُنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي
فضلاً عن أن بيت البحترى هذا كان موضع نقد «ابن الأثير»^(٣) الذى قال فيه: «إن هذا البيت من أحسن التشبيه وأقربه، وهو تشبيه صورة بصورة إلا أن فيه إخلالاً بالصيغة من حيث الترتيب والتفسير فإن الأولى أن يقدم تفسير «التبسم» على تفسير القطوب، ويضيف فى المثل السائر قائلاً: «فانظر أيها المنتمى إلى الفن، كيف ذهب على البحترى مثل هذا الوضع على قرب، مع تقدمه فى صناعة الشعر؟ وليس فى ذلك كثير أمر، سوى أن كان قدم ما آخر لا غير» «وإنما يعذر الشاعر فى مثل هذا المقام، إذا حكم عليه الوزن والقافية، واضطر إلى ترك ما يجب عليه، وأما إذا كانت الحال كالتى ذكرها البحترى فحيث لا عذر له»^(٤).

تشبيه المفرد بالمفرد:

ومن هذا القسم يأتى «الطوفى» بشاهد من الشواهد العربية هو قول الشاعر حين يقول:

وَكَأَنَّمَا فَوْقَ الْأَكْفِ بَوَاقُ وَكَأَنَّمَا فَوْقَ الْمُتُونِ إِضَاءٌ^(٥)

(١) التلخيص ص ٢٧٢ تحقيق عبد الرحمن البرقوقي.

(٢) أسرار البلاغة ص ١٦٨ دار البار ط المنار. (٣) الجامع الكبير ص ٩٢.

(٤) الجامع الكبير ص ٩٢، المثل السائر ج ٢ ص ١٣٤ - ١٣٥.

(٥) إضاءة: جمع إضاءة وهى الغدير. المتون: الدروع.

فقد شبه السيوف بالبوارق، والدروع بغدران الماء لبريقها لذلك يعد من قبيل التشبيه المفروق، حيث أتى الشاعر بالمشبه وأردفه بالمشبه به على التوالى، وهذا لا يمنع أن يكون تشبيه «مفرد بمفرد» وهو ما اتفق فيه الطوفى مع ابن الأثير^(١). وهو من التشبيهات الجيدة التى أوردها «الطوفى البغدادي» فى هذا المجال.

المركب بالمركب:

وساق له قول «الحسين بن مطير الأسدى» فى رثاء معن ابن زائدة الشيبانى، وذكر «الطوفى» أنه من أحسن ما فى هذا القسم^(٢):

فَتَى عِيشَ فِي مَعْرُوفِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ كَمَا كَانَ بَعْدَ السَّيْلِ مَجْرَاهُ مَرْتَعًا^(٣)

فقد شبه الشاعر على طريقة «التشبيه التمثيلى» حال حياة الناس ومعيشتهم بعد موت الممدوح، بحال مجرى الماء بعد انتهاء السيل الجارف حين ينزل بغزارة ويترك له مجرى وأثراً دليلاً على تأثيره وقوته - بجامع ترك الأثر فى كل.

وعلى هذا يكون التشبيه من «المركب العقلى بالمركب الحسى» ووجه الشبه عقلى أيضاً.

وفى ختام هذا الفصل لا يسعنا إلا أن نسجل «للطوفى» إلمامه بألوان التشبيه وأقسامه، جميعاً، وبيان فوائده البلاغية وأغراضه، وأركانه، وقيمة التعبير بالتشبيه، وننتقل إلى الفصل الثانى وموضوعه «الحقيقة والمجاز»:

* * *

(١) الإكسير ص ١٣٧، الجامع الكبير ص ٩٢. (٢) فوات الوفيات ج ١ ص ١٤٤.

(٣) الإكسير ص ١٣٧، وانظر ديوان الحماسة بشرح التبريزى ج ٢ ص ٣٩٠ لأبى تمام، وانظر حاشية المثل السائر ج ١ ص ٤١٣ ط الحلبي ١٩٣٩.

الفصل الثانى

الحقيقة والمجاز

والمجاز قسيم الحقيقة، وهو موضوع واسع استغرق أنواع المجاز جميعاً من لغوى، ومرسل، وحكمى، واستعارة وتشبيه وكناية، وقد قال عنه ابن جنى «اعلم أن أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة»^(١).

لذا فقد تناولوه العلماء بالبحث والدراسة، وكان موضع اهتمامهم وقد كانت الإشارات الأولى للمجاز عند علماء اللغة أمثال سيويه ت ١٨٠ هـ^(٢)، بمعناه الواسع باعثاً لجذب أنظار العلماء لبحثه، ودراسته من الناحية اللغوية والبلاغية، كما نجد ابن جنى ت (٣٩٢ هـ) يعقد باباً واسعاً تحدث فيه عن المجاز، وعن الفرق بين «الحقيقة والمجاز» وقال عنه: «إنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة وهى: الاتساع، والتوكيد، والتشبيه»^(٣).

أما من الجانب البلاغى ففعل أول من تكلم بلفظ المجاز هو أبو عبيدة ٢٠٨ هـ^(٤) وهذا لا يعنى أنه تناوله بالشكل العلمى عند علماء البلاغة المتأخرين، وإنما كان مقصود المجاز عنده تفسير المعنى وتأويله.

أما ابن قتيبة ت (٢٧٦ هـ)^(٥) فيتحدث بشكل أكثر تحديداً من سابقه فنراه يقول: «وللعرب المجازات فى الكلام ومعناها طرق القول ومآخذها، ففيها الاستعارة، والتمثيل، والقلب... إلخ ما جاء عنده.

(١) الخصائص جـ ٢، ص ٤٤٧.

(٢) الكتاب جـ ١ ص ١٠٨، ١٠٩ الأعلام الشتمرى، وانظر أثر النحاة فى البحث البلاغى ص ١١٥.

(٣) الخصائص جـ ٢، ص ٤٤٧، المصدر نفسه جـ ٢ ص ٤٤٢.

(٤) مجاز القرآن لأبى عبيدة جـ ١، ص ٥٦، ٥٧. (٥) تأويل مشكل القرآن ص ٢٠، ٢١.

ومن هذا يتضح أن «ابن قتيبة كان متفهماً لدلول المجاز حين عرفه بأنه طرق القول وماآخذه».

ومهما يكن من شئ فلا ننسى جهود الجاحظ ت (٢٥٥ هـ) ^(١) الذي عبّد الطريق أمام «ابن قتيبة»، ولعله أول من ذكر أن المجاز مقابلاً للحقيقة، وليس بمعنى التأويل والتفسير كأبي عبيدة.

ويذكر د. شوقي ضيف أن استعمال الجاحظ لكلمتي الحقيقة والمجاز في كتابه «الحيوان» يدخل في استعمال البلاغيين المتأخرين، فقد استعملها بمعناها الدقيق، كما بحث المجاز والحقيقة ضمن موضوع الاستعارة وهي جزء من المجاز ^(٢)، على طريقة ابن المعتز ^(٣)، وأبي هلال العسكري ^(٤).

والحقيقة أن هناك نظرات واسعة في تقسيم المجاز وما جرى عليه علماء البلاغة القدماء والمحدثون وقد أدلى «الطوفى» بدلوه فوجدناه يبدأ بتعريف الحقيقة والمجاز فيقول: ^(٥)

أما الحقيقة: فمشاركة بين ذات الشئ وماهيته، كقولنا: حقيقة الإنسان حيوان ناطق، وبين ما يقابل المجاز، وهو اللفظ المستعمل في موضوعه المتخاطب به عند إرادة التخاطب فيتناول اللغوية، كالصلاة، للدعاء، والشرعية كذات التحريم والتحليل والعرفية: كالدابة، لذوات الأربع.

وأما المجاز: فهو اللفظ المستعمل في غير موضوعه الأصلي، لاشتراكهما في وصف مشهور، كالأسد للشجاع، والحصار للبليد، والبحر للعالم والجواد، تحصل المشابهة في الشجاعة والبلادة، والكثرة، وتسمى هذه المشابهة العلاقة المجوزة وتتعدد أصناف المجاز بحسب تعدد جهات العلاقة وقد حددها الطوفى ^(٦) في عشرة أصناف تدخل كلها في المجاز المرسل.

(١) الحيوان جـ ٥، ص ٤٢٦. (٢) البلاغة تطور وتاريخ ص ٦٥ دار المعارف.
(٣) البديع ص ٣، ٤. (٤) الصناعتين ص ٢٧٤، ٢٧٥.
(٥) الإكسير ص ٦٠. (٦) الإكسير ص ٦٠، والجامع الكبير ص ٣٠ وما بعدها.

وبعد أن عرض «الطوفى» لأمثلة كثيرة من المجاز المرسل وعلاقاته المختلفة أردف هذا بقوله: إن هذا ما ذكره بعضهم^(١) وزعم أنه المشهور ثم يقول «الطوفى»^(٢) وزاد ابن الأثير^(٣) وجوهاً أخرى، ومن هذه الوجوه الزيادة فى الكلام لغير فائدة، نحو قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، أى: فبرحمة و(ما) زائدة لا معنى لها.

ويتصدى «الطوفى» بالرد على ابن الأثير^(٤) بقوله: وهذا وهم قبيح لاسيما من مثله المتضلع من علم البيان، فإنَّ فائدة (ما) هاهنا تعديل أجزاء الكلام والتسوية بين صدر الآية وعجزها، أى التناسب والتلاؤم بين أجزاء الكلام، فلا تكون جملة طويلة وأخرى قصيرة أو أكثر قصراً، ثم يضيف «الطوفى» قائلاً: «وقد منع «ابن السراج»، مع آخرين من النحاة والأصوليين، أن يكون فى القرآن زائد لا معنى له، لأن ذلك عيب، وهو حق وكل ما توهمت زيادته منه ففائدته ما ذكرناه من تعديل العبارة»^(٥). هذا وقد رأى سيبويه أن الزيادة فى هذه الآية للتأكيد^(٦) والاتساع، ولاشك أن ابن «جنى» قد أفاد منه^(٧).

أما الرافعى^(٨) فيذهب إلى أن الكلمات التى يظن أنها زائدة فى القرآن الكريم، كما يقول النحاة، فإنَّ فيه من ذلك أحرفاً كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾، بأن (ما) زائدة أى فى الإعراب فيظن من لا بصر له أنهما كذلك فى النظم ويقيس عليه مع أن فى هذه الزيادة لوناً من التصوير لو هو حذف من الكلام لذهب

(١) يقصد البحرانى فى أصول البلاغة ص ٥٨، ٥٩ تحقيق د. عبد القادر حسين، نشر دار الشروق.

(٢) الإكسير ص ٦٢. (٣) الجامع الكبير ص ٢٥.

(٤) الجامع الكبير ص ٢٨، ٢٩. (٥) الإكسير ص ٦٢.

(٦) الكتاب ج ٢ ص ٣٠٨، ٣١٠ الأعلام الشتمرى، وانظر أثر النحاة فى البحث البلاغى ص ١١٧ وما بعدها. (٧) الخصائص ج ٢ ص ٤٤٢، ٤٤٧.

(٨) إعجاز القرآن ص ٢٢ للرافعى بيروت لبنان دار الكتاب العربى.

بكثير من حسنه وروعته، فإن المراد من الآية، تصوير بين النبي ﷺ لقومه، وإنَّ ذلك رحمة من الله، فجاء هذا المد في (ما) وصفاً لفظياً يؤكد معنى اللين ويفخمه، وفوق ذلك فإن لهجة النطق به تشعر بانعطاف وعناية لا يتبدأ هذا المعنى بأحسن منهما في بلاغة السياق، ثم كان الفصل بين الباء الجارة ومجرورها، وهو لفظ «رحمة» مما بلغت النفس إلى تدوير المعنى، وينبه الفكر على قيمة الرحمة فيه، وذلك كله طبعى فى بلاغة الآية.

وعلى هذا فإن اعتبار الزيادة فى القرآن الكريم، إنما هو نقص يجعل القرآن عنه^(١). ولا يفوتنا أن نسجل تراجع ابن الأثير عن رأيه فى المثل السائر بعد أن ذكر ذلك فى الجامع الكبير^(٢).

ولا يسعنا إلا أن نسجل للطوفى إعجابنا فيما ذهب إليه حيث إنه ناقش هذه المسألة بفكر واع وعقلية أصولية فاهمة مما يجعلنا نتجه إلى احتسابها فى ميزان البلاغة والنقد له.

ومن المجاز ما ذكره «الطوفى» فى قوله تعالى: ﴿وَالصُّبْحُ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ [التكوير: ١٨]^(٣) وعدّه من وجه آخر من وجوه المجاز، وهى ضمن شواهد الاستعارة كما عرفت عند البلاغيين.

ويعلق الطوفى على الآية الكريمة بقوله: «إذ هو أبلغ وأظهر وأحفظ ممن انتشر، لتضمنه تشبيه الليل بالجسد الكثيف المظلم والصبح بظهور النفس اللطيف المشرق، لصدوره عن النفس المشرقة عقلاً، وأيضاً تشبيه انتشار الصبح شيئاً فشيئاً بظهور النفس كذلك»^(٤).

وكما هو واضح من تعليق «الطوفى» فإننا نرى أنه يدخل ضمن شواهد الاستعارة.

(١) إعجاز القرآن ص ٢٢ للرافعى بيروت لبنان دار الكتاب العربى.

(٢) المثل السائر جـ ٢ ص ٩٤ ، ٩٥ ، وانظر الجامع الكبير ص ٢٨ ، ٢٩ .

(٣) الآية التى قبلها ﴿والليل إذا عسعس﴾ . (٤) الإكسير ص ٦٦ .

كما نرى «الطوفى» يذكر نوعاً آخر من المجاز قال فيه: «واعلم أنه إنما يعدل إلى المجاز» للاتساع والتشبيه والتوكيد^(١) نحو قوله تعالى: ﴿وَأَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٥]، فاتسع بزيادة الرحمة في أسماء الجهات وشبهها بالمظروفات وأكد بتعبيره ما لا يدرك حساً، مدركاً به كقول القائل: لو تشخص المعروف لرأيتموه حسناً، ولو تشخص المنكر لرأيتموه قبيحاً، فمتى عدت هذه الأوصاف تعينت الحقيقة، لأصالتها وعدم الفائدة في العدول عنها^(٢)، وقد سبق الجميع إلى هذه الفكرة سيويه في الكتاب^(٣)، وهذه الفكرة هي العدول إلى المجاز للاتساع والتشبيه والتوكيد، قد ذكرها بإفاضة «ابن جنى» في الخصائص^(٤).

والحقيقة إن هذا الشاهد يعد ضمن الاستعارة التبعية في الحرف وهو ما عليه العلماء.

ولكن يؤخذ على «الطوفى» في تناوله للمجاز أنه خلط بين أنواع المجازات في مبحث واحد، دون «فصل» بينهما، سواء كان منه اللغوى والاستعارة أو الكناية، التي وردت عنده ضمن الإرداف، الذى عرف عند الأصوليين بهذا الاسم، وهذا بخلاف ما عليه علماء البلاغة المتأخرون^(٥)، ولكن الإنصاف يحتم علينا أن نقول إنه عرّف كل نوع بتعريفه العلمى المعروف عند العلماء المتأخرين، إلا أننا نلتمس للطوفى عذراً لأنه سار على عادة علماء عصره وما جرى عندهم بعدم التحديد الدقيق والفصل بين أنواع المجاز، وإلا كان قد فصل كل موضوع على حده، لأن هذه طريقة الأدباء الذين يتعدون عن التقسيمات العقلية وغيرها، ونذكر منهم ابن الأثير^(٦) والبحرانى^(٧) وابن

(١) الإكسير ص ٦٦، وانظر الخصائص لابن جنى ج ٢ ص ٤٤٢، والمثل السائر ج ٢ ص ٨٥.
(٢) الإكسير ص ٦٦، الخصائص ج ٢ ص ٤٤٧، ٤٤٨، وهذه الفكرة استمدتها «ابن جنى» من استاذة أبى على الفارسى ونقلها عنه الطوفى.
(٣) الكتاب ج ٢ ص ٣٠٨، وانظر أثر النجاة ص ١١٧. (٤) الخصائص ج ٢ ص ٤٤٧، ٤٤٨.
(٥) الإيضاح ج ١ ص ٣٩٢، وما بعدها بيروت. (٦) الجامع الكبير ص ٢٨، ٢٩.
(٧) أصول البلاغة ص ٥٧.

أبى الأصبع^(١) الذين كانوا امتداداً لجهود عبد القاهر^(٢).

وإذا كان هذا صنيع «الطوفى» ومن سبقوه، فإننا لا ننسى من العلماء السابقين إلى بحث المجاز ودراسته، الإمام عبد القاهر الجرجاني ت ٤٧١ هـ، فنجده قد أحكم أساسه وشيد بنيانه، ووضع حدوداً علمية وضوابط لكل من الحقيقة والمجاز، فنفت فيه من روحه وفكره وعلمه ونفذ إلى أعماقه، فقد وضع تعريفاً جامعاً مانعاً للمجاز ولعله أول تعريف علمي لهذا المبحث يخرج عن دائرة التأويل والتفسير بخلاف ما درج عليه السابقون، فجاء نسيج وحده.

فقد حدّه وعرفّه بقوله: «واعلم أن كل واحد من وصفى المجاز والحقيقة إذا كان الموصوف به المفرد غير حدّه إذا كان موضوعاً به الجملة، وإنّا نحدّهما في المفرد، كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع الواضع، وإن شئت قلت: في مواضعه - وقوعاً لا يستند فيه إلى غيره فهي حقيقة - وهذه عبارة تنتظم الوضع الأول وما تأخر عنه كلغة تحدث في قبيلة من العرب أو في جميع العرب أو في جميع الناس مثلاً^(٣).

وأما المجاز: فكل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثانى والأول فهي مجاز، وإن شئت قلت: كل كلمة جزت بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له من غير أن تستأنف فيها وضعاً لملاحظة بين ما تجوز بها إليه وبين أصلها الذى وضعت له في وضع واضعها فهي مجاز^(٤).

هذا وقد اتسم هذا الفصل بتناول الطوفى لجميع أنواع المجاز ما عدا «المجاز العقلى»، كذلك ما ظهر في مصطلحاته من المنطق والأصول، وليس هذا بغريب على عالم مثله، الذى يعد من أعلام هذا الاتجاه.

هذا وننتقل مع «الطوفى» إلى الفصل الثالث وموضوعه الاستعارة.

* * *

(١) بديع القرآن ص ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧ تحقيق د. حنفى شرف نهضة مصر الفجالة.

(٢) أسرار البلاغة ص ٣٠٣ وما بعدها ط المنار. (٤) المصدر السابق ص ٣٠٤.

الفصل الثالث:

«الاستعارة»

الاستعارة فن من فنون القول، وأسلوب رقيق جميل، يوصلك إلى غرضك، في تصوير بارع، مع إيجاز في اللفظ، وتأثير في النفس.

حين نتخيل من هذا التركيب صورة جديدة، وما تحمله من تشبيه خفى، مستور قد نُسى وجحد، وهى رياض القول التى ينعم الشعراء والأدباء فى مجالها الواسع، فينسجون أخیلتهم التى يطرب منها السامع وتنتعش بها روحه.^(١)

ويقول عنها عبد القاهر أنها أمدٌ ميداناً، وأشدُّ افتناناً، وأوسع سعةً، وأبعد غوراً، من أن تجمع شعبها وشعوبها، وتحص فنونها وضروبها^(٢) ثم تحدث عن خصائصها وقال: «إنها تعطيك الكثير من المعانى، باليسير من اللفظ، حتى تخرج من الصدفة الواحدة عدة من الدرر، ويجنى من الغصن الواحد أنواعاً من الثمر، . . . وإن شئت أرتك من المعانى اللطيفة، التى هى خبايا العقل، . . . وإن شئت لطفت الأوصاف الجسمانية، حتى تعود روحانية لاتنالها إلا الظنون»^(٣).

والاستعارة كغيرها من فنون القول، لها أغراض تختلف سموها وضعة، وعظمة، واحتقاراً، ويذكر «الطوفى»^(٤): «أن الاستعارة أشرف وأبلغ من حقيقتها، وذلك ثابت بالذوق السمعى، والادراك الطبعى، والنقل الإجماعى عن أهل هذا الشأن، وسببه: إثبات حكم الأقوى للأضعف باثبات الأسدية لزيد، واستعمال النار للشيب وأبلغ الاستعارات: ما كان التشبيه الحقيقى فيها أشد خفاءً، كقول ابن المعتز: ^(٥)

(١) نظرات فى البيان ص ١٦١، د. الكردى ط السعادة.

(٢) أسرار البلاغة ص ٣٣، ٣٢ ط المنار.

(٤) الاكسير ص ١١٠.

(٣) المصدر نفسه ص ٣٢-٣٣.

(٥) انظر الدلائل ص ٣٤٦، نهاية الإيجاز ص ٩١، الجامع الكبير ص ٨٤، وأصول البلاغة ص ٦٩،

الإكسير ص ١١٠.

أثمرت أغصان راحته

لجنة الحسن عنباً

فاستعار الإثمار للظهور، والأغصان للأصابع، والاجتناء للطلب والعناب للأنامل المخصصة، فلو أظهر التشبيه، بأن قيل: ظهر من أصابع يده التي هي كالأغصان أن لطالبي الحسن شبه العناب لطال الكلام ورك، وزال رونقه.

ويضيف «الطوفى» على مقاله أن شرط حسن الاستعارة: المبالغة في التشبيه، مع الإيجاز، ومثل لذلك وعلق على ما مثل^(١).

ومن أقسام الاستعارة التي وردت عند الطوفى وأولاهها عنايته «الاستعارة المرشحة والمجردة».

الاستعارة المرشحة والمجردة:

والاستعارة المرشحة عرفها البلاغيون بأنها هي التي قرنت بما يلائم المستعار منه (المشبه به) زائداً عن القرينة.

أما تعريف الاستعارة المجردة فهي التي قرنت بما يلائم المستعار له، وقد ذكر، «الطوفى» لكل منها أمثلة مستقلة، لكنه جمع بين الترشيح والتجريد، في بيت زهير ابن أبى سلمى شاهداً على هذا القسم قوله:

لدى أسدٍ شاكى السلاحِ مُقَدَّفٍ له لبدٌ أظفاره لم تُقَلِّمِ^(٢)

فنجد أنه شبه الإنسان الشجاع بالأسد، وحذف المشبه وهو الإنسان على سبيل الاستعارة التصريحية، وهو تجريد حيث أتى بالوصف الملائم للمستعار له، وهو الإنسان «شاكى السلاح».

أما قوله «له لبدٌ أظفاره لم تقلم» «ترشيح لأنه وصف يلائم للمستعار منه وهو الأسد».

ووجه الشبه بينهما: أى بين المشبه والمشبه به. . الشجاعة والقوة.

(١) الأكسير ص ١١٠.

(٢) ديوان زهير ص ٢٣ ط الهيئة العامة للكتاب.

ويناقش «الطوفى»^(١) هذا الشاهد فيقول: «ولو راعى جانب المستعار منه لقال: وافى المخالب أو دامى البرائن».

نعم راعى جانبه فى قوله: «له لبد أظفاره لم تقلم» فجمع بين الترشيح والتجريد فى بيت واحد»^(٢).

وأرى أن هذه الاستعارة اجتمع فيها الأمران، مايلائم التجريد، ومايلائم الترشيح، وليس هناك ما يمنع أن يؤخذ فيها بالاعتبارين طالما أنهما قد استوفيا شروطهما، وهو ما يخیل إليه ونوافق «الطوفى» فيما ذهب إليه، لوجهته.

وقد سار عليه الخطيب القزوينى فى إيضاحه:

ومن أقسام الاستعارة التى وردت عند «الطوفى».

الاستعارة التبعية، فى الأفعال والحروف والصفات.

وقد ذكر الطوفى لها أمثلة إلا أنه قال: «وفى الحروف كإقامة بعضها مقام بعض نحو قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ﴾ [المطففين: ٢٨] أى منها وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسِرُّنَّاهُ بِلِسَانِكَ﴾ [مريم: ٩٧] أى عليه، وقوله تعالى: ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩] أى عنه.

وذكر أن هذه الشواهد من باب المجاز، وليس من باب الاستعارة وحيثه فى ذلك أنه لا تشبيه فيه^(٣) حيث ذكر فى بداية حديثه أنها إقامة حرف مكان الآخر، فعلى هذا يكون النقل مجازيا وليس هناك اختلاف بين ماذهب إليه الطوفى، ورأى الجمهور فى أن النقل جائز ومجاز، إلا أن نظرة الجمهور أشمل من نظرة الطوفى حيث إنه اعتبر النقل مجازا لغويا فقط، وإنما ذهب الجمهور^(٤) إلى جواز نقل الحرف، أو معنى

(١) الأكسير ص ١١٢، وانظر الايضاح ص ٤٣٤ بيروت.

(٢) الأكسير ص ١١٢، وانظر نهاية الايجاز ص ٩٢، الايضاح ص ٤٣٤.

(٣) الأكسير ص ١١٣، لعله يرى أن الاستعارة فى الحرف ليست قائمة على التشبيه، والحقيقة غير ذلك،

حيث إن الاستعارة فى الحرف تبعية، وعلى ذلك تكون قائمة على تشبيه عمل الحرف، أو متعلقة بما كان حقه أن يدخل عليه.

(٤) الايضاح ص ٤٢٩ بيروت.

الحرف أو متعلق معنى الحرف بدلا من الآخر .

وقد ذكروا شواهد من القرآن الكريم مستدلين على هذه الآراء، لذلك فرأى «الطرفي» مجانب للصواب، ونؤيد ما أرتأه جمهور العلماء من أن الحروف تستعار بواسطة متعلقات معانيها التي هي المفهومات التي يعبر عنها عند تغيير الحروف مثل معنى الظرفية في الحرف (في)، فتلك المتعلقات لوازم لمعاني الحروف، فالمتعلق هو المعنى الكلى الذي استلزمه معنى الحرف»^(١).

والدليل على ما سبق قوله تعالى: ﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]. فلفظ «في» موضوع لتلبس الظرف بالمظروف، مثل النقود في الخزينة فإذا كان مابعد «في» يصلح لأن يكون ظرفا حقيقيا لما قبلها كانت «في» مستعملة فيما وضعت له، أما إذا كان مابعدا لا يصلح لأن يكون ظرفا لما قبلها فتكون مستعملة في غير ما وضعت له والحرف «في» لا يصلح في هذه الآية لأن يكون ظرفا، فجذع النخلة لاتصلح أن تكون ظرفا للمصلوبين، لكن لما كانت الجذوع متمكنة من المصلوبين تمكن الظرف من المظروف ساغ استعمالها فيه على سبيل الاستعارة^(٢) فالاستعارة هنا تبعية نظرا لمتعلقات معانيها ولكن وجه التوفيق بين ماذهب إليه الجمهور، وما رآه «الطوفى» هو أن مجرد نقل الحرف من معنى إلى معنى، أصبح مجازا وأرى أنه من باب المجاز اللغوى وهو أوسع من أن نغلقه في وجه الاستعارة حيث إن الاستعارة جزء من المجاز^(٣) وتندرج تحت لواءه، لذلك نلتمس للطوفى العذر، حيث اتجه هذا الاتجاه كل من الإمام عبد القاهر الجرجاني في أسرار البلاغة^(٤) والعلوى في طرازه^(٥)، وربما نظر «الطوفى» إليها بنظرة أوسع، من إجراء التشبيه، أو لأنها لايتحقق فيها إجراء التشبيه كما في باقى الاستعارات. والله أعلم.

(١) مفتاح العلوم ص ١١١ دار البار مكة المكرمة، وانظر نظرات في البيان ص ٢٠٢ . د. الكردى ط السعادة .

(٢) البيان فى ضوء أساليب القرآن ص ١٧٢ د. لاشين، ط دار المعارف .

(٣) علوم البلاغة للمراغى ص ٢٦٣ دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الثانية .

(٤) أسرار البلاغة ص ٢١، ٢٢ ط المنار . (٥) الطراز ج ١ ص ٣٧٧ للعلوى ط دار الكتب العلمية بيروت .

وعلى هذا فوزان هذه الآية وزان الآيات التي أوردها الطوفى فنجد فى قوله تعالى :
﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ﴾ أى منها .

فالعين : هنا المقصود بها عين الماء ، بدليل وجود كلمة «يشرب» المقربون ، فنجد أن
الاستعارة جرت فى حرف (الباء) .

ولهذا الحرف وهو «الباء» معان كثيرة^(١) فتأتى بمعنى من «التبعية» كقوله تعالى :
﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ﴾ [المطففين : ٢٨] أى منها ، وقوله تعالى : ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ
بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الانسان : ٦] أى منها . كذلك تأتى (الباء) فى معنى (عن) كقوله :
﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾ [الفرقان : ٥٨] أى عنه ، كما جاءت (الباء) مرة ثالثة بمعنى
(على) التى تفيد الاستعلاء كقوله تعالى : ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ
وَتُنذِرَ بِهِ قَوْمًا لُّدًّا﴾ [مريم : ٩٧] أى عليه - والمقصود أننا يسرنا القرآن الكريم وسهلناه
على لسانك^(٢) .

ومما تقدم يتضح أن الاستعارة التبعية تجرى فى معنى الحرف كما ظهر ذلك من
عرض الشواهد القرآنية ، سواء منها ما جاء عند «الطوفى» أو ما استشهدنا به ، ولذلك
فإن هذه الاستعارات وقعت فى معانى الحروف وفى متعلقاتها كما ذهب إلى ذلك
جمهور علماء البلاغة .

أنواع الاستعارة

ويذكر «الطوفى» أن الاستعارة نوعان :^(٣)

جيد يجب استعماله ، وتوحيه ما أمكن ، وردىء يجب اجتنابه ما أمكن .

أما الأول : فهو ما اشتد الامتزاج والتناسب والتشابه فيه بين المستعار له والمستعار
منه ، وذكر له شواهد قرآنية وأخرى عربية .

(١) جامع الدروس العربية ، للشيخ مصطفى الغلايينى ج ٣ ص ١٦٩ ط بيروت صيدا .

(٢) جامع الدروس العربية ج ٣ ص ١٦٩ . (٣) الاكسير ص ١١٣ .

أما الثانى: فما كان ارتباط التناسب بينهما بعيدا، ويناقش الطوفى ما ذكره «ابن الأثير»^(١) من قول أبى تمام^(٢):

يَوْمَ فَتَحَ سَقَى أَسْوَدَ الضَّوَاحِي كُثِبَ الْمَوْتِ رَائِباً وَحَلِيباً
وعابه وبالع في تقيحه من وجهين:^(٣)

أحدهما: أن الكُثْب: هى الألبان، واحدها كُثْبَة، والمُشَابَهَة بين الموت واللبن بعيدة، ثم لم يكفه ذلك حتى جعل منها رائبا وحليبا.

الثانى: أن من شأن الموت أن يستعار له مايكره، لامايستطاب ويرى «الطوفى» أنه جار فى هذا، وجار على أبى تمام فإن هذه الاستعارة فى غاية العلو، وليست فى غاية السقوط، كما زعم «ابن الأثير»^(٤)، وذلك لأنه لاخلاف أن الموت مستعار فيه اسم السقى والتجريح كقول القائل:^(٥)

أَسْوَدُ شَرَى لَأَقْتَ أَسْوَدَ خَفِيَةٍ تَسَاقُوا عَلَى حَرْدِ دَمَاءِ الْأَسَاوِدِ
فأبو تمام استعار لفظ السقى فى سياق ذكر الموت، ثم لما رأى أن بعض بنى هذه الحرب اخترم فى أوائلها سريعا، وبعضهم تراخى عنه الموت وابطأ إلى آخر الحرب، ثم وافاه، ورأى «أن أشبه الأشياء بحالهم سرعة وإبطاء: اللبن الحليب والرائب، لأنه يُسمى حليبا عقيب حلبه، ورائبا إذا تراخى عن زمن حلبه، فاستعار لفظ اللبن لمناسبة حال بنى هذه الحرب صفة الحليب، والرائب فى التعقيب والتراخى، ولعمري إن هذا تصرف حسن، وقريحة جيدة وإن الله يأمر بالعدل»^(٦) وأما قوله: إنما يستعار للموت، مايكره لا ما يستطاب، فجوابه النقض مستدلا على ذلك بقول الحماسى:

(١) الجامع الكبير ص ٨٨.

(٢) البيت من قصيدة يمدح بها أبا سعيد محمد بن يوسف الثغرى ومطلعها:

من سجايا الطلول أن لاتنجيا فصواب من مقلة أن تصوبا

انظر ديوان أبى تمام ج ١ ص ١٧٠.

(٣) الإكسير ص ١١٥. (٤) الجامع الكبير ص ٨٨.

(٥) قاله الأشهب بن رميلة، اللسان مادة: حرد. (٦) الإكسير ص ١١٥.

سَقَيْنَاهُمْ كَأْسًا سَقُونَا بِمِثْلِهَا وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْمَوْتِ أَصْبَرَا
والكأس ظاهرة في الخمر، وهى ما يستطاب غاية الاستطابة ولهذا رتب على شربها
الحدّ، زجرا عنها، فلان قال: إنها استعارة هنا بجامع ما يلحق السكران من غيبة
السكر المشبهة لغيبة الموت، قلنا: وأبو تمام استعار لفظ اللبن، لأنه جعل أحد القسمين
رائبا، وفي الرائب حموضة أو مزوزة مستكرهة، ولما سبق من مناسبة التراخي، وذكر
الحليب لما ذكرنا من مناسبة السرعة^(١)

وقال «الطوفى» من ذلك أيضاً قول أبى تمام: (٢)

وَتَقَاسَمَ النَّاسُ السَّخَاءَ مُجَذِّدَا وَذَهَبْتَ أَنْتَ بِرَأْسِهِ وَسَنَامِهِ
وَتَرَكْتَ لِلنَّاسِ الْإِهَابَ وَمَابَقَى مِنْ فَرْتِهِ وَعُرُوقِهِ وَعِظَامِهِ
قال: فاستعار للسخاء رأسا وسناما وإهابا وعروقا وعظاما وما قنع بذلك حتى
استعار له فرثا، فصار السخاء جملا على الحقيقة ويعقب «الطوفى» على ما قاله «ابن
الأثير»^(٣) فيقول: قلت: «وهذا ليس بقادح في الاستعارة، لأنه استعار محسوساً
لمعقول. والجمل من أشهر المحسوسات عند العرب، وكانوا به أكثر تمثيلا، لهذا لما
سأل بعض خلفاء السلف الفرزدق من أشعر الناس؟ قال: إنما مثل الناس، كمثلي
الجزور يجر، فأخذ امرؤ القيس سنامه، والنابعة الذبياني لبه، وجاء زهير فأكل من
أطايب لحمه، وجئنا نحن فلم نلق الا الفرث والدم. وأظن أبا تمام بلغته هذه القضية
فنقلها من الشعر إلى السخاء، لكونهما معنيين، ولم يعب أحد على الفرزدق ويقل له
جعلت الشعر جملا على الحقيقة، والاستعارة في الحقيقة هى التشبيه فى المعنى.
وساق «الطوفى» من هذا أيضاً قول «ابن الأثير» فى قول بعضهم:

(١) الإكسیر ص ١١٥، ١١٦.

(٢) من قصيدة يمدح بها أبا سعيد الثغرى، وفى الديوان: مجزأ بدلا من مجزرا، وهما بمعنى واحد ديوان
أبى تمام. ص ٢٩٨، والإهاب الجلد، والفرث: ما فى الكرش من السرجين، وانظر الجامع الكبير ص

(٣) الإكسیر ص ١١٦.

٨٩، والإكسیر ص ١١٦.

إلى ملكٍ من أئكةِ المجد لم يزلْ على كيدِ المعروفِ من نيله بردُ
يقول «الطوفى» بان «ابن الأثير» قال إن فى هذا البيت استعارتين بعيدتين، لكن
استعارة الأئكة للمجد أقرب من استعارة الكبد للمعروف.

ويعلق «الطوفى» على كلام «ابن الأثير» فيقول: «ومن له أدنى ذوق يعلم أن هذه
استعارة جيدة لا بأس بها»^(١).

ويردف حديثه بقوله: «والحق أن مراتب الاستعارة: عليا ووسطى، وسفلى، وهذه
الأمثلة التى ذكرها وعابها، كلها وسطى.

من العرض السابق، نجد أن «الطوفى البغدادي» عالج الشواهد التى وردت عند
«ابن الأثير» وقد كانت من الاستعارات المعيبة، إلا أنه خرجها بذوقه الأدبى الرفيع
وأسلوبه الرائق، فعالجها بتحليلات أدبية جيدة، فى محاولة لاستخراج الاصداف من
لآلئها بما يتوافق مع الذوق الأدبى والمنطق، وقد وفق فى الجمع بين الحسنيين، الذوق
والفكر العلمى الناضج، مما يجعلنا نسجلها له فى ميزان البلاغة والنقد لأنه حول
الاستعارات من النقيض إلى نقيضه فأخرجها من رتبة الرداءة إلى رتبة العلو والقوة،
وانتصر لشاعر عريق من فحول الشعراء العباسيين، وليس معنى هذا، أن أبا تمام ليس
لديه استعارات ردية مطرحة، بل ذكرت كتب الموازنات النقدية له أمثلة رديئة.

«ومنها على سبيل المثال لا الحصر - الموازنة بين أبى تمام والبحترى للآمدى،
والوساطة بين المتنبى وخصومه لعلى بن عبد العزيز الجرجانى وكذلك كتب النقد التى
تعنى بمثل هذه الموازنات.

إلى هنا ينتهى هذا الفصل، وننتقل إلى الفصل الرابع وموضوعه الكناية
والتعريض.

(١) المصدر السابق ص ١١٧.

الفصل الرابع:

«الكناية والتعريض»

والكناية فن من فنون التعبير توخاه العرب استكثاراً للألفاظ التي تؤدي ما يقصد من المعانى، وبها يتنوعون فى الأساليب، ويزينون ضروب التعبير، ويكثرون من وجوه الدلالة، وليس بالخفى ما للكناية من فضيلة إلباس المعقول فى ثوب المحسوس، أترك تشاهد لطف التعبير ورقة التصوير إذا تأملت قول النبى ﷺ وقد كنى عن النساء بالقوارير فى قوله لأنجشه وهو يحدو بنسائه «رفقا بالقوارير»، فضلاً عما جاء فى الشواهد القرآنية والعربية.

والكناية تكون حسنة إن جمعت بين الفائدة ولطف الإشارة وقد اتفق العلماء على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح لأن الانتقال فى المجاز من الملزوم إلى اللازم، فهو كدعوى الشئ ببيئة، وفى الكناية من اللازم إلى الملزوم. «والطوفى البغدادى» قام ببحث الكناية والتعريض والإرداف، بحثاً جيداً، ألم فيه بجميع أقسامه وأشكاله وتعريفاته. إلا أننا نقف معه فيما ذكره من باب الكنايات القبيحة التى ظهرت عنده.

الكنايات القبيحة

يعرفها بقوله: «والقبيح منها: ما أخفى لفظه، وظهر معناه، لدلالة عقل، أو عرف، كقول المتنبى^(١):

إِنِّى عَلَى شَغْفِي بِمَا فِى خُمْرِهَا . . . لأَعْفَ عَمَّا فِى سِرَآوِيلَاتِهَا
ويعلق الطوفى على هذا البيت بقوله: «فالتصريح بهذا خير من الكناية عنه، إذ كل

(١) ديوانه ج ١ ص ٢٢٥ من قصيدة يمدح بها المتنبى أبا أيوب أحمد بن عمران ومطلعها:

سرب محاسنه حرمت ذواتها . . داني الصفات بعيد موصوفاتها.

وانظر الإكسير ص ١٢٩.

أحد يعلم أن الإشارة بما في سراويل المرأة إلى ما تخفيه، وأين هذا من قول الشريف الرضى: (١)

أحنُّ إلى ما تُضمِرُ الخمر والحلى وأصدفُ عما في ضمَّانِ المآزرِ
فالكناية في بيت المتنبي قوله (بما في سراويلاتها) كناية عن الاستمتاع، ولكنه لم يوفق في اختيار اللفظ مما يجعل الكناية غير وافية بالغرض، في أنصع عبارة وأنظفها، لتزيه اللسان عما يستقبح ذكره لقرب تخيله للذهن بسببها.

بينما نرى الكناية في بيت «الشريف الرضى» في قوله (مافى ضمان المآزر) عن مكان الاستمتاع، وهى كناية قد وفّت بالغرض حين بعدت بالذهن عن المستقبح (٢)
فإن المعنى الذى قصده الشريف عبر عنه بالطف وأحسن وأبين ما يكون من الكنايات.

وقد اتفق «الطوفى» (٣) مع «ابن الأثير» فى قبح كناية المتنبي، واستحسان كناية الشريف الرضى، وفى هذا يقول «أبن الأثير» (٤) وبهذا نعلم فضلب الشاعرين أحدهما على الآخر، وذلك إذا أخذنا معنى واحدا فصاغه أحدهما فى صياغة مفردة عن صياغة الآخر.



(١) هذا البيت من قصيدة يمدح بها أباه ويستهلها بقوله:

بغير شفيع نال عفو المقادر أخو الحمد لامتنصرا بالمعاذر.

(٢) نظرات فى البيان ص ٢٨٣ د. الكردى ط السعادة.

(٣) الإكسير ص ١٢٩. (٤) الجامع الكبير ص ١٦٦.

القسم الثاني: البديع

المبحث الأول: البديع عند الطوفى

المبحث الثاني: البديع بين العرضية والذاتية

المبحث الأول:

البديع عند الطوفى

من الأمور المقررة أن ألوان البديع لا تقتصر فى بحثها إلى الإفاضة فى الدراسة والتحليل كما تفتقر إليه فنون «المعانى والبيان» فكل لون منها مستقل عن صاحبه، فدراسة الجناس مثلاً غير مرتبطة بدراسة الطباق، ودراسة المشاكلة غير مرتبطة بدراسة السجع، فليس فن منها مبنياً على فن، وليس فن منها قسماً لفن، وذلك بخلاف ألوان البيان التى نجدها متشابكة متضافرة، والاستعارة مبنية على التشبيه، والتمثيل قسم من التشبيه والمجاز منه مجاز فى الكلمة ومنه مجاز فى الحكم، والمجاز فى الكلمة ينقسم إلى مجاز مرسل واستعارة، والكناية أخت المجاز، وفى ذلك من الروابط بين هذه الفنون التى يتفرع بعضها عن بعض ويستلزم بعضها بعضاً، لذلك كانت مباحث البيان كأنها مبحث واحد^(١)، وكانت مباحث البديع كأنها مباحث متفرقة، توغل العلماء فى بحثها.

ومن هنا اهتم العلماء واسترسلوا فى المباحث البديعية وألوان البديع قبل أن يتوغلوا فى المباحث البيانية وصوره من استعارات ومجازات وكنيات. فإذا أضفنا إلى ذلك تلك الألوان الصارخة عند البديع التى استعرضها العلماء أخيراً حتى سميت تلك الفترة بعصر البديعيات التى نظموا البديع شعراً وجعلوا لكل بيت اسماً من أسماء البديع.

لذلك رأيت من التكلف الذى لا يعود بالفائدة على البحث أن أبسط دراسة واسعة لتتبع نشأة المباحث البديعية وتطورها حتى عصر الطوفى، لأن الدراسين جميعاً يعرفون

(١) البلاغة القرآنية ص ١٧٩ بتصرف.

أن هذه المباحث قد فاضت على جوانب الدراسات البلاغية، قبل القرن الخامس الهجرى الذى عاش فيه الجرجاني، ولذلك نجده لم يُشغل بدراسة البديع كما شُغل بدراسة البيان ومسائل النظم.

ومن المعروف أن دراسة البديع ليست معقدة، وإنما هى نظرات ترسل فى أعطاف الأساليب فتبين أوصافها فى غير عناء، وكأن فنونه تولد مكملة، فليست فى حاجة إلى مراحل تاريخية وظروف ثقافية تؤثر فى نموها وازدهارها كما هو الحال فى مسائل (علمى «المعانى و البيان»)^(١).

فإذا جاء الطوفى فى القرن الثامن الهجرى فى عصر اكتملت فيه العلوم ونضجت واستوت على سوقها، فسار فى دروب العلماء السابقين عليه، وانتفع بجهودهم، فجاءت مباحث البديع عنده ناضجة غير أنه أضاف لونا من ألوان البديع، زيادة على ما عليه العلماء السابقين عليه وهو الاستدراج باستثناء ابن الأثير^(٢) الذى ظهر عنده فى الجامع الكبير، وسبقه إليه الزمخشري^(٣).

وسوف نسلط الضوء عليه فى بحث تأثير بلاغة «الطوفى» فى العلوى فى كتابة الطراز.

أما موضوعاته الأخرى فقد قسمها إلى معنوية ولفظية، والمعنوية هى ثمانية:

- ١ - التخلص والاقتضاب.
- ٢ - المبادئ والافتتاحات.
- ٣ - تناسب المعنى وهو ثلاثة أضرب منها المطابقة، صحة التقسيم والجمع مع التقسيم.
- ٤ - فى الاقتصاد والإفراط والتفريط وهو ما عرف عند البلاغيين بالمبالغة، والتبليغ والغلو.
- ٥ - التضمين.
- ٦ - الاستدراج.
- ٧ - الإحصاء.
- ٨ - الأخذ والسرقة.

(١) البلاغة القرآنية ص ١٧٩ بتصرف.

(٢) الجامع الكبير ص ٢٣٥، والمثل السائر ج٢، ص ٢٥٤.

(٣) الكشف ج١ ص ١٢٧، البلاغة القرآنية فى تفسير الزمخشري ص ٥٦٤، ٥٦٥.

أما موضوعات البديع اللفظي عنده فهي سبعة:

١ - السجع والازدواج. ٢ - التجنيس ومعه الاشتقاق.

٣ - الترصيع. ٤ - الموازنة.

٥ - في رد العجز على الصدر.

٦ - الأعنات وهو ما عرف عند البلاغيين بلزوم مالا يلزم.

٧ - في تكرير الحرف الواحد.

وبهذا يعتبر «الطوفى» سار على تقسيم العلماء في البديع.

المبحث الثاني:

البديع بين العرضية والذاتية:

لعل أول من فتح الباب في العرضي والذاتي، هو السكاكي بتقسيمه علوم البلاغة إلى (معاني وبيان)، وجعله البديع من محسنات الكلام، وبهذه النظرة يكون قد فصل البديع فصلاً تاماً عن البلاغة، وجعلها محصورة في (المعاني والبيان)^(١)، وسار على هذا القزويني^(٢) فنراه يقول: «إن البلاغة في الكلام مرجعها إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، وإلى تمييز الكلام الفصيح من غيره، والثاني أعني التمييز منه ما يثبت في علم متن اللغة أو التصريف، أو النحو، أو يدرك بالحس، وهو ماعدا التعقيد المعنوي، وما يحتزر به الأول أعني الخطأ هو علم المعاني، وما يحتزر به عن الثاني أعني التعقيد المعنوي هو علم البيان وما يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال وفصاحته هو علم البديع^(٣)».

وبهذه النظرة صار البديع مجرد محسن وتابع للبلاغة وليس جزءاً أصيلاً منها. ولذا نجد البديع عند كل من السكاكي والقزويني وغيرهم من البلاغيين يقولون: «إن البديع عرضي لا ذاتي، مع أن كثيراً من ألوان البديع يقتضيها الحال، ويحتاج

(٣) المصدر السابق.

(٢) الإيضاح ص ١١.

(١) مفتاح العلوم ص ٢٠٠.

إليها الأديب في شعره ونثره.

ولكن النظرة التي أحاط «الطوفى» بها هذا العلم، كانت مختلفة، فهو لم يكن يرى ما رآه السابقون عليه، من أن البديع محسن عرضي، بل اكتفى بالصمت المطلق، حيث لم يعرفه، ولم يعتبره ذيلًا من ذيول البلاغة، بالإضافة إلى أنه اختار أكثر شواهد من القرآن الكريم، والقرآن لم تكن تأتي ألفاظه عبثًا أو عباراته نافلة دائماً تجيء في موضعها المحدد لها لتفيد فائدة ما يفتقر إليها في بيان معاني القرآن وأهدافه، فهو - إذن - ليس زينة أو ترفاً، وبذلك يكون عنده من مقتضى الحال، شأنه في هذا شأن علمي «المعاني والبيان».

ولذا نستطيع أن نقول إنه ربما جعله من التحسين الذاتي وليس العرضي، وسار على ذلك البهاء السبكي^(١) الذي صرح بأن البديع ذاتي لا عرضي حين قال: «يحتمل أن يراد بعد معرفة رعاية تطبيقه وضوح الدلالة، ويكون المراد هو قواعد يعرف بها وجوه التحسين ووجوه تطبيقه، والوضوح، ومعرفة التطبيق سابقاً على التحسين فيكون «المعاني والبيان» جزأين للبديع.

ويحتمل أن يراد قواعد يعرف بها بعد معرفة التطبيق والوضوح وجوه التحسين، فلا يكون المعاني والبيان جزأين للبديع بل مقدمتين له. وقد صرحوا بأن المراد هو الأول.

والحق الذي لا ينزع فيه منصف أن البديع لا يشترط فيه التطبيق ولا وضوح الدلالة، وإن كل واحد من تطبيقه الكلام على مقتضى الحال ومن الإيراد بطرق مختلفة، ومن وجوه التحسين قد يوجد دون الآخرين، وأدل برهان على ذلك أنك لا تجدهم في شيء من أمثلة البيان يتعرضون لاشتماله على التطبيق والإيراد، بل تجد كثيراً منها خالياً عن التشبيه، والاستعارة، والكناية، التي هي صراحة علم البيان.

(١) غروس الأفراح ج٤ ص ٢٨٣، ٢٨٤ مطبعة السعادة بمصر.

هذا هو الانصاف، وإن كان مخالفاً لكلام الأكثرين^(١).

وإننى أقف متحفظة فيما ذهب إليه «الطوفى» حيث إنه لم يصرح أن البديع ذاتى أو عرضى، كما أنه لم يناقش من تناوله خصوصاً أنه مسبوق بكل من السكاكى والخطيب القزوينى، وإنما أميل إلى أنه يعبر البديع ذاتياً وأنه من مقتضى الحال، شأنه فى ذلك شأن علمى المعانى والبيان، حيث إن البديع لم يكن ترفاً فى الأسلوب الأدبى، أو حلية تكون بمثابة الفصول التى يستغنى عنها، كما أنه لا يستغنى عنه فى الأساليب العربية، كما وردت صنوف منه فى الأسلوب القرآنى، وبهذا الدليل كانت حجة «ابن المعتز» فى الرد على من قال إن البديع قام على أيدي شعراء البديع من أمثال «مسلم بن الوليد»، و«أبى نواس» و«بشار»، ومن لف لفهم، وإنما كان موجوداً فى كتاب الله.

وقد أدرك قيمة البديع علماء منهم صاحب الطراز ت (٧٤٩هـ) وبين منزلته بين العلوم البلاغية فجعله رحيق علمى (المعانى والبيان) الذى تتركز فيه حلاوته ويتجمع فيه السكر، فهو خلاصة الخلاصة، وصفو الصفو.

* * *

(١) عروس الأفراح ج٤ ص ٢٨٣، ٢٨٤.

الباب الرابع:

التأثير والتأثر

التأثير: منابع الطوفى البلاغية

القسم الأول:

- ١- تأثير (ابن جنى) ت (٣٩٢ هـ)
- ٢- تأثير (ابن سنان) الخفاجى» ت (٤٦٦ هـ)
- ٣- تأثير (عبد القاهر الجرجانى) ت (٤٧١ هـ)
- ٤- تأثير (ابن الأثير) ت (٦٣٧ هـ)

ينابيع بلاغة الطوفى

جاء «الطوفى» فى القرن السابع الهجرى فوجد البلاغة قد خُطت خطوات كبيرة، وبحثت مسائلها المختلفة، وتضافرت الجهود فى بناء صرحها وإرساء قواعدها منذ أن بدأت مسائل متفرقة فى كتب الأوائل ككتاب (معانى القرآن) «للفراء» ت (٢٠٧ هـ)، وكتاب (مجاز القرآن) «لأبى عبيدة» ت (٢٠٨ هـ)، وكتب «الجاحظ» ت (٢٥٥ هـ) لا سيما (البيان والتبيين) و(الحيوان)، وكتاب (تأويل مشكل القرآن) «لابن قتيبة» ت (٢٧٦ هـ) وكتاب (الكامل «للمبرد» ت (٢٨٥ هـ)، وكتاب «عيار الشعر» لابن طباطبا» ت (٣٢٢ هـ)، و(نقد الشعر) «لقدامة بن جعفر» ت (٣٣٧ هـ)، (نقد النثر) «لابن وهب» والمنسوب «لقدامة بن جعفر» وإعجاز القرآن «للرمانى» ت (٣٨٦ هـ) والصناعتين «لأبى هلال العسكري» ت (٣٩٥ هـ)، وتطورت البلاغة قرناً بعد قرن، حتى إذا كان القرن الخامس الهجرى جاء «ابن سنان الخفاجى» ت (٤٦٦ هـ)، وكتاب سر الفصاحة، «وعبد القاهر الجرجانى» ت (٤٧١ هـ) وكتابه دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة، فنفتح فيها من روحه، هذب مسائلها وبوبها تبويباً دقيقاً اعتمد عليه السكاكى فيما بعد اعتماداً كبيراً، حتى إذا جاء القرن السادس الهجرى، رأينا كلا من «الزمخشري» ت (٥٣٨ هـ) وتفسيره العظيم الكشف، والذي بين ووضح فيه كثيراً من مسائل البلاغة، ثم جاء «ابن الأثير» ت (٦٣٧ هـ) ونظراته الأدبية الثاقبة التى اتجهت بالبلاغة العربية نحو الذوق الأدبى ومؤلفاته، التى أصبحت ذائعة يعرفها القاصى والدانى، وهى «المثل السائر، والجامع الكبير، والوشى المرقوم... الخ».

وقد عاصر «ابن الأثير» كل من الإمام «فخر الدين الرازى» ت (٦٠٦ هـ) وكتابه القيم نهاية الإيجاز فى دراية الإعجاز، الذى كان خلاصة وعصارة فكر «الإمام عبد القاهر» ويقرر الرازى نفسه بذلك ونظراته العقلية التى أضافها إلى جهود «عبد القاهر»، والسكاكى ت (٦٢٦ هـ) الذى أطلع فيه على التراث البلاغى العظيم، بعد

عكوفه على مسائل البلاغة فدرسها وهضمها، وكانت خلاصة هذا التراث الضخم كتابه العظيم الموسوم «بمفتاح العلوم» وقد خصص الجزء الثالث منه لعلوم البلاغة الثلاثة، واصبحت له مدرسة تعرف باسم «السكاكى» ونجده يسجل اعترافه بأنه أفاد من تراث المتقدمين إفادة عظيمة، فلم ينكر جهودهم، ولو أنه لم يشر إلى الكتب التى نقل منها، أو الرجال الذين روى عنهم، ولكننا نلمح هذا من خلال ما قاله فى بعض المواضع من قوله «وهذا قول الأصحاب» أو «هذا رأى السلف»، ولم يذكر من السلف إلا أربعة هم: أستاذه «الحاتمى»، وعبد القاهر الجرجانى، والزمخشرى وأبو على الفارسى، وكان ذكره لهم عرضاً بحيث لا يستطيع الباحث أن يتتبع آراءهم وأقوالهم.

كان تأثير الطوفى بهؤلاء، ولكنه لم يشر إلى أكثرهم، ولم يقف عند آرائهم، ولعل أشهر من أفاد منهم وأخذ آراءهم ورد عليهم وناقشهم هم: «ابن جنى» ت (٣٩٢ هـ) «وابن سنان الخفاجى» ت (٤٦٦ هـ)، و«عبد القاهر» ت (٤٧١ هـ)، وابن الأثير» ت (٦٣٧ هـ) ولنا وقفة مع هؤلاء العلماء الذين أثروا فى بلاغة الطوفى، ومثلوا منابعه الأساسية.

وسيقصر البحث فى هذا الباب على الموضوعات البارزة فيها التأثير فى بلاغة الطوفى.

* * *

الطوفى البغدادى وابن جنى

لقد كان لكتابى «ابن جنى» ت (٣٩٢ هـ) الخصائص، والمحتسب أثر كبير فى بلاغة الطوفى، وتعتبر مؤلفات «ابن جنى» آنفة الذكر من الكتب ذات القيمة العلمية، التى أفاد منها «الطوفى» فى بعض أبواب كتاب الإكسير، وفى مقدمة كتابه يذكر أنه اطلع على كتاب «اللمع» «لابن جنى» ولم يذكر الكتابين الآخرين، الأمر الذى يجعلنى أميل بأنه أطلع عليهما دون أن يذكرهما، ولذا نجده فى باب «شجاعة العربية» التقديم والتأخير، والحذف، والذكر، والحمل على المعنى، وهذه أبرز الموضوعات التى ظهر تأثير «ابن جنى» على الطوفى فيها.

فنجده ينقل رأى «ابن جنى» فى المحتسب^(١) فى الالتفات من الغيبة إلى الخطاب وعكسه كذلك كان شاهد الالتفات عنده سورة الفاتحة، وقد أشار الطوفى إلى المصدر بأمانة وهو المحتسب «لابن جنى»، وهذا مما يحمد له وقد ذكرت شواهدة وتحليلها عند الطوفى فى ثنايا البحث كما بين المراد من الالتفات فى هذه الآيات وقال إنه للتأدب. ثم أشار إلى ما ذكره «ابن جنى» هذا ونظيره قول إبراهيم -عليه السلام- ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ * وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ﴾ [الشعراء: ٧٨، ٧٩] فأضاف هذه النعم إلى ربه تعالى.

ومن الحق أن الطوفى أشار إلى المصدر الذى أخذ منه وأفاد وهذا مما يحمد له.

الحمل على المعنى:

وفى موضع آخر من مواضع شجاعة العربية «أفاد الطوفى» من «ابن جنى» فى فصل «الحمل على المعنى»^(٢) فى الخصائص.

وفى بداية حديث «ابن جنى» فى هذا الفصل نجده يقول: «أعلم أن هذا الشرح»^(٣)

(١) المحتسب ج١ ص ١٤٦ لابن جنى، الإكسير ص ١٤٠.

(٢) الخصائص لابن جنى ج٢ ص ٤١١. (٣) الشرح: النوع.

غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن، وفصيح الكلام مثوراً ومنظوماً، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث وتصور معنى الواحد فى الجماعة، والجماعة فى الواحد، وفى حمل الثانى على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً، وغير ذلك مما نراه بإذن الله .

فنجد «الطوفى» يورد كل ما جاء عند «ابن جنى» فى خصائصه فى هذا الفصل بجميع فروعه، وشواهد جميعاً. فيقول «والحمل على المعنى واسع فى هذه اللغة، ويستشهد بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ﴾ ثم قال: (أو كالذى مر على قرية قيل فيه: بأنه محمول على المعنى، حتى كأنه قال: رأيت كالذى حاج إبراهيم فى ربه، أو كالذى مر على قرية فجاء بالثانى على أن الأول قد سبقه كذلك^(١)).

وقد وردت شواهد «ابن جنى» عند الطوفى فى أكسیره^(٢) وفى موضع آخر من هذا الباب نجد تأثير «ابن جنى» على الطوفى فى تذكير المؤنث، وقد ذكر ابن جنى «ذلك فى هذا الباب فقال: وتذكير المؤنث واسع جداً، لأنه رد فرع إلى أصل، لكن تأنيث المذكر أذهب فى التذاكر والإعراب، وسنذكره^(٣)).

ويستشهد على ذلك بقول الشاعر الذى جاء عند «الطوفى» أيضاً:

أتهجر بيتاً بالحجاز تلفعت به الخوف والاعداء من كل جانب^(٤)
ذهب بالخوف إلى المخافة، وهو ما أورده «الطوفى» نقلاً عن ابن جنى وساق شاهداً آخر من هذا الباب هو قول الشاعر^(٥):

يا أيها الراكب المزجى مطيته سائل بنى أسد ما هذه الصوت

(١) الخصائص جـ ٢ ص ٤٢٣ . (٢) الإكسیر ص ١٤٩ .

(٣) الخصائص جـ ٢ ص ٤١٥ ، وانظر الإكسیر ص ١٤٩ .

(٤) ورد البيت فى اللسان «خوف» وفيه (أم أنت زائره) فى كل مكان (ومن كل جانب)، الخصائص جـ ٢ ص ٤١٥ ، والاكسیر ص ١٤٩ .

(٥) رويشد بن كثير الطائى، انظر الحماسة بشرح التبريزى جـ ١ ص ١٦٤ لآبى تمام وانظر الخصائص جـ ٢ ص ٤١٦ ، والاكسیر ص ١٤٩ .

فقد ذهب «ابن جنى» إلى تأنيث الاستغاثه، وحكى الأصمعى عن أبى عمرو أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول: فلان لغوب، جاءته كتابى فاحتقرها! فقلت له: أتقول: جاءته كتابى! فقال: نعم أليس بصحيفة قلت: فما اللغوب؟ قال: الأحمق. وهذا فى النثر كما ترى، وقد علل «ابن جنى» لهذه الظاهرة. كذلك نجد من الشواهد التى ساقها «ابن جنى» ونقلها الطوفى عنه قول «عمر بن أبى ربيعة»^(١):

فَكَانَ مَجْنَى دُونِ مَنْ كُنْتُ أَتَقَى ثَلَاثُ شُخُوصٍ: كَاعِبَاتٍ وَمُعْصِرُ
أَنْثِ الشَّخْصِ، لِأَنَّهُ أَرَادَ بِهِ الْمَرْأَةَ.
وقول الآخر: (٢)

طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِى نَقْضِى أَكَلْنَ بَعْضِى وَتَرَكْنَ بَعْضِى
ويعلق الطوفى على هذا الشاهد فيقول أكلن بعضى وتركن بعضى أى أسرعت الليالى، ولعل هذا من قبيل تأنيث فعل المذكر المضاف إلى مؤنث، وهو كثير فى كلامهم نحو: ذهبت بعضى أصابعه^(٣).

ومن شواهد القرآن الكريم التى وردت عند ابن جنى^(٤) وأفاد منها «الطوفى» فى هذا الباب قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، أى وعظ «لأن الموعظة والوعظ واحد.

وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَارِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّى﴾ [الأنعام: ٧٨] أى هذا الشخص أو هذا المرئى ونحوه.

وللإنصاف أقول إن «الطوفى البغدادى» لم يكتف بما نقله من شواهد «ابن جنى» وإنما أورد شواهد أخرى، حللها بفكره الواعى وقد ذكرتها آنفاً.

(١) الخصائص ج ٢ ص ٤١٦.

(٢) العجاج، وقيل الأغلب العجلى، انظر الكتاب ج ١ ص ٢٦، وشواهد المغنى للسيوطى ص ٢٩٨، وللبيدائى ج ٢ ص ٨٠٢، والخصائص ج ٢ ص ٤١٨، والإكسير ص ١٥٠.

(٣) الإكسير ص ١٥٠. (٤) الخصائص ج ٢ ص ٤١٢.

ومن باب الواحد والجماعة يذكر «ابن جنى» قول «ذى الرمة»^(١) الذى ورد عند الطوفى بدوره:

ومِيَّةٌ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ وَجْهًا وَسَالِفَةٌ وَأَحْسَنُهُ قَدَالًا
السالفة: أعلى العنق، والقذال: مؤخر الرأس فوق القفا.

ولم نجد «للطوفى البغدادي» تعليقًا على هذا البيت، وإنما أورد هنا ما ذكره «ابن جنى» حيث إنه أفرد الضمير مع قدرته على جمعه، وهذا يدل على قوة اعتقادهم أحوال المواضع وكيفما يقع فيها، ألا ترى أن الموضع موضع جمع^(٢).

ومما تابع فيه الطوفى «ابن جنى» فى هذا الباب قول العباس بن مرداس:
وَقُلْنَا أَسْلِمُوا إِنَّا أَخُوكُمْ فَقَدْ بَرِئْتُ مِنَ الْإِخْنِ الصُّدُورِ^(٣)
فيجوز أن يكون هذا جمع أخ مضافًا، كما قالوا: أب وأبون وأبين^(٤).

ومن الحمل على المعنى نجد «ابن جنى»^(٥) يذكر نوعًا آخر وهو (حمل الجماعة على الواحد) يتابعه فيه «الطوفى» ويمثل له بقولهم: شابت مفارقه وإنما هو مفرق واحد، كأنهم سموا كل جزء منه مفرقًا، إطلاقًا لاسم الكل على الجزء مجازيًا.

ومن مظاهر إفادة «الطوفى» من «ابن جنى» ما جاء فى استعمال «من» وهى مفردة فى لفظها، ومعناها الجمع، فيضطرون إلى كل منهما تارة، كقوله تعالى: ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ١١٢] هذا كله نظرًا إلى أفراد اللفظ ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ نظرًا إلى معنى الجمع^(٦).

من العرض السابق يتضح بجلاء أن «الطوفى» أفاد من «ابن جنى» إفادة كبيرة ظهرت فى شواهدة بشكل واضح فى إكسيره، - التى مثلنا ببعضها دون جميعها - ولكننا لا نقول إنه نقل واحد، ولكنه أتى بشواهد جديدة، بالإضافة إلى الشواهد التى

(١) من قصيدة فى مدح بلال ابن أبى برده - انظر ديوانه ص ٤٣٦ وانظر الخزانة ج ٤ ص ١٠٨، والخصائص ج ٢ ص ٤١٩ والإكسير ص ١٥١.

(٢) الخصائص ج ٢ ص ٤١٩.

(٣) سيرة ابن هشام على هامش الروض ج ٢ ص ٢٩٢، واللسان «أخو».

(٤) الخصائص ج ٢ ص ٤٢٢ والإكسير ص ١٥٢.

(٦) الإكسير ص ١٥٣.

(٥) الخصائص ج ٢ ص ٤٢١، والإكسير ص ١٥٣.

وردت عند «ابن جنى»، كذلك لم ينقل شواهد «ابن جنى» جميعاً، وإنما أخذ نماذج منها، وقد عالجها بشكل ينم عن فكر مستنير وعقلية علمية كذلك اتسمت مباحثه بكثرة الشواهد.

وللحق أقول إن هذا الباب لم يكن «ابن جنى» هو السابق إليه وإنما سبقه إليه علماء كثيرون، لعل أولهم «أبو عبيده معمر بن المثنى»^(١) ت (٢٠٨ هـ) «فى مجاز القرآن»، ثم جاء بعده «الجاحظ» ت (٢٥٥ هـ)^(٢) وتناوله بالحديث، كذلك «المبرد» ت (٢٨٥ هـ)^(٣) فى المقتضب، وعندما نتأمل هذا الباب الواسع نجد أنه تطور على يد فارس الحلبة، وهو «ابن جنى» بلا منازع، حين وصل إليه وأخذ شكله العلمى.

الحذف

ومن الموضوعات التى نجد تأثير «ابن جنى» فيها واضحاً على الطوفى الحذف، وقد ذكره «ابن جنى»^(٤) ضمن «شجاعة العربية» فقال: «قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة. وليس شئ من ذلك إلا عن دليل.

ومن أمثلة الحذف التى تابع الطوفى فيها «ابن جنى» قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ﴾ [البقرة: ٦٠] أى فضرِب فانفجرت فاكتفى بذكر الانفجار الذى هو المسبب عن الضرب الذى هو السبب ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤] أى فأفطر فعليه عدة من أيام أخر، فصيام العدة سبب عن الإفطار، وقد سلم هذا الشاهد «الطوفى» كذلك ما جاء فى قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾ [المائدة: ٦] أى إذا أردتم القيام فالقيام سبب عن الإرادة^(٥) ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ﴾ [النحل: ٩٨] أى إذا أردت القراءة، فالقراءة سبب عن الإرادة، وقول من حمله على

(١) مجاز القرآن ج١ ص ١٠ عارضه وعلق عليه د. محمد فؤاد سزكين نشر دار الرسالة بيروت.

(٢) البيان والتبيين ج١ ص ٥٥ وما بعدها طبعة دار إحياء التراث العربى - بيروت.

(٣) المقتضب ج٣ ص ٣٢٦، ٣٢٧ وانظر ج٢ ص ١٧٤ د. محمد عبد الخالق عضيمه ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

(٤) الخصائص ج٢ ص ٣٦٠. والإكسير ص ١٧٩. (٥) الإكسير ص ١٨٠.

ظاهره من تعقيب القراءة بالاستعاذة ضعيف^(١) إذ المعقول من أمره بالاستعاذة من الشيطان^(٢)، الاعتصام من كيده، وأنه يعرض له في قراءته فيخلطها عليه، كما يغلب عليه في صلاته ليقطعها.

ثم يذكر «الطوفى» شواهد أخرى من هذا الباب فيقول ومنه قوله تعالى لموسى: ﴿فَلَا يَصُدُّكَ عَنْهَا مَنْ لَّا يُؤْمِنُ بِهَا﴾ [طه: ١٦]، أى لا تكن تابعاً ضعيفاً فى دينك، بحيث يؤثر فىك من يصدك عنها، فاللين فى الدين سبب تأثير قول الصاد الذى هو سبب الانصداد. وهذه أعجب صور هذا الضرب؛ لأنها تضمنت الاكتفاء بالسبب عن ذكر المسبب البعيد بمرتبتين، فتأمله والله أعلم^(٣).

وهذه الأمثلة القرآنية التى نقلها «الطوفى» عن «ابن جنى» قد وردت عند جمع من العلماء الذين تناولوا تفسير القرآن الكريم إلا أنا ننسب أخذ «الطوفى» من «ابن جنى» دون غيره من هؤلاء العلماء، لأنه يقرر أنه - أى «الطوفى» - قرأ «ابن جنى» فكان من الطبعى أن يكون الأخذ ممن قرأ. وإن وجد عند غيره من المؤلفين.

حذف الصفة:

يقول «ابن جنى» ويتابعه «الطوفى»: «وقد حذف ودلت عليها الحال. وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب^(٤) من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون: «ليل طويل». وكأن هذا إنما حذف فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها. وذلك أنك تحس فى كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله طويل، وهم يريدون ليل طويل. أو نحو ذلك»^(٥).

وهكذا نرى تأثير «ابن جنى» على الطوفى فى هذه الأبواب وغيرها مثل حذف المضاف والمضاف إليه^(٦).

وهو كما قلنا إن «الطوفى» لم يكن مجرد ناقل وإنما كان مستوعباً لما ينقل وأحياناً يعلق على ما ينقل بآرائه النفاذة المستنيرة.

(١) أى إذا تعوذت فاقراً.

(٢) أى إذا تعوذت فاقراً.

(٣) الإكسير ص ١٨١.

(٤) كأنه يريد قول سيويه فى الكتاب جـ ١ ص ١١٥.

(٥) الخصائص جـ ٢ ص ٣٧٠، ٣٧١. (٦) المصدر السابق جـ ٢ ص ٣٦٢.

الاعتراض:

والاعتراض باب من أبواب الإطناب، وهو من مواضع تأثير «ابن جنى» فى بلاغة «الطوفى»، ولذا يقول عنه «ابن جنى» اعلم أن هذا القبيل من هذا العلم كثيرة قد جاء فى القرآن الكريم وفصيح الشعر ومنثور الكلام هو جار عند العرب مجرى التأكيد، فلذلك لا يشنع عليهم ولا يستنكر عندهم، أن يعترض به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بغيره، وإلا شاذاً أو متأولاً^(١). قال الله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ، وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ، إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥-٧٧] فهذا فيه اعتراضان: أحدهما قوله (إنه لقسم لو تعلمون عظيم) لأنه اعترض به بين القسم الذى هو قوله (فلا أقسم بمواقع النجوم) وبين جوابه الذى هو قوله (إنه لقرآن كريم) وفى نفس هذا الاعتراض اعتراض آخر، بين الموصوف الذى هو (قسم) وبين صفته التى هى عظيم بقوله (لو تعلمون) فذانك اعتراضان كما ترى.

ولو جاء الكلام غير معترض فيه لوجب أن يكون: فلا أقسم بمواقع النجوم، إنه لقرآن كريم، وإنه لقسم (عظيم لو تعلمون)^(٢). وقد نقل «الطوفى»^(٣) هذا الشاهد بتمامه من «ابن جنى» وأضاف إلى ما قاله «ابن جنى» الفائدة من الاعتراض وقال إنها تأكيد تعظيم المقسم به، وتعظيم المقسم عليه فى نفوس السامعين، وتجهيل الكفار منهم^(٤).

ومن الشواهد العربية التى نقلها «الطوفى» عن «ابن جنى»^(٥) قول امرئ القيس:
أَلَا هَلْ أَتَاهَا - وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ بَأَنَّ امْرَأَ الْقَيْسِ بْنِ تَمْلُكٍ بَيَقْرَأُ^(٦)
بقوله: «والحوادث جممة» اعتراض بين الفعل والفاعل، وأما فائدته فيذكرها

(١) المصدر نفسه ج ١ ص ٣٣٥، والإكسیر ص ١٧١. (٢) الخصائص ج ١ ص ٣٣٥.

(٣) الإكسیر ص ١٧٢. (٤) الإكسیر ص ١٧٢.

(٥) الخصائص ج ١ ص ٣٣٦ والإكسیر ص ١٧٣ والخزانة ج ٤ ص ١٦٢ وديوان المعانى لابن قتيبة ص ٨٧٥.

(٦) تملك هى أمه، والمشهور فى اسمها فاطمة، يقر: ترك البادية وترك الحضر.

«الطوفى» بأنها تأكيد ما هو فيه من المشقة والمساءة، لأجل الفرقة، أى لا تستغربى ما أنا فيه من ذلك، فإن الخطوب كثيرة مطردة، والمطر لا يستغرب.
ثم ساق «الطوفى» شواهد أخرى لم ترد عند «ابن جنى» وقد سلمت له، مما يدل على أن «الطوفى» ليس ناقلاً، وإنما مبتكراً ومحللاً وكثيراً ما نجده ينقل الأبيات ويقوم بتحليلها ومناقشتها، وهذا مما يحسب له.

ولعل من المناسب أن نذكر افادة «ابن جنى» فى الاعتراض من «ابن المعتز» ت(٢٩٦هـ) فى كتابه البديع^(١) الذى أشار إلى هذا النوع وعرفه وبين فائدته وقيمتة البلاغية فى التعبير، فقد كانت إشارات بمثابة الضوء الذى لفت الأذهان إلى قيمته الفنية.

التكرير

وهذا القسم أيضاً يدخل فى الاطناب، وظهر تأثير «ابن جنى» على «الطوفى» فى هذا الباب، وقد أفرد له «ابن جنى»^(٢) فى خصائصه باباً يسمى «باب فى الاحتياط» وقال عنه: «إنه من سنن العرب ونوع من التوكيد ويأتى على ضريين: أحدهما: تكرير الأول بلفظه (كما فى دعاء الصلاة) الله أكبر الله أكبر. والضرب الثانى: هو تكرير الأول بمعناه، وذكر له أمثلة كثيرة، أفاد منها «الطوفى»^(٣).

وأود أن الفت النظر إلى أن «ابن جنى» ليس واضعاً هذا الباب وإنما هو مسبوق بكل من الخطابى^(٤) وابن قتيبة^(٥) الذى قال عنه: «إنه طريق ومأخذ من طرق القول ومأخذه، وهى أساليبه وخصائص تعبيره التى تقتضيها مقاماته، وبكل هذه المذاهب نزل القرآن»^(٦).

والعلوم والفنون يأخذ بعضها من بعض، ويعتمد بعضها على بعض، فليس ثمة شىء يبنى على فراغ، وإنما يفيد اللاحق من السابق ويزيد عليه طبقة فى البناء حتى يصبح شاهقاً فخماً، وهذا هو ما قام به «ابن جنى» وغيره من العلماء السابقين، فكل

(١) البديع ص ٥٩، ٦٠، ٦١ كراتشكوفسكى.

(٢) الخصائص ج ٣ ص ١٠١ - محمد على النجار.

(٣) الإكسير ص ٢٤٥.

(٤) ثلاث رسائل فى اعجاز القرآن «الخطابى» ص ٤٧، ٤٨.

(٥) تأويل مشكل القرآن ص ٢٠ لابن قتيبة.

(٦) المصدر نفسه ص ٢٠.

يذكر ما سبق قوله ويضيف إليه إضافة قد تكون قليلة أو كثيرة وهذه الإضافة لا شك
تحتسب له وهذا أيضاً ما فعله «الطوفى» حين تناول الأمثلة التى ذكرها «ابن جنى»
بعينها، ولكنه أضاف إليه تحليلاته وتأويلاته.

أما إذا أخذ ما تناوله السابقون دون إضافة أو تحليل لشواهده أو يدخل عليها شيئاً
من التنظيم أو الترتيب، فهذه هى الضالة والسطحية التى لا يرض عنها مصنف يحترم
رأيه وآراءه.

* * *

الطوفى وابن سنان الخفاجى ت ٤٦٦ هـ

لقد كان لابن سنان الخفاجى ت (٤٦٦ هـ) وكتابه سر الفصاحة أثر كبير فى بلاغة «الطوفى» خصوصاً فى باب الفصاحة والبلاغة، فهذا الكتاب، كان قبلة علماء البلاغة جميعاً، وليس «الطوفى» وحده، وقد تأكد لدينا بما لا يدع مجالاً للشك أن «الطوفى» اطلع على كتاب «سر الفصاحة» فالدليل على ذلك ما ذكره «الطوفى» من مناقشة «ابن الأثير «لابن سنان»، ورد الطوفى على هذه المناقشة فى فصاحة المفرد، وفى مواضع أخرى وهذا دليل على أن «ابن الأثير» قرأ «ابن سنان الخفاجى» هو الآخر.

ومن يقرأ تحليلات وشروط فصاحة المفرد والمركب عند «الطوفى» يجدها هى التى وردت عند ابن سنان، ولا حاجة بنا إلى إعادتها، فليست الإعادة مجددة، لذلك فالرجوع إليها فى مظانها أفضل، حيث إننا أفضنا فى الحديث عنها فى ثنايا البحث. ولكنى أقول: إنه على الرغم من متابعة «الطوفى» «لابن سنان الخفاجى» فى شروط الفصاحة؛ شأنه فى هذا شأن جموع علماء عصره، إلا أننا نجد الطوفى يقف مناقشاً ومؤيداً أو رافضاً، بتحليلاته ونظراته الأدبية، الممزوجة بنظرات أصولية ومنطقية، وفى هذه الحالة نستطيع القول بأنه لم يكن ناقلاً فحسب، وإنما وقف وقفات تأملية، امتازت بالعدل والإنصاف، بفكر واع، وعقلية مستنيرة.

* * *

الطوفى وعبد القاهر الجرجانى ت (٤٧١ هـ)

ومن الشخصيات التى تأثر بها «الطوفى» الإمام «عبد القاهر الجرجانى» ت (٤٧١ هـ) وكان لكتابه دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة تأثير كبير فى بلاغة الطوفى وشهرتها التى طبقت الآفاق، بأراء هذا العالم النحرير، والذى يعد نسيج وحده، وقد أفاد منه علماء كثيرون ولذلك لقب بالشيخ الإمام، والمتأمل فى الدلائل يجد أن فكرة النظم أو نظرية النظم تقوم على النحو، وهو لا يقصد النحو بمعناه الضيق الذى وصلنا من العلماء المتأخرين، وإنما يريد به المعانى الإضافية التى يصورها النحو، وكتاباه الدلائل والأسرار يتناول فيهما الفصاحة والبلاغة ومسائل كثيرة من علم المعانى وعلم البيان وبعض مواضع من علم البديع.

وقد أثرى المكتبة البلاغية بمؤلفيه، فكان قلة الدارسين ومقصد الباحثين، وقد أفاد منه جميع اللاحقين له، لأنه أجاد فى بحث موضوعاته بشكل جعل المتأخرين يسرون على نهجه ويقتدون به، ومنهم «الطوفى البغدادى» ذلك لأن أفكار «عبد القاهر» البلاغية وجدت ماثلة فى تضاعيف المؤلفات البلاغية.

لذلك لا نستطيع أن نقول إنَّ «الطوفى» شأنه فى هذا شأن علماء البلاغة، لم ينبج من تأثير «عبد القاهر» خصوصاً مباحث التقديم والتأخير وما تشتمل عليه من أقسام مختلفة، كما نرى من مواضع إفادة «الطوفى» ومتابعته لعبد القاهر فى وضع التقديم والتأخير، وهو من موضوعات الإنشاء الطلبى التى تخرج إلى معانى بلاغية، كذلك اتفاهه معه فى إيراد بعض الشواهد^(١) وقد عرضناها فى ثنايا البحث. كذلك نجد من المواضع البلاغية عنده والتى تابع فيها «عبد القاهر الجرجانى» اللفظ والمعنى.

(١) دلائل الإعجاز ص ١٣٨-١٨٦ طبعة خفاجى الطبعة الأولى، والإكسیر ص ١٥٥-٢١٦.

اللفظ والمعنى:

فقد انتفع «الطوفى» بآراء «عبد القاهر» فى هذه القضية التى ذكرها «عبد القاهر» فى الدلائل^(١). ووضح أن الفصاحة صفة راجعة إلى المعنى دون اللفظ، وصرح فى مواضع أخرى بأن فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه^(٢).

إذ يرى أنه لا يمكن معرفة الفضل والمزية بمجرد النظر فى اللفظ، وإنما يكون الغرض هو ترتيب المعانى فى النفس ثم النطق بالألفاظ على حذوها^(٣) وهذا ما تابعه فيه «الطوفى» فقال: «وقد قدمنا أن المعانى أشرف من الألفاظ، لأنها هى المقصودة بالذات^(٤)».

ومن هذا يتضح بجلاء، إفادة الطوفى «من «عبد القاهر الجرجانى» حيث ظلت جهوده المعين الذى لا ينضب، وظل هو وجهة العلماء والقاصدين يتجه إليه كل من أراد أن يستعين بآرائه، ومما ينبغى أن نلتفت إليه، أن «الطوفى» ولو أنه أفاد من «عبد القاهر» إلا أن تحليله لوجهة نظره دلل عليها بتوجيهات^(٥) جيدة تنحى منحى أصولى، ولذلك قصدت إلى عرض أدلته فى هذه القضية، وما ذهب إليه «عبد القاهر»، فى ثنايا البحث، لنرى من خلال عرضه لها أنه ليس ناقلاً وإنما، منتفعاً ومحللاً.

* * *

(٢) المصدر نفسه ص ٤٢.

(٤) الإكسير ص ٩٧.

(١) دلائل الإعجاز ص ٤٢ طبعة المنار.

(٣) المصدر نفسه ص ٤١.

(٥) المصدر نفسه ص ٩٧.

الطوفى البغدادى وابن الأثير ت (٦٣٧ هـ)

وضياء الدين بن الأثير ت (٦٣٧ هـ) أشهر من أن نعرفه فله كتابان هما (المثل السائر والجامع الكبير «عدا كتابه» الوشى المرقوم فى حل المنظوم والمنشور» وكتب أخرى، والكتابان (الأول والثانى) يحتلان مكانة كبيرة فى المكتبة البلاغية، كما كانا عناية الأدباء والنقاد فى كل عصر، وقد هيات له تلك المكانة عوامل عدة، بعضها راجع إلى ضياء الدين وذوقه الأدبى، وشخصيته الجذابة، وبعضها راجع إلى منهج الكتاب وطريقته فى عرض الموضوعات التى جاءت بين دفتى كتابيه، فقد جمع منها كل ما عرف؛ على وجه التقريب فى فنون البلاغة والفصاحة، حتى خرجا لنا بخلاصة رائعة للدراسات البلاغية والتى اتسمت بروح مؤلفه وذوقه.

ونحن إذ نقدم لشخصية «ابن الأثير» ومنهجه، والقيمة العلمية والأدبية، لكتابه: «الجامع الكبير» و«المثل السائر» إنما جاء هذا نابعاً من خلال اتجاه «الطوفى البغدادى» واعتماده فى كثير من مسائل البلاغة، فى إكسیره على كتاب الجامع الكبير بصفة خاصة، وقد صرح بذلك فى أكثر من موضع.

وعلى الرغم من أنه تابعه فى طرق جميع موضوعاته إلا أنه وقف ندأً عنيداً لابن الأثير «فنجده فى كثير من الأحيان يرفض آراءه»، ويصححها بطريقته التى عرف بها، وهى طريقة مزج الأدب بالأحكام المنطقية، وأحياناً بالفلسفة وعلم الأصول، وأحياناً أخرى يستحسن ما جاء به، وكثيراً ما وقف الطوفى لفض اشتباكات أحدثها «ابن الأثير» مع «ابن سنان الخفاجى»، أو علماء آخرين، فيما وضحته فى ثنايا البحث، ومما هو جدير بالذكر، أن هذه الدراسة قد كشفت لنا أن الطوفى سار على ترتيب «ابن الأثير» فى الجامع الكبير، الذى ساه به بعض الإضطراب واستدركها «الطوفى».

كذلك وجدنا مؤثراً آخر كان له أثر كبير فى هذه الدراسة:

هو تأثير العلامة الجار الله محمود بن عمر الزمخشري ت (٥٣٨ هـ) على «ابن

الأثير» وبالتالي على «الطوفى»، هذا ما كشفت عنه الدراسة التى قام بها فضيلة الدكتور محمد أبو موسى فى بحثه «البلاغة القرآنية فى تفسير الزمخشري»^(١) بين بالتحديد مواضع تأثير الزمخشري على «ابن الأثير» والتى انعكس بالضرورة تأثيرها على «الطوفى» فى كتابه الإكسير. ولسنا فى حاجة لإعادة ما جاء عند كل من «الطوفى» و«ابن الأثير» لأنه تكرر لا فائدة تجنى من ورائه، ومن أراد أن يتحقق من ذلك فليرجع إلى الجامع الكبير «لابن الأثير» والإكسير «للطوفى» ليرى صدق ما قلناه إلا أن الطوفى يتيه بنفسه ويقول فى مقدمة كتابه: «ومن نظر بعين الإنصاف دون حيف أو إجحاف يجد البون شاسعاً، والفرق واضحاً، أو بعبارة الطوفى نفسه يجد بعد الطل سيلاً جحافاً»^(٢).

فهو وإن كان قد تابع «ابن الأثير» فى ترتيبه للجامع الكبير إلا أنه «لم يكن مقلداً، أو تابعاً، بل كان باحثاً مجدداً، لا يعبأ بما تعارف عليه العلماء، أو استقروا عنده بل كان يقول رأيه بعد تمحيص وجرأة فى إقتناع وحرية دون أن يبالى شيئاً أو يخشى أحداً.

وقد ظهر ذلك من خلال حياته، ومناقشاته ووقوفه نداءً عنيداً «لابن الأثير» وغيره، بالإضافة إلى أن «الطوفى» كان يتمتع بذوق أدبى رفيع مما يجعله يقف فى مواضع كثيرة موقف الرفض لأراء «ابن الأثير» كذلك مما أفاد البحث أن الطوفى كان أحد أعلام الأصول، وباتجاهه الدينى استطاع أن يوظف مواضع كثيرة من علمه بالأصول لصالح الناحية الدينية، فجمع بين الحسينين.

* * *

(١) انظر الفصل الثانى من الباب الثانى وموضوعه «أثر الكشف فى المثل السائر ص ٥٣٩-٥٨٢، من البلاغة القرآنية فى تفسير الزمخشري ط دابر الفكر.

(٢) مقدمة الإكسير ص (ى) د. عبد القادر حسين ط الأداب.

القسم الثانى (التأثر): أثر «الطوفى» فى الدراسات البلاغية

- ١ - أثر الطوفى فى الإيضاح.
- ٢ - أثر الطوفى فى الطراز.
- ٣ - أثر الطوفى فى عروس الأفراح .

أثر الطوفى فى الإيضاح

وصاحب الإيضاح هو «جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزوينى الخطيب» (ت ٧٣٩هـ) الذى ذاع صيته وعرف بقاضى القضاة وهو معاصر للطوفى .

ومن المعروف أن الخطيب القزوينى امتداد لمدرسة السكاكى وهو تابع لما جاء عنده من تقسيمات لعلوم البلاغة، ولكنه لم يتابعه فى كل آرائه، والدليل على ذلك أن من يقرأ الإيضاح أو التلخيص يجدهما مزيجا من آراء مختلفة، لعبد القاهر الجرجانى، والزمخشرى والسكاكى وغيرهم، وقد صرح الخطيب القزوينى بهذا فى أكثر من مسألة من مسائل البلاغة.

وأستطيع القول إن «الطوفى»، والخطيب قد جمعا من كل بستان زهرة، فتناولوا الآراء البلاغية، التى تتناسب مع الذوق الأدبى، كذلك أفادا من مدرسة السكاكى التى تحيل إلى التحليلات الكلامية والمنطقية ومن هنا توافق كل من الطوفى والخطيب القزوينى، حيث إن الطوفى جمع بين الاتجاهين الأدبى والكلامى.

ولا نستطيع القطع بأن الطوفى كان مؤثرا مباشرا للقزوينى وإنما وجدنا بعض مواضع اتفقا فيها، وسنشير إليها إشارات عابرة، حيث إن الشواهد جميعها تقريبا واحدة، فمن ذلك الالتفات.



علم المعانى

الالتفات

يتفق الخطيب القزوينى^(١) مع الطوفى فى تعريف الالتفات وهو المشهور ورأى الجمهور من العلماء. الذى عرفه بأنه التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق آخر منها، وهذا يتفق مع ما قاله الطوفى البغدادى^(٢) كذلك من الفائدة وبيان القيمة البلاغية من التعبير بالالتفات^(٣).

بينما نجد القزوينى يختلف مع كل من الزمخشري والسكاكى فيما ذهبوا إليه فى تعريف الالتفات الذى قال به الزمخشري^(٤) وتابعه فيه السكاكى^(٥) الذى عرفه بأنه التعبير بطريق من الطرق الثلاثة، عما عبّر عنه بغيره، أو كان مقتضى الظاهر أن يُعبّر عنه بغيره منها^(٦) وعلى هذا يكون كل التفات عند الجمهور عنده من غير عكس، ولذلك فإن مذهب الزمخشري والسكاكى أعم من مذهب الجمهور الذى سار عليه الطوفى^(٧) واتفق معه القزوينى^(٨).

ومما يظهر فيه رأى الزمخشري ويتابعه فيه السكاكى ما جاء فى قول امرئ القيس^(٩):

(١) بغية الإيضاح ج ١ ص ١٥٢ وما بعدها، الأستاذ عبد المتعال الصعيدى، مكتبة الآداب.

(٢) الإكسير ص ١٤٠ وما بعدها.

(٣) بغية الإيضاح ج ١ ص ١٥٦، ١٥٧. والإيضاح ص ١٥٧ بيروت.

(٤) الكشف ج ٢ ص ١٣١، ج ٢ ص ٢٦٦.

(٥) مفتاح العلوم ص ١٠٦، وانظر البغية ج ١ ص ١٥٢.

(٦) الإيضاح ص ١٥٧ بيروت. (٧) الإكسير ص ١٤٠. (٨) الإيضاح ص ١٥٧ بيروت.

(٩) الكشف ج ١ ص ١٣ ط تهران، وانظر بغية الإيضاح ج ١ ص ١٥٥.

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْأَثْمُودِ وَنَامَ الْخَلِي وَلَمْ تَرْقُودِ
وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلِيلَةَ ذِي الْعَائِرِ الْأَرْمَدِ
وَذَلِكَ مَنْ نَبَأَ جَاءَنِي وَخُبِرْتُهُ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ

يقول الزمخشري إن هذه الأبيات بها ثلاث التفاتات على الترتيب: البيت الأول من «التكلم إلى الخطاب»، والثاني من «الخطاب إلى الغيبة»، والثالث في قوله: «جاءني» من «الغيبة إلى التكلم» وعلى هذا يكون الالتفات عنده مخالفة الظاهر في التعبير عن الشيء بالعدول عن إحدى الطرق الثلاث إلى أخرى منها، وذلك على عادة العرب في تفننهم في الكلام^(١).

بينما يرى الجمهور أنه لا يوجد التفات في البيت الأول، وفي الثاني التفاتة واحدة، فيتعين أن يكون في الثالث التفاتان، فقليل: هما في قوله «جاءني» إحداهما باعتبار الانتقال من الخطاب في البيت الأول، والأخرى باعتبار الانتقال من الغيبة في الثاني.

وعلى هذا فالالتفات عنده ينقسم إلى ما يجرى على خلاف ظاهر المقام وإن لم يجر على خلاف السياق، وهو الذي يخالف فيه الجمهور^(٢).

وبذلك يكون مذهب السكاكي^(٣) أعم من مذهب الجمهور الذي سار عليه «الطوفي»^(٤) واتفق معه القزويني^(٥).

كذلك نجد أن الخطيب القزويني يتفق مع الطوفي في تبويبه، حيث عدّ التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي، والتعبير باسم الفاعل من الالتفات^(٦).

(١) الكشف ج ١ ص ١٤ ط تهران.

(٢) بغية الإيضاح ج ١ ص ١٥٦.

(٣) المفتاح ص ١٥٦. (٤) الإكسير ص ١٤٠، وانظر بغية ج ١ ص ١٥٢.

(٥) الإيضاح ص ١٥٧ بيروت.

(٦) بغية الإيضاح ج ١ ص ١٦٢، والإكسير ص ١٤١ وما بعدها، والإيضاح ص ١٦٥ بيروت.

الإنشاء الطلبى:

ومن الشواهد التى اتفق فيها القزوينى^(١) مع «الطوفى» الإنشاء الطلبى، والمراد هنا الاستفهام بالهمزة نحو قوله تعالى: ﴿أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْى﴾ [الزخرف: ٤٠].

وقول امرئ القيس^(٢):

أَيَقْتُلْنِي وَالْمَشْرِفَى مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةُ رُزْقٍ كَأَنْيَابِ أَغْوَالٍ
ومن شواهد الأمر^(٣) قوله تعالى: ﴿أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠].

ومما ورد من أحوال متعلقات الفعل متواردا فيها مع «الطوفى» حذف مفعول المشيئة. ومن المسائل التى اتفق فيها القزوينى مع الطوفى (الإنشاء الطلبى، مثل الاستفهام بالهمزة^(٤)، والأمر^(٥)، ومفعول المشيئة^(٦)، والتغليب^(٧)، والإيجاز والأطناب والمساواة^(٨)، والفصل والوصل)^(٩).



(١) الإكسير ص ١٦٤.

(٢) ديوانه ص ٣٣، وانظر الإكسير ص ١٦٤، والإيضاح ص ٢٤٨ بيروت.

(٣) الإيضاح ص ١٩٨ وما بعدها بيروت، والإكسير ص ١٦٤.

(٤) الإيضاح ص ٢٤١ بيروت، والإكسير ص ١٦٣.

(٥) الإيضاح ص ٢٤١ - ٢٤٢، والإكسير ص ٢٣١.

(٦) الإيضاح ص ١٩٨ بيروت، والإكسير ص ١٨١، ١٨٢.

(٧) الإيضاح ص ١٨١، والإكسير ص ١٤٩.

(٨) الإيضاح ص ٢٨٧، والإكسير ص ٢٠٠ - ٢٠١.

(٩) الإيضاح ص ٢٤٦، والإكسير ص ١٩٤.

علم البيان

المجاز

ومن مواضع انتفاع القزوينى بآراء الطوفى «باب المجاز» فقد سار على منهج الطوفى فى تقسيمه المجاز، إلى مفرد ومركب، وعرفها نفس التعريف.

والمجاز المفرد إما مرسل أو استعارة، ولم يدخل المجاز العقلى فى هذا المبحث، كما فعل الطوفى فى إكسیره^(١).

المجاز المرسل:

وقد وردت شواهد عدة اتفق فيها «الخطيب القزوينى» مع «الطوفى»، إلا أنه يحمّد للخطيب إطلاق اسم المجاز المرسل على هذا النوع من أنواع المجاز، الذى علاقته غير المشابهة حيث لم يسبقه أحد إلى هذه التسمية، مع أن القدماء كانوا قد ذكروا أنواعه وشواهد التى وردت، كأبى حامد الغزالى (ت ٥٥٠هـ)^(٢) ولم يسمه، كذلك فعل «ابن الأثير»^(٣)، وتابعهم فى ذلك الطوفى^(٤) كذلك نجد «القزوينى» لم يوضح بلاغة المجاز المرسل وأهميته متفقاً بذلك مع «الطوفى» حيث إنه يراه ضمن أقسام المجاز الذى تناول أهميته بصورة عامة.

الاستعارة:

ويتفق القزوينى مع «الطوفى» فى تعريف الاستعارة، وتقسيمها من جميع الوجوه، كذلك فى إيراد بعض الشواهد، وهذا ما عليه جمهور العلماء فى هذا الفن، ولكن

(١) الإيضاح ص ٣٩٧، والإكسير ص ٦٤.

(٢) المستصفى للغزالى ج ١ ص ٣٤٣، ٣٤٤ ط دار الكتب العلمية بيروت.

(٣) المثل السائر ج ١ ص ٢٤٨. (٤) الإكسير ص ٦٤.

القزويني^(١) لم يستطع أن يوضح لنا قيمة الاستعارة وجمالها، وإنما قام بتوضيحها الطوفى^(٢) ومن قبله عبد القاهر الجرجاني^(٣).

وقد حدد الطوفى حسن الاستعارة فى المبالغة فى التشبيه مع الإيجاز^(٤). ونكتفى بهذا القدر من إيراد المواضع البلاغية لأنها معروفة وتكرارها غير مفيد، وإنما عرضنا بعض الشواهد فى مسائل متفرقة لنلمس مواضع الإفادة، أو المشابهة بين بلاغة الطوفى، وبلاغة الخطيب القزوينى.

٢ - أثر الطوفى فى الطراز:

وصاحب الطراز هو الأمير يحيى بن حمزة بن على بن إبراهيم العلوى (ت ٧٤٩هـ) ينتهى نسبه إلى الحسين بن على بن أبى طالب - رضى الله عنه - تقلد إمارة المؤمنين باليمن، وله من الكتب مائة مجلد، ولكن كتابه الطراز هو أشهرها وموضع هذه الدراسة، ويعتبر العلوى معاصراً «للطوفى البغدادي»، وقد كشف البحث عن أثر الإكسير فى كتاب الطراز، خصوصاً ما يمتاز به كل منهما من جمعه بين الاتجاه الأدبى والعلمى، ذكر ذلك العلوى فى مقدمة كتابه، إنه أفاد من كل من «الزمخشري»، «وابن الأثير»، (والطوفى، والعلوى) ما هما إلا امتداد لهذه المدرسة اللهم إلا أن اتجاههما يميل بوضوح إلى الناحية الأصولية كما يظهر ذلك من خلال إنتاجهما العلمى، كما أن النزعة الأدبية تتجلى فى كثرة الشواهد والنصوص، وفى كثير من الأحيان تظهر نظراتهما التحليلية التدوقية.

وواضح من عنوان كتاب الطراز أن البحث فيه ينقسم إلى قسمين قسم يتضمن أسرار البلاغة، وقسم آخر يتضمن علوم حقائق الإعجاز والغرض من هذا البحث أن نبين تأثير كتاب الإكسير فى هذا الكتاب الذى يعتبر من الكتب البلاغية الهامة، والتى تميزت بالبحث فى اتجاهين متميزين فى محاولة لإخراج دراسة بلاغية جديدة، كما

(١) الإيضاح ص ٤٠٧ - ٤٣٧ بيروت، والإكسير ص ١٠٩. (٢) الإكسير ص ١٠٩، ١١٠.

(٣) عبد القاهر والبلاغة العربية ص ١١١، نقلاً عن القزوينى وشروح التلخيص ص ٤٠٠.

(٤) الإكسير ص ١١٠.

ذكر هو في مقدمة الجزء الأول من كتابه^(١) كما نراه ينصح من يتصدى للتفسير أن ينظر في علوم العربية جميعاً^(٢)، وهذه النظرة كانت موضع اهتمام «الطوفى» ومن أجلها ألف كتابه الإكسير^(٣).

وحين نقراً «العلوى» في طرازه نرى تأثير «الطوفى» واضحاً جلياً، مما يبدو فيه بوضوح سيره على المنهج الذى سار عليه «الطوفى».

ففى حديثه عن الكلمة المفردة ومعرفة نسبتها إلى معانيها ومسمياتها، وقد جعلها فى أربعة: المترادفة، والمتباينة، والمتواطئة، والمشككة^(٤)، وهى بعينها ما جاءت عند الطوفى لهذا الغرض، ثم تناوله بالحديث عن الدلالات الأربع، وهى دلالة التضمن، والالتزام والدلالة الوضعية، والدلالة المطابقة، نجده ما ورد بعينه عند الطوفى، وتوارد أو انتفع به العلوى^(٥).

كذلك نجد العلوى ينتفع بجهود الطوفى فى الحديث عن المجاز وتقسيماته^(٦).

ومن الموضوعات التى تواردت تعريفاتها وشواهداها بين كل من العلوى والطوفى الاستدراج^(٧) الذى عرفه بقوله: «هو التوصل إلى بلوغ المراد من المخاطب بالتلطف من حيث لا يشعر»^(٨) وذكر مثالا من الشواهد القرآنية اتفق معه العلوى فيه، قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّىَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّكُمْ، وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِيبْكُمْ بَعْضُ الَّذِى يَعِدُكُمْ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ﴾ [غافر: ٢٨].

(١) الطراز ج ١ ص ٦ . (٢) المصدر نفسه ج ١ ، ص ١٩ .

(٣) الإكسير ص ١٧ وما بعدها . (٤) الطراز ج ١ ص ٢٤ ، ٢٥ ، وانظر الإكسير ص ٥٠ ، ٥١ .

(٥) المصدر نفسه ص ٣٧ ، ٣٨ ، والإكسير ص ١٠٨ وردت عند الطوفى ثلاث (مطابقة وتضمن والتزام).

(٦) الطراز ج ١ ص ١٩٧ ، والإكسير ص ٦٠ وما بعدها .

(٧) الطراز ج ٢ ص ٢٨١ - ٢٨٢ ، وانظر الإكسير ص ٢٩١ . (٨) المصدر نفسه ص ٢٩١ .

ومن يقف عند تحليلات العلوى لهذه الآية الكريمة يستطيع أن يقول إنه أفاد من نظراته وتحليلاته بشكل واضح، لا يدع مجالاً للشك^(١).

ثم يمضى العلوى فى ذكر الشواهد القرآنية التى تلاها بذكر شواهد السنة الشريفة، شفّعها بكلام الصحابة من أمثال على بن أبى طالب مع معاوية، ثم يختم بشواهد العربية، وهذه هى طريقته فى عرض أبواب كتابه الطراز، فى كل الموضوعات البلاغية.

معانى الحروف:

ويشترك العلوى^(٢) مع الطوفى فى هذا الباب، وفى إيراد شواهد وتحليلاته، وسار العلوى على ترتيب الطوفى فيه، وقد وجهت نقداً للطوفى، حيث إن موضعه فى باب الاستعارة التبعية فى الحرف، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن العلوى لم يقدم تحليلات جديدة توضح جهوده، ولكنه كان حلقة متصلة بما ذكره «الطوفى».



(٢) الطراز ج ٢ ص ٧٢، والإكسير ص ١١٣.

(١) الطراز ج ٢ ص ٢٨٨ - ٢٩٢.

٣ - أثر الطوفى فى عروس الأفراح:

وصاحب عروس الأفراح هو «بهاء الدين أبو حامد بن أحمد السبكى» (ت ٧٧٣هـ) حجة الإسلام، أوجد الفصحاء والبلغاء شيخ النحاة والأدباء أحد شراح التلخيص «وسم شرحه» «عروس الأفراح» واشتهر شرحه بحسن البيان، ووضوح العبارة، وغزارة علمه، وسعة، أفقه.

ولعل أول ما يلفت نظرنا إلى اختيار شخصية السبكى هو التقارب الثقافى بينهما واتفاقهما فى الرافد الأساسى لهما وهو علم الأصول فكلاهما عالم فى الأصول كما هو معروف، ومن ثم نرى اتفاقهما فى كثير من الآراء، بالإضافة إلى استعمالهما المصطلحات الفلسفية والمنطقية التى طبعت تفكير كل منهما، وليس بدعا أن يستلهم السبكى المنهج الفلسفى فى بحوثه، إذ لم يكن الوحيد فى انتهاج هذا المنهج والاعتماد على نظرات الفلاسفة، وتوجيهات المناطق، فهذا عبد القاهر الجرجانى، المعروف بين الأدباء والبلاغيين بذوقه الأدبى لا يفصل النحو عن البلاغة ولا النحو عن الفلسفة، ولا نستطيع أن نفهم نظريته فى «النظم» من غير معرفة منهج المتكلمين.

ويؤيد هذا ما قاله الأستاذ الزيات حين ذكر مسلك السبكى فى استخدامه هذا المنهج الفلسفى فى خدمة البلاغة، إذ يقول: «على صاحب البلاغة أن يدفع السأم ويحرك النشاط ويوشى الحقيقة بالخيال ويحيى الأسلوب بروحه، ويجذب القارئ، لفنه، وفى هذه الحال يظهر فضل البلاغة على الفلسفة»^(١).

ومن الظواهر التى اشترك فيها السبكى مع الطوفى، وأفاد منه حديث السبكى^(٢) عن الدلالات، بإيجاز كما فعل «الطوفى» مكتفياً بعرضها، كذلك تناوله للحقيقة والمجاز^(٣) وتقديمه المجاز على التشبيه والاستعارة والكناية، وتحريره لبعض أدوات

(١) دفاع عن البلاغة للأستاذ أحمد حسن الزيات ص ٦ نقلاً عن الصورة البلاغية عند بهاء السبكى ص ١٥، د. محمد بركات حمدى أبو على، دار الفكر (عمان).

(٢) عروس الأفراح ج ٣ ص ٢٨٣ وما بعدها، والإكسير ص ٦٠ وما بعدها.

(٣) عروس الأفراح ج ٤ ص ٢ وما بعدها، والإكسير ص ٦٠ وما بعدها.

التشبيه واستعمالاتها^(١) وبيان استخدام كل أداة من أدوات التشبيه مثل الكاف وكان ومثل، فإنها مختصة للتشبيه فى أى شىء كان لا تختص بنوع دون آخر، كما بين التفاوت بين صيغ التشبيه، والفرق بينهما^(٢) وهو من البحوث الجيدة التى تدل على اطلاعه الواسع وثقافته العلمية وهو بهذا مستفيع بجهود الطوفى البلاغية، واستطاع أن يتمثل البلاغة الكلامية والأدبية ويمزج بينهما، كما فعل الطوفى.

* * *

(١) عروس الأفراح ج ٤ ص ٢٢٨ وما بعدها، والإكسير ص ١٣٢ وما بعدها.

(٢) عروس الأفراح ج ٣ ص ٤٤٠، والإكسير ص ١٠٩ وما بعدها.

خلاصة البحث

لقد كانت دراستى لشخصية «الطوفى البغدادي» وآرائه البلاغية والنقدية، محاولة للوقوف عندها بالدراسة التحليلية النقدية مقارنة بآراء العلماء السابقين عليه أو المعاصرين له، واللاحقين له، وقد ارتكزت هذه الدراسة أساساً فى الوقوف عند الآراء المبتكرة أو الجديدة، أو التى اتفق فيها مع غيره لكنه تناولها بشكل مغاير يختلف فى معالجتها عن الآخرين، كذلك الوقوف عند المنابع الأصيلة للفكر البلاغى للطوفى. ولذلك قمت ببحث آرائه بحثاً منهجياً تحليلياً نقدياً وافياً، توصلت من خلاله إلى بعض النتائج الآتية:

فقد كشفت الدراسة أن عصر «الطوفى» فى (القرنين السابع والثامن الهجريين) كان عصر انحطاط سياسى وأدبى، إلا أن ثمة كوكبة من العلماء، قامت على عاتقهم مهمة البحث والتنقيب عن القديم من أمثال «ابن الأثير والبحراني»، وشرح التلخيص، وغيرهم، مما أسهموا فى إحياء العلوم العربية والدينية، وقد أسهم «الطوفى» بآراء جيدة، ستوضح من خلال عرضنا لأبواب وفصول البحث، إن شاء الله.

وقد اقتضى هذا البحث أن أسير وفق المنهج التحليلى الفنى النقدى، ولهذا كان توزيعه فى أبواب أربعة ومقدمة وتمهيد وخاتمة.

المقدمة:

تناولت فيها أهمية هذه الشخصية، حيث إنَّ هذا العالم جدير بالبحث والدراسة البلاغية، خاصة كتابه «الإكسير فى علم التفسير» وهو موضوع جاد اهتم بالبلاغة وعلومها، كسلاح ينبغى على من يتصدى للتفسير أن يتسلح به، وقد كان الكتاب غنياً بمباحثه الدقيقة التى تهتم بمسائل وموضوعات البلاغة جميعاً، فعرض لها بالدراسة والمناقشة الأدبية والمنطقية التى لا غنى لباحث البلاغة عنها، فقد أراد الطوفى بذلك أن

يضع قانوناً يكشف به ما اعتري علم التفسير من إشكال، بحيث يعول عليه، ويصير المرجع إليه في هذا الفن.

والحقيقة التي ينبغي أن ندركها أن هذا العالم الجليل، لم يكن في وضعه لهذا القانون مقلداً أو تابعاً، بل كان باحثاً مجدداً لا يعبأ بما تعارف عليه العلماء، أو استقروا عنده، بل كان حراً جريئاً لا يبالى شيئاً، أو يخشى أحداً، وقد أعلن هذا في صراحة واقتناع في مقدمة إكسیره، فقال: «ولم أضع هذا القانون لمن يجمد عند الأقوال، بل وضعته لمن لا يغتر بالمحال، ويعرف الرجال بالحق، لا الحق بالرجال».

ثم وضعت سبب اختياري لهذا الموضوع لنيل درجة العالمية «الدكتوراه» في البلاغة والنقد، ذكرت أن السبب الأساسي لاختياري هذه الشخصية يرتكز على الآتي:

أولاً: إنَّ هذا العالم الجليل كان مغموراً، فلم يعرفه أحدٌ، ولم نسمع عنه طيلة سنوات الدراسة في مرحلة الإجازة العالية، إلى أن قيض الله الأستاذ الدكتور عبد القادر حسين، أستاذ ورئيس قسم البلاغة والنقد بالكلية، فنفض عنه غبار النسيان، فحقق الكتاب وأخرجه إلى النور.

ثانياً: لفت نظري عنوان الكتاب «الإكسير في علم التفسير» فظاھرہ کتاب فی التفسير، ولكن مضمونه يرتكز على البلاغة بعلومها الثلاثة (معان، وبيان، وبديع)، مما حفزني وجذب انتباهي إلى البحث الجاد فيه، ومما شدني إليه أكثر أن الطوفي صاحب هذه الدراسة، عالم متميز في علم الأصول، تشهد بذلك مؤلفاته وترجمته، مما كان له أكبر الأثر في فكره، بالإضافة إلى ذوقه الأدبي، وثقافته الدينية، مما جعل لتناوله قضايا البحث البلاغي مذاقاً خاصاً وطعماً مميزاً، فجاءت هذه الدراسة نتاج مزج الأصول والمنطق بالأدب، مما جعلها من الأهمية بمكان لإثراء المكتبة البلاغية، ولإفادة الباحثين والدارسين، بإطلاعهم على الفكر البلاغي، لهذه الشخصية الفريدة، فهذا كله من شأنه أن يبعث على خلق إتجاه جديد للتفكير البلاغي.

وفي التمهيد: تناولت بالتفصيل حياته، وقمت بتوثيق تاريخ وفاته الذي شابه شيئاً من الاضطراب، كذلك عصره من الناحية الفكرية والعلمية، وتنقلاته من بغداد إلى

مصر والشام ثم الحجاز، نتيجة لاضطراب الأحوال السياسية التي كانت تسود العراق، من جراء الغزو التتارى عليها، مما سبب قلقاً وعدم استقرار، والعلماء كما نعرف يميلون إلى الاستقرار والهدوء.

ثم قمت بحصر مؤلفاته التي تربو على الأربعين مصنفاً فى شتى مناحى العلوم والمعرفة العربية والدينية، كما وضحتها فى ثنايا البحث.

ثم ذكرت شيوخه الذين كان لهم الفضل الأكثر فى تربية شخصيته بتلقيه العلم عليهم، ووضحت منزلته بين المدارس البلاغية، فقد أفاد من المدرستين الكلامية والأدبية، كما سبق فى عرضى لها، كذلك قمت بتوضيح منهجه العلمى فى كتابه الإكسير، ونقد هذا المنهج، وما شابه من اضطراب فى بعض مباحثه، أشار هو إلى بعضها واستدركها على نفسه، وهذا مما يحمد له، كذلك كان يشير فى مواضع كثيرة إلى المصادر التى أخذ عنها، وهذا مما جعلنا ننظر إليه بعين الإكبار.

ففى الباب الأول:

وموضوعه الفصاحة والبلاغة

اشتمل على خمسة فصول، حددت الفصل الأول لدراسة المقدمات المؤهلة لدراسة علوم البلاغة، وقد انقسمت هذه المقدمات إلى ضربين: «عام وخاص»:

العام: ويشترك فيه النظم والنثر: من معرفة العربية نحوها وصرفها، والمتداول بين أرباب هذه الصناعة من اللغة، وما تحويه من دلالات سواء أكانت مطابقة أم تضمينية، أم التزامية، كذلك معرفة أيام العرب وأمثالهم، والاطلاع على كلام المتقدمين، ومعرفة الأحكام السلطانية، من إمارة وإمامة، وقضاء، ونحوه وحفظ القرآن الكريم وجملته صالحة من السنة.

أما الخاص: فيختص بالنظم دون النثر، من معرفة العروض والقوافى، وعيوبها، وضرورتها، وذلك لحاجة الناظم إليها.

وفى آداب التأليف، وبيان الطريق إليه، وجه نظره إلى اللفظ والمعنى، وبحسب الجودة أو الرداءة، وذكر فيها شروطاً كثيرة، كان متأثراً فيها بما قاله «بشر بن المعتمر»

فى صحيفته، وقد وضحت ذلك فى ثنايا البحث، كما أضاف إلى ذلك التأهيل العلمى الإبداعى وذكر كيف يستطيع الأديب أن يسلك سبيل النجاح فيه، كما وقف أمام «ابن الأثير» يناقشه فى هذه المسألة، وأفاض فى التدليل على صحة كلامه، وقد كانت نظرة «الطوفى» صائبة، أيدتها بما عليه النقاد السابقون، الذين اتفق معهم.

وفى الفصل الثانى:

وموضوعه «الفصاحة والبلاغة» كان اهتمام الطوفى بهما، من أجل علاقة كل منهما بالإعجاز القرآنى، كما ذكر علم الفصاحة وأهميته وهذه النظرة التى تناولها علماء كثيرون على رأسهم عبد القاهر، إلا أنه أفاض فى الحديث عنها وربطها بإحدى الدلالات الثلاث، كما وقف أمام «ابن الأثير» يناقشه، ويضيف إليه، بأن معنى الفصاحة إضافى (أى نسبى) يختلف باختلاف الإضافات كالحسن والقبح مثلاً.

وفى الفصل الثالث:

عالج فيه «الطوفى» شروط فصاحة المفرد وقد اتفق فيها مع العلماء خصوصاً «ابن سنان الخفاجى»، كما بينت نقاط الاختلاف عنده، ومناقشته لآراء «ابن الأثير» مع «ابن سنان الخفاجى».

أما الفصل الرابع:

فكان موضوعه «فصاحة المركب» حددها فى صفتين أساسيتين هما الامتزاج، وتمكن الألفاظ، وذكر أن للإمتزاج مراتب تتفاوت بحسب مقادير الكلام، واستدل على صحة كلامه بشواهد عربية، قمت بتأييدها ومناقشة رأيه فيها بأدلة مدعومة بآراء العلماء.

الفصل الخامس:

كان مخصصاً لقضية «اللفظ والمعنى» وضحت فيه تناول العلماء لها، من حيث مناصرة اللفظ أو المعنى أو من قال بالمساواة، وبينت أن الطوفى يميل إلى تفضيل المعنى على اللفظ، ولكنه لا ينكر شرف اللفظ أيضاً، كما تعرضت لآراء بعض المحدثين فيها بالمناقشة والاستدلال.

الباب الثانى:

(علم المعانى عند «الطوفى»)

ويشتمل على خمسة فصول:

الفصل الأول:

وموضوعه الخبر «الجملة الإسمية والجملة الفعلية» تناولت موضوع الخبر بالمناقشة مع «الطوفى» مقارناً بآراء العلماء، وانتهت إلى موافقة «الطوفى» للعلماء من أن التعبير بالجملة الإسمية أبلغ، وقد أفاد فى ذلك من بحوث عبد القاهر فى باب (فروق الخبر)، كذلك تناولت «ورود الكلام بلام التوكيد» والقيمة البلاغية للتعبير بها مستعينة على ذلك بالشواهد والأدلة.

الفصل الثانى:

وموضوعه «الإنشاء الطلبى» بينت أنه لم يرد عنده من هذه الأساليب إلا أسلوب الأمر، وأسلوب الاستفهام، وقد ساق هذين الأسلوبين بشواهدهما القرآنية، من أجل بيان الشريعة، وبيان التحليل والتحرير والندب والإباحة... إلخ من مقاصد الدين خصوصاً فى الأمر.

ثم عرضت لهذه الأساليب فى مناقشة بين الحقيقة والمجاز، بينت استعمالات هذه الأساليب، وخروجها إلى أغراض بلاغية، تخرجها عن الحقيقة إلى المجاز، ووضحت أن أول من أشار إلى هذه النظرة هو سيويه، وسار بعده العلماء.

وقد توصلت من مناقشة هذه الآراء إلى نتيجة هامة، هى أن نقل الأسلوب إلى غرض بلاغى لابد أن يكون بمعاونة السياق وقرائن الأحوال وهذا ما توافق فيه الطوفى مع جمهور العلماء.

الفصل الثالث: «فى شجاعة العربية»

وقد انضم تحت لوائها التقديم والتأخير المحمود والمذموم «المعاطلة» والالتفات، وخروج الكلام على مقتضى الظاهر «وضع المظهر موضع الضمير» ففى التقديم والتأخير المحمود، وضحت أهميته فى استعمالاتنا الأدبية والفائدة من التعبير به، كما

أشرت إلى ما جاء عند «الطوفى» من موضوعات، وأشرت إلى إلمامه بمواقع التقديم جميعاً، وقد عرضت لبعض نماذج ما ورد عنده، حيث إنه لم يأت فيه بجديد، كذلك وقفت عند المعاظلة وهى النوع المذموم من التقديم، وضحت مناقشة الطوفى لابن سنان الخفاجى «معللاً ذلك بالشواهد والأدلة».

كما بينت أسلوب الالتفات وفوائده وشواهد عند الطوفى، مقارنة بذلك رأيه مع آراء العلماء، وقد توصلت إلى أن وافق ما عليه الجمهور مخالفاً بذلك ما جاء عند كل من الزمخشري والسكاكى، كما كشفت الدراسة عن إدراج الطوفى لبعض الموضوعات البلاغية تحت لواء الالتفات ومنها العدول عن الفعل المستقبل إلى فعل الأمر، والعدول عن خطاب التثنية إلى خطاب الجمع، ثم إلى خطاب الواحد، والحمل على المعنى، كذلك العدول عن الماضى إلى المضارع وعكسه، ذكرت أنه اتفق مع «ابن الأثير» فى هذا الترتيب فى جامع الكبير.

الفصل الرابع:

وموضوعه «الفصل والوصل، والاستئناف البيانى، والحروف العاطفة والجارّة». وللطوفى فى باب الفصل والوصل تحليلات جيدة، ونظرات تأملية وقفنا عندها، ثم تناولت مناقشة آراء العلماء فى الفصل والوصل، من حيث جواز عطف الجمل على الجمل، دون المفردات، كذلك من حيث جواز عطف الإنشائية على الخبرية وبالعكس، أو عدم جوازه، مستعرضة فى ذلك آراء العلماء، مرجحة ما عليه العلماء، كما توصلت إلى أن الطوفى، وردت لديه أمثلة وتحليلات تفيد عطف الإنشائية على الخبرية والعكس، لأن شواهد من القرآن الكريم، كذلك عطف الجمل والمفردات وهذه النظرة، ما تابعه فيها العلماء بعده، وإن كان الباعث عليها الإمام عبد القاهر الجرجانى، وقد بينت ذلك كله بالشواهد، والأدلة فى موضعه من البحث.

وفى الحروف العاطفة استخدمها «الطوفى» فى مكانها لبيان معنى كل حرف من الربط بين الجملتين مع مراعاة المناسبة، أما بالنسبة للحروف الجارة فقد أقحمها الطوفى إقحاماً فى هذا الباب، وموضعها الأساسى فى باب الاستعارة التبعية، وقد بينت ذلك

فى البعث بالشواهد والأدلة، وعرض آراء العلماء فيها.

الفصل الخامس: الإيجاز والإطناب والمساواة

ذكرت تعرض كل منها عند الطوفى وشواهدة، التى جاءت جميعاً موافقة لما عليه العلماء، إلا المساواة، فقد جعلها جزءاً من الإيجاز وسماه التقدير، مخالفاً بذلك ما عليه العلماء، ولكن للإنصاف أقول إنه عرفه بالتعريف العلمى للمساواة عند علماء البلاغة المتأخرين، متفقاً بذلك مع ابن الأثير.

وقد تنوعت أساليبه وشواهدة فى باب الإيجاز ما بين الآيات القرآنية والشواهد العربية، وقد أوفى عليها، بوعى ثقافى ونظرة دقيقة، لأنه تناول بعض شواهدة بتحليلات جيدة، عرضتها فى البحث، وهى الإضمار على شريطة التفسير، وهو ما عرف فى باب متعلقات الفعل بحذف مفعول المشيئة، موضحة شواهدة، ومواطن الحذف، ثم ذكرت حذف المعلول، كذلك حذف أحد القسمين فى (أما) وفى موضع آخر ذكرت حذف المفعول به، كما وضحت القيمة البلاغية والفائدة من التعبير بكل منها.

وفى الإطناب:

ذكرت تعريفه عند «الطوفى»، كما وضحت قيمته الفنية، وقد كشفت الدراسة عن إلمام الطوفى بمواضع الإطناب جميعاً، كما تميزت بكثرة شواهدة، تأسيساً بمذهب المدرسة الأدبية إلا أنه تناولها بتحليلات ممزوجة بالأصول والمنطق مع ظهور روحه الأدبية، مما جعلها تظهر بروح الجدة، ومن الموضوعات التى تناولتها بالدراسة فى هذا الباب «توكيد الضمير المتصل بالمنفصل» لما له من أهمية فى بحث الجملة وقد أدار النقاش فيها بشكل جدلى أصولى، توصلنا منه إلى وصول المعنى واستقراره فى النفس، ثم تناولت بلاغة الإطناب، والمساواة أما الإيجاز فقد ذكره «الطوفى» خصوصاً إيجاز القصر، الذى عرض فيه لشواهد قرآنية، دون أن يعرض لتحليلها، وإنما اكتفى فى نهاية حديثه بقوله: إنَّ «هذا الكلام وأمثاله، لو فصلت معانى محتملاته لكان أضعاف لفظه، مما يؤكد أن للإيجاز فوائد عظيمة، وقيمة عالية فى التعبير.

الباب الثالث:

البيان والبديع

البيان: ويشتمل على فصول أربعة.

البديع: ويشتمل على مبحثين.

علم البيان:

الفصل الأول: تناولت فيه التشبيه عند «الطوفى»، كشفت الدراسة عن إلمامه بمسائله جميعاً، كما ورد عند العلماء من أقسامه، وأنواعه وأغراضه، كذلك من حيث الأفراد والتركيب والتعدد، ومن حيث الحسية والعقلية، كما ذكرت فوائد التشبيه التي وردت عند العلماء، حيث إنها تزيد المعنى وضوحاً وتكسبه تأكيداً، بينما ذهب الطوفى إلى أن من فوائد التشبيه (الإيجاز والمبالغة) وهذه الأخيرة التي عرضت في التشبيه المقلوب، وقد أتى على شواهداها، مستفيداً بذلك من ابن جنى في خصائصه وهو «باب من غلبة الفروع على الأصول»، كذلك مناقشاته للبحراني في التشبيه العقلي والحسي، وإلمامه بالتشبيه الملفوف والمفروق، ذكرت ذلك كله في موقعه من البحث، مؤيدة ذلك بالشواهد والأدلة، ومن المآخذ عليه أنه أخرج التشبيه بعد الاستعارة والكناية، وقد نوهت إلى ذلك في البحث، متفقاً بذلك الترتيب مع «ابن الأثير» في جامع الكبير، مخالفاً بذلك ما عليه جمهور العلماء.

أما الفصل الثاني: ففي «الحقيقة والمجاز»

وضحت فيه تعريف كل من الحقيقة والمجاز، ثم بينت أن المجاز كان يحظى بنظرات واسعة من حيث تقسيمه وما جرى عليه علماء البلاغة القدماء والمحدثون، ثم ذكرت مواطن اتفاق الطوفى مع العلماء ومواطن اختلافه، حيث إن أنواع المجازات عنده تداخلت بالرغم من أنه عرفها بالتعريف الصحيح لها، كذلك ورود شواهد، المختلفة من مجاز مرسل وعلاقاته المختلفة ومجاز لغوى... إلخ، كذلك تناولت مناقشاته فيها مع «ابن الأثير» وغيره وضحتها في مكانها من البحث.

الفصل الثالث: الاستعارة

ذكرت تعريفها عند «الطوفى» الذى قدمها لشرفها على الحقيقة واستدل على ذلك بما هو ثابت بالذوق السمعى، والإدراك الطبيعى، كما وضحت شرط حسن الاستعارة عنده، الذى حددها فى المبالغة فى التشبيه مع الإيجاز، كما ذكرت أقسام الاستعارة عنده، من مرشحة ومجردة، وشواهدا، وتعريف كل منها، وقد كان «للطوفى» رأى فى الاستعارة التبعية التى تأتى فى الأفعال والحروف والصفات حيث إنه يعتبرها من قبيل المجاز، مستنداً على أن هذه الشواهد لا تشبيه فيها، وأنها مجرد إقامة حرف مكان آخر، مخالفاً بذلك ما عليه الجمهور.

وقد قمت بالرد عليه فى هذا الرأى مستدلة على ذلك بما ذهب إلى الجمهور من جواز نقل الحرف أو معناه، أو متعلق معناه مؤيدة ذلك بالشواهد العربية والقرآنية، كما أن المجاز اللغوى يضم تحت لوائه الاستعارة، فالخلاف هنا شكلى وليس جوهرياً. كما وضحت نوعى الاستعارة عنده من حيث الجودة والرداءة، ذكرت مناقشته «لابن الأثير» فيما عدّه من الاستعارات القبيحة أخرجها «الطوفى» من هذه الدائرة إلى دائرة الاستعارات العالية، بما له من نظرات تأملات وتحليلات أدبية جيدة، مما زال عنها القبح.

الفصل الرابع: الكناية والتعريض

وضحت فيه ما قام به الطوفى من بحث هذه الموضوعات بحثاً جيداً، ألمّ فيه بجميع أقسامه وأشكاله، وتعريفاته، إلّا أننا وقفنا معه فيما ذكره من باب الكنايات القبيحة التى ظهرت عنده، حيث ناقشها وعرفها، وذكر موطن القبح فيها متفقاً فى ذلك مع «ابن الأثير».

البديع:

المبحث الأول: البديع عند الطوفى:

بينت فيه مكانة البديع عند العلماء، واهتمامهم به، وأن ألوان البديع ولدت كاملة، لا تفتقر فى بحثها إلى غيرها، كعلمى (المعانى والبيان)، وأن الطوفى جاء فى عصر

اكتمال علوم البلاغة، ونضجها فسار على درب العلماء السابقين عليه، وانتفع بجهودهم، فجاءت مباحثه مرتبة على ترتيبهم، إلا من بعض الاضطراب وقع في فصله الاشتقاق عن الجنس، وهو جزء منه.

أما باقى الألوان البديعية «اللفظية والمعنوية» فقد جاءت مرتبة على ترتيب علماء البلاغة المتأخرين.

المبحث الثانى: البديع بين العرضية والذاتية:

ذكرت فيه وجهات نظر العلماء ما بين مؤيد ومعارض، وأن البديع لحقته العرضية بتقسيم السكاكى لعلوم البلاغة، كما كشفت الدراسة عن إجماع العلماء على عرضية البديع ما عدا العلوى والسبكى، وقد وضحت ذلك بالتفصيل فى ثنايا البحث أما «الطوفى» فلم يذكر شيئاً وإنما كان اهتمامه بالبديع من خلال إirاده لشواهد من القرآن الكريم هذا ما جعلنا نميل إلى ذاتية البديع عنده، حيث إن القرآن خير مثال على ذلك وكان حجة «ابن المعتز» فى رده على من قال: إن البديع قام على أيدى شعراء البديع.

الباب الرابع:

التأثير والتأثر

أولاً: التأثير: ويشتمل على منابع الطوفى البلاغية:

١ - ابن جنى ت (٣٩٢ هـ):

كشفت الدراسة عن مواطن إفادة الطوفى من «ابن جنى»، فى كتابيه الخصائص والمحتسب بالإضافة إلى اعترافه بأنه قرأ كتاب اللمع فى النحو لابن جنى، كما ظهرت مواضع إفادة أيضاً من كتابه سر صناعة الإعراب، وهذه الكتب على جانب كبير من الأهمية العلمية فى الإنتاج العلمى «للطوفى»، خصوصاً فى باب شجاعة العربية، من تقديم وتأخير، وذكر وحذف، والحمل على المعنى، والاعتراض، والتكرير تناولتها بالبحث، وذكرت بالأدلة فى الكتابين مواطن الإفادة والانتفاع بجهوده.

٢ - ابن سنان الخفاجى ت (٤٦٦ هـ):

اقتصرت إفادة الطوفى من «ابن سنان الخفاجى» على باب الفصاحة والبلاغة،

وشروط فصاحة المفرد، وقد استغرق هذا الباب الأول من البحث.

٣ - عبد القاهر الجرجاني ت (٤٧١ هـ):

ظهر تأثير بلاغة عبد القاهر على «الطوفى» فى مواضع منها التقديم والتأخير فى الاستفهام فى باب «فروق الخبر» والإنشاء الطلبى واللفظ والمعنى، والنظم بشكل عام، وعلم الفصاحة، وقد أشرت إلى ذلك فى ثانيا البحث.

٤ - ابن الأثير ت (٦٣٧ هـ):

كان كتاب الجامع الكبير لابن الأثير موضع موازنة بلاغية ونقدية بينه وبين كتاب الإكسير، حتى إن الطوفى نفسه ذكر ذلك فى مقدمة كتابه حين قال: فمن يعقد المقارنة بين كتاب «ابن الأثير» المسمى بالجامع الكبير وبين هذا الكتاب بعين الإنصاف دون حيف أو إجحاف يجد البون شاسعاً، والفرق واضحاً، أو بعبارة «الطوفى» يجد بعد الطل سילاً جحافاً فقد أنكر الطوفى على «ابن الأثير» مواضع كثيرة فاستدركها، وبين صوابها، وهو محق، ولذا فلا نستطيع أن نقول إنه تأثير، وإنما تعقبه بالمناقشة والتحليل، والتعليل، أو الرفض أحياناً، أو الموافقة فى أحيان أخرى بمعنى أنها كانت موازنة بلاغية ونقدية، لما احتوته موضوعات غالبية الكتاب وإن لم أقل كله، وهذا ما توصلت إليه هذه الدراسة فى هذا المقام، وقد ذكر كل موضع فى مكانه من البحث.

التأثر: أثر الطوفى فى الدراسات البلاغية:

١ - الإيضاح:

أما أثر «الطوفى» فى كتاب الإيضاح للخطيب القزوينى ت (٧٣٩ هـ) لم نستطع أن نحدده، إلا فى بعض نقاط مثل الالتفات، وباب الإنشاء الطلبى، والمجاز المرسل، والاستعارة، حتى إننا لم نستطع الجزم به، حيث إن هذه المواطن قدر مشترك بين العلماء، لكننى حاولت أن أبحث عن صلة تقارب فى وجهات تناول، فوجدتها فى المباحث المتقدمة، وقد وضحتها فى البحث.

٢ - الطراز:

وصاحب الطراز هو الأمير العلوى ت (٧٤٩ هـ) معاصر للطوفى كشفت الدراسة

عن بعض نقاط اتفاق بينهما فى المنهج حيث إن كليهما أصولى، متبعاً المنهج الأدبى فى كثرة شواهد، كذلك وجدنا وجوه اتفاق فى بعض التحليلات، لذلك عقدنا هذه الصلة، لكنها ليست قاطعة، ومن الظواهر المشتركة بينهما الحديث عن الدلالات، وعن تعريف الكلمة المفردة، ونسبتها إلى معانيها ومسمياتها بالحد المنطقى وتناوله للاستدراج واتفاقهما فى بعض شواهد، كذلك فى إدراج الحروف العاطفة والجاراة وشواهدهما فيها . . . إلخ.

٣ - عروس الأفراح:

وصاحب هذه الدراسة هو بهاء الدين السبكى ت (٧٧٣ هـ) أحد شراح التلخيص، جمع بينهما التقارب العلمى، والثقافى، وكان رائدهما علم الأصول، مما جعل هذا اشتراكاً، فى تناول الموضوعات، فمن الظواهر التى اشتركا فيها حديث السبكى عن الدلالات بإيجاز، وعن الحقيقة والمجاز، وتقديمه المجاز على التشبيه، والاستعارة، والكناية وتحريره لبعض أدوات التشبيه واستعمالاتها، ومواقع أخرى ضمنتها بالتفصيل فى ثانيا البحث.

وفى ختام هذا الملخص، أرجو أن أكون قد قدمت خلاصة وافية عن أبواب وفصول وأقسام ومباحث الرسالة، والتائج التى توصلت إليها من خلال بحثى ودراستى لعطاء هذا العالم، الذى يعد علماً من أعلام الفكر الأصولى، بالإضافة إلى ما حباه الله به من قريحة وقادة، وذكاء قوى، استطاع من خلال هذه الصفات جميعاً، أن يقف نداً عنيداً، أما «ابن الأثير» وما أضافه من نظرات تأملية وتحليلات قوية، استطاع بها أن يحتل مكانة مرموقة فى مصاف علماء البلاغة الكبار، بعد أن كان مغموراً بالنسبة للمكتبة البلاغية، مشهوراً بين أوساط علماء الأصول، وقد تجلّى ذلك من خلال عرضنا لأرائه البلاغية والنقدية، ويستحق أن يأخذ مكانه فيها.

أرجو الله أن يتقبل هذا العمل، خالصاً لوجهه تعالى فهو نعم المولى ونعم النصير. وأخيراً لا أدعى الكمال لهذا البحث، فالكمال لله وحده . . .

الباحثة

فهارس الكتاب

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة	الصفحة	الآية	السورة	الصفحة
١	الفاتحة	١٠٣	١٢١	آل عمران	٥٥
٢	»	١٠٣	٥٣	»	٨١
٣	»	١٠٣	٧	»	١٢٥
١٣٧	البقرة	٤٥	١٥٩	»	١٤٩
١٣٧	»	٦٠	٦٣	النساء	٤٠
١٤	»	٧٨	٦٤	»	١٠٧
٢٨٥	»	٨١	٦	المائدة	١٧٩
٢	»	٩٨	١٤	الأنعام	٨٧
٥	»	١١٧	١٤٣	»	٨٨
٢٥-٢٤	»	١١٩	١٢١	»	١١٩ ، ١١٨
٢٠	»	١٢٣	٣٥	»	١٢٣
٢٥٩	»	١٢٤	٨٢	»	١٢٨
١٧٩	»	١٢٨	٣٨	»	١٣١
٣٥	»	١٣٢	٧٨	»	١٧٧
٢٧٥	»	١٧٧	١٥٧	الأعراف	٥٤
١١٢	»	١٧٨	١٥٦	»	٧٨
٦٠	»	١٧٩	١٩٩	»	١٢٨
١٨٤	»	١٧٩	١١٥	»	١٣٢

الآية	السورة	الصفحة	الآية	السورة	الصفحة
٧٨-٧٧	التوبة	١١١	٩٣	الأنبياء	١٠٥
٦٠	»	١١٧	٧٥	»	١٥١
٩٩	يونس	٨٧	٤٦	الحج	١٣١
٥٩	»	٨٨	١٦	المؤمنون	٨٣
٢٢	»	١٠٥	٣٦	الفرقان	١٢٦
٢٨	هود	٦٠	٣٠	»	١٢٦
٤٤	»	٦٣	٥٩	»	١٥٥
٤٦-٤٥	يوسف	١٢٦	٥٨	»	١٥٧
٩٤	الحجر	١٢٨	١٧-١٦	الشعراء	٧٩
٩٠	النحل	١٢٨	٧٩-٧٨	»	١٧٥ ، ١٠٤
٩٨	»	١٧٩	٦٧	القصاص	١٢٥
٤٠	الإسراء	٨٨ ، ٨٧	٥٨	العنكبوت	٥٥
٢٩	الكهف	٩٣	٦٦	»	٩٣
٢١	مريم	١٢٤	٢٠-١٩	»	١١١
٧٦-٧٥	»	١٢٩	٥٦	»	١٢٦
٩٧	»	١٥٥	٤٤	الروم	١٢٨
٤٤	طه	٨٠	١٣	السجدة	١٢٣
١٧	»	٩١ ، ٨٦	٤	الأحزاب	١٣١
٦٥	»	١٣٢	٤٣	مبا	١١١
٧١	»	١٥٦	٢٤	»	١١٧
١٦	»	١٨٠	٢٧-٢٢	يس	١١٤

الآية	السورة	الصفحة	الآية	السورة	الصفحة
٤٧	الصافات	٩٨	٤٣-٤٥	النجم	١٢٥
٦٢	»	١٢٩	٥٥	القمر	٥٥
٨	الزمر	٩٣	٥-٦	الرحمن	١١٩
١٥-١٤	»	٩٣	٦٣-٧١	الواقعة	٨٢
٣٩	»	١١٤	٧٥-٧٧	»	١٨١
٤	»	١٢٣	٢	الحشر	٩٧
٢٨	غافر	١٩٧	٤	المنافقون	٦٣
٤٠	فصلت	٩٣ ، ١٩٤	٦	الانسان	١٥٧
٤٠	الزخرف	٨٧ ، ١٩٤	١٧-٢٢	عبس	١١٧
١٢	الدخان	٧٨	١٧-١٨	التكوير	١٥٠
١٤	الحجرات	٧٨	٢٨	المطففين	١٥٥

فهرس الأحاديث النبوية

الموضوع	الصفحة
١- إن الإيمان ليأرز إلى المدينة كما تآرز الحية إلى جحرها.....	٥٧
٢- حديث أم زرع.....	٤٦
٣- لتبعن سنة من كان قبلكم باعاً يناع، وذراعاً بذراع وشبراً بشبر، حتى لو دخلوا جحر ضبٌ لدخلتم فيه.....	٥٧
٤- لو كان المؤمن فى جحر ضب لقيض الله له من يؤديه.....	٥٧
٥- لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين.....	٥٧
٦- كيف ملئ علماء.....	٥٨

فهرس الأبيات الشعرية

الصدر	العجز	الشاعر	الصفحة
الهمزة			
وكأنما	إضاء	—	١٤٥
خرقاء	بالأسماء	أبو تمام	١٠١
الباء			
أثمرت	عنابا	ابن المعتز	١٥٤
يوم فتح	حليبا	أبو تمام	١٥٨
من سجايا الطلول	تصوبا	أبو تمام	١٥٨
أتهجر	جانب	-	١٧٦
وما مثله	يقاربه	الفرزدق	١٠٠
التاء			
ان الكرام	سويداواتها	المتنبى	٦٠
سرب محاسنه	موصوفاتها	المتنبى	١٦١ ، ٦٠
أنى على شغفى	سراويلاتها	المتنبى	١٦١
يا أيها الراكب	الصوت	رويشد بن كثير	١٧٦
الحاء			
ولما قضينا	ما سح	كثير عزة	٦٨
أخذنا	الأباطح	كثير عزة	٦٨
وبدا الصباح	يمتدح	محمد بن وهيب	١٤٢
العدر إن انصفت	سفع	محمد بن وهيب	١٤٢

الصفحة	الشاعر	العجز	المصدر
المدال			
٥٥	الشريف الراضى	العواد	أعزز على
١٥٨	الأشهب بن رميلة	الأساود	أسود شرى
١٦٠	-	برد	إلى ملك
١٤٤	البحترى	البرد	تبسم
١٠٢	العباس بن الأحنف	لتجمدا	سأطلب
١٢٣	العباس بن الأحنف	المتباعد	عجبا لطيف خيالك
١٢٣	البحترى	خالد	لو شئت
١٩٣	أمرؤ القيس	ترقد	تطاول
١٩٣	أمرؤ القيس	الأرقد	وبات
١٩٣	أمرؤ القيس	الأسود	وذلك من نبا
السراء			
٥٦	تأبط شرا	معور	أقول للحيان
١٥٩	الحماسى	أصبرا	سقيناه
١٦٢	الشريف الرضى	المآزر	أحن
١٦٢	الشريف الرضى	بالمعاذر	بغير شفيح
١٧٧	عمر بن أبى ربيعة	معصر	فكان مجنى
١٧٨	العباس بن مرداس	الصدور	وقلنا اسلموا
١٨١	أمرؤ القيس	بيقرا	ألا هل آتاها
السين			
١٤١	ذو الرمة	الحنادس	ورمل
١٤١	ذو الرمة	البسابس	ألم تسأل

الصدر	العجز	الشاعر	الصفحة
الضاد			
ذل السؤال	حرض	أبو تمام	١٠١
موّده	عرض	أبو تمام	١٠١
العين			
كأن ايضاض	وقوع	ابن طباطبا العلوى	١٤٢
فتى عيش	مرتعا	الحسين بن مطير	١٤٦
متغطمط	الضفدع	-	٤٧
حننت	شعباكما معا	الصمة بن عبد الله	٦٤
		ابن طفيل	--
تلفت	أخدعا	الحماسى عبد الله بن	٦٤
		طفيل	--
ولو شئت	أوسع	اسحق الخريمى	١٢٣
هبت	وتمنع	الطوفى	٢٤
القاف			
تذكرت	السوابق	المتنبى	٥٣
سلى	النقائق	المتنبى	٤٩
من ليس	سلوقى	ابن هاتىء الأندلسى	٥٣
وملمومة	اللقالط	المتنبى	٥٣
الكاف			
يا دهر	خرقك	أبو تمام	٦٤
قد مات	ورقك	أبو تمام	٦٤
أم من يزل	الكراكى	ابن هاتىء الأندلسى	٥٣

الصدر	العجز	الشاعر	الصفحة
اللام			
ودع هريرة	الرحل	الأعشى	٥٠
قفا تربا	قائل	الأعشى	٥٠
أبقتلني	أغوال	امرؤ القيس	١٩٤ ، ٨٧
وكل أناس	الأنامل	ليد بن ربيعة	٥٨
وقلقت	قلاقل	المتنبى	٥٠
وقد غدوت	شول	الأعشى	٥٠
أفاطم	فأجملى	امرؤ القيس	٤٨
ومية	قذالا	ذو الرمة	١٧٨
سلت	مسلولا	مسلم بن الوليد	٥١
الميم			
أذاق	الصوم	المتنبى	٤٨
لدى أسد	تقلم	زهير	١٥٤
وتقاسم	وسنامه	أبو تمام	١٥٩
وتركت	وعظامه	أبو تمام	١٥٩
النون			
أسقني	بغصونه	ابن الرومي	
قالوا خراسان	خراسانا	العباس بن الأحنف	١٢٧
إنني تركت الصبا	فن	البحترى	١٤٤
لا تطمعوا	تؤذونا	-	١١٩
الياء			
كأن قلوب	البالي	امرؤ القيس	١٤٥
أعلمت	النady	الشريف الرضى	٥٥

فهرس أنصاف الأبيات

الموضوع	الصفحة
حرف الضاد	
طول الليالى أسرع فى نقضى	١٧٧
حرف العين	
هبت إليك من المحل الأرفع	٢٤
حرف النون	
..... فقد جئنا خراسانا	١٢٧

فهرس الأعلام

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
حرف الهمزة	.	امرو القيس	٢٦، ٤٨، ٨٧، ١٤٥
الأملى	٣٧، ٥٠، ٦٤، ٦٥	١٨٥	
	٧١	٢٩، ٢٨	
إبراهيم عليه السلام	٦٠	حرف الباء	
أحمد بدوى	١٣٧	الباقلانى	١٠٩، ١٢٢
أحمد حسن الزيات	١٩٩	البجاوى	٢٧، ٣٨
أحمد بن حنبل	٢٤	البعثرى	١٢٣، ١٤٤، ١٤٥
أحمد شاكى	٣٧	البحرانى	٣٨، ٤٠، ٨٦، ٩١
أحمد عطية	١٨	١٤٤، ٩٥	
أحمد فارس الشدياق	٨٥	البخارى	٤٦
أحمد مطلوب	٢٨، ٢٩، ٧٧، ٨٤	بدوى طبانة	٨٨
أحمد موسى	٥٢	بركات أبو على	١٩٩
أرسطو	٤٤، ٦٧، ٧٣، ٩٦	بروكلمان	٢٤، ٢٥، ٢٦
العصام الاسفرائينى	١١٦	بشر بن المعتمر	٧٠
ابن أبى الأصبع	٢٨، ١٢٩، ١٥٢	البغدادى	٨
الأصمعى	٥٧	أبو البقاء العكبرى	٤٨
الأعشى	٥٠، ٥١	بلال بن أبى برده	١٧٨
الأعلم الشتمرى	١٤٧، ١٤٩	بهاء الدين السبكى	٨٠، ٨١، ١٦٨
الأغلب العجلى	١٧٧	١٩٩	

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
حرف التاء		الحسين بن مطير الأسدي	١٤٦
تأبط شرا	٥٦	حفنى شرف	١٢٩، ١٥٢
التبريزى	١٧٦، ١٤٦، ٢٦	ياقوت الحموى	١٥
أبو تمام	١٤٦، ١٠١، ٦٤	أبو حيان	٢٢
	١٥٩	حرف الخاء	
التنوخى	٨٠	خالويه	٢٤
ابن تيمية	٢١	الخرقى	٢٠
حرف الجيم		الخرمى	١٢٣
الجاحظ	١٣٩، ١١٢، ٦٦	الخطابى	٦٦، ٦٢
	١٧٩، ٣٨، ٢٨		١٨٢، ٧٢
جمال الدين القفطى	١٩، ١٦	الخطيب القزوينى	٩٥، ٩٢، ٤٠، ٢٨
جميل سعيد	١٢٧		١٢٢
ابن جنى	٩٠، ٨٥، ٨١، ٨٠	خفاجى	١٨٥، ١١٥
	١٠٤، ٩٥، ٩١	الخوانسارى	١٩
	١٠٦	حرف الدال	
حرف الحاء		الدسوقى	١١٦
حاجى خليفة	٢٤، ١٩	حرف الذال	
الحارثى	٢٢	ذو الرمة	١٧٨، ١٤١
الحافظ عبد المؤمن	٢٢	حرف الراء	
ابن حجر العسقلانى	١٨	الرازى	٨٠، ٤٧، ٤٠، ٢٨
أبو الحسين اسحاق بن وهب	١٣٩		٩٥، ٩١، ٨٥
حسين محمد شرف	٢١	الرافعى	١٥٠، ١٤٩

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
ابن رجب البغدادي	١٨	السكاكي	١٥، ٢٨، ٣٨، ٤٠
ابن رشيق القيرواني	١٢٢		٧٧، ٨٠، ١٠٧
رمضان عبد التواب	٢٤	سليمان بن حمزة	٢١
الروماني	١٢٢، ٧٢، ٦٦	السمعاني	٢٠
	١٧٣	ابن سناء الملك	١٣٧
رويشد بن كثير	١٧٦	ابن سنان الخفاجي	٢٨، ٣٨، ٤٠، ٤١
حرف الزاي			٤٨، ٥٦، ٥٨، ١٠٠
الزجاج	١٤٢	سيويه	٧٨، ٨٥، ١١٢
أم زرع	٤٦	سيف الدولة الحمداني	٥٣
الزركلي	٢٢	السيد أحمد صقر	٨٥
رغلول سلام	٦٨، ١٦	السيد يعقوب بكر	٢٤
زكي نجيب محمود	٧٣	السيوطي	١٨، ١٧٧
الزمخشري	٢٨، ٨٠، ٨٥، ٨٩	حرف الشين	
	٩١، ٩٣، ٩٥، ١٠٦	شارلتون	٧٢، ٧٣
ابن الزملكاني	٨١	ابن شاكر	١٦
زهير بن أبي سلمى	١٥٤	ابن أبي شامة	١٥، ١٦
زين الدين الصرصري	٢١	الشريف الرضي	٥٥، ٥٧، ١٦٢
حرف السين		شمس الدين عبد الرحمن	٢٢
سالم القرني	٢٥	شوقي ضيف	١٤٨
سزكين	١٧٩	شير	٧٣
السعد التفتازاني	٨٧، ٩٠، ٩٥	حرف الصاد	
سعيد بن المسيب	٥٧	الصفدي	١٨، ١٩

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
الصمة بن عبد الله بن الطفيل	٦٤	العجاج	١٧٧
حرف الضاد		عز الدين على السيد	١٠٧
ضياء الدين بن الأثير	٢٨، ١٧، ١٦	عضيمة	١٧٩
حرف الطاء		عقبة بن كعب بن زهير	٦٨
ابن طباطبا	١٧٣، ١٤٢، ٦٨	العلوى	١٠٩، ٨٠، ٧٢
طه الحاجرى	٦٨		١٩٨، ١١٦
طه الزينى	٥٦	على الجندى	١٣٩
طهفة بن أبى زهير النهدي	٤٦	على بن أبى طالب	١٩٨
حرف العين		على بن عبد العزيز الجرجاني	١٦٠
العباس بن الأحنف	١٢٧، ١٠٢	ابن العماد الأصفهاني	١٩
العباس بن مرداس	١٧٨	ابن العماد الحنبلى	١٨
عبد الجبار الأسد ابادى	٧١	عمر بن أبى ربيعة	١٧٧
عبد الرحمن بدوى	٩٦، ٦٧، ٤٤	عمر بن الخطاب	٥٨
عبد الرحمن البرقوى	١٤٥	العينى	٤٦
عبد السلام هارون	٨٥	حرف الغين	
عبد العزيز الأهوانى	١٣٧	الغزالى	١٩٥
عبد القادر حسين	٨٠، ٦٦، ٣٨، ٢٣	غنىمى هلال	٧٣، ٦٧
عبد القاهر الجرجاني	٤٠، ٣٨، ٣٧، ٢٨	الغلايينى	١٥٧
	٦٥، ٥١، ٤٧، ٤١	حرف الفاء	
	٧٧، ٧١	الفارسى	١٥١
عبد المتعال الصعيدى	١٩٢، ٨٧، ٨٠، ٣٨	الفراء	١٧٣، ١١٢، ٨٥
أبو عبيدة	١٤٧، ٨٥	أبو الفرج الأصفهاني	١٢٣

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
الفرزدق	١٠٠	حرف الميم	
فيليب حتى	١٦	ابن ماجه	٥٧
حرف القاف		المبرد	١١٢، ١٠٦
القاسمي	٢٢، ١٩	المتنبى	٦٥، ٤٩، ٤٨
القاضي الفاضل	١٦	محمد سيد جاد الحق	١٨
ابن قتيبة	٣٧، ٨٥، ٩٢، ٩٥	محمد أبو الفضل إبراهيم	٣٨، ٢٢، ١٨
	١٨١	محمد أبو موسى	١١٠، ٩٢، ٨٦
قدامة بن جعفر	٣٨، ٧٣، ٨٥، ٩١	محمد خلف الله	٧٢
	١٧٣، ١٣٩، ١٠٠	محمد بن على الجرجاني	٩٥، ٩٢، ٨٠
حرف الكاف		محمد على النجار	١٨٢
كثير عزة	٦٨	محمد محي الدين	٥١، ١٦
كراتشكوفسكى	١٠٦، ١٤٢، ١٨٢	محمد مصطفى زيادة	١٦، ١٥
كروتشيه	٧٣	محمد بن وهيب	١٤٢
الكردي	٩٦، ١٥٣، ١٥٦	المراغى	١٥٦
	١٦٢	المرزوقى	٧٢
كعب بن زهير	٦٨	ابن مسعود	٥٨
كمال الدين الادفوى	٢٣	مسعود القرامى	٢٢
كمال الدين بن العديم	١٦	مسلم بن الوليد	٥١
حرف اللام		مصطفى أبو زيد	٢٠، ١٨
ليبد بن ربيعة	٥٨	المطرزى	١٥
لاشين	٨٠، ٨١، ١٥٦	أبو المطرف بن عميرة	٨١

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
ابن المعتز	١٠٦، ١٤٢، ١٤٨،	النعمان بن المنذر	٥٨
	١٥٣	نقطويه	٢٤
ابن مكتوم	١٩	النويهى	٥١
ابن منظور	٤٧، ٣٩	حرف الهاء	
ابن المنير	٨١	ابن هانيء الأندلسى	٥٣
موسى عليه السلام	٩١	ابن هشام	١٧٨
حرف النون		أبو هلال العسكري	٢٧، ٣٨، ٤٠، ٤٨،
النايغة	١٥٩		١١٢، ١٢٢، ١٣٩
لجأتى	٨٥	حرف الياء	
النجار	٨٥	اليافعى	١٦
نجم الدين الطوفى	١٨، ٢٥، ١٤٤	ابن يعقوب المغربى	١٠٨
ابن النديم	٤٤	اليمنى	١٦

فهرس القبائل والمدن

اسم المكان	نوعه	الصفحة	اسم المكان	نوعه	الصفحة
أشبيلية	مدينة	٥٣	العراق	مدينة	١٥ ، ١٦
بغداد	مدينة	١٥ ، ١٨	القاهرة	مدينة	٢١ ، ٢٢
بيت المقدس	مدينة	٢٠	قصر الدير	بلدة ببغداد	١٥
بنو تميم	قبيلة	١١١	قوص	بلدة بصعيد	
الحجاز	مدينة	١٧		مصر	٢٠ ، ٢٢
الخليل	بلدة بالشام	٢٠	لحيان	قبيلة، بطن من	
ربيعة	قبيلة	٥٣		هذيل	٥٦
الشام	مدينة	١٦ ، ٢٠	مصر	مدينة	١٥ ، ١٦
صرصر	بلدة ببغداد	١٥ ، ١٨	نهد	قبيلة يمنية	٤٦
طوفا	بلدة ببغداد	١٥ ، ١٨ ، ٢			

مصادر البحث ومراجعته

- بعد القرآن الكريم.
- ١- أثر النحاة في البحث البلاغي: د. عبد القادر حسين ط نهضة مصر للطبع والنشر الطبعة الأولى.
- ٢- أسرار البلاغة: للإمام عبد القاهر الجرجاني تعليق رشيد رضا ط المنار «دار المعرفة» بيروت.
- ٣- أسس النقد الأدبي عند العرب: د. أحمد أحمد بدوي، نشر نهضة مصر
- ٤- الإشارات والتبهمات: لمحمد بن علي الجرجاني تحقيق د. عبد القادر حسين ط نهضة مصر.
- ٥- أصول البلاغة: لكمال الدين بن ميثم البحراني تحقيق د. عبد القادر حسين نشر دار الشروق- الطبعة الأولى.
- ٦- اعجاز القرآن: للباقلاني -تحقيق السيد أحمد صقر نشر دار المعارف الطبعة الثانية.
- ٧- اعجاز القرآن: للرافعي- نشر دار الكتاب العربي بيروت لبنان- الطبعة التاسعة ١٩٧٣م.
- ٨- أعيان العصر: للصفدي- ج٣ المخطوطة المحفوظة بدار الكتب رقم ١٠٩١ تاريخ.
- ٩- الأقصى القريب: للقاضي التنوخي مكتبة الخانجي ١٣٢٧هـ.
- ١٠- الاكسير في علم التفسير: للطوفى، تحقيق د. عبد القادر حسين، طبعة الآداب.
- ١١- الأطول: لعصام الدين الاسفرايينى، طبعة الاستانة.
- ١٢- الايضاح: للخطيب القزوينى شرح وتعليق د. خفاجى، نشر دار الكتاب اللبناني بيروت.
- ١٣- بديع القرآن: لابن أبى الاصبغ- تحقيق د. حنفى شرف، نشر مكتبة نهضة مصر الفجالة الطبعة الثانية.
- ١٤- البديع: لابن المعتز تعليق كراتشكوفسكى مطبعة دار المسيرة ليننجراد ١٩٥١م.

- ١٥ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: للسيوطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط الحلبي الطبعة الأولى.
- ١٦ - بغية الايضاح: للاستاذ عبد المتعال الصعيدي نشر مكتبة الآداب الطبعة السادسة
- ١٧ - البلاغة تطور وتاريخ: د. شوقي ضيف- دار المعارف
- ١٨ - البلاغة العربية وأثر الفلسفة فيها: لأمين الخولي دار الفكر.
- ١٩ - البلاغة عند السكاكسي: د. أحمد مطلوب- بغداد الطبعة الأولى.
- ٢٠ - البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية: د. محمد أبو موسى نشر دار الفكر العربي، الطبعة الأولى.
- ٢١ - البهاء السبكي وآراؤه البلاغية: د. لاشين نشر دار الطباعة المحمدية، الطبعة الأولى ١٩٧٨م
- ٢٢ - البيان والتبيين: لأبي عمرو بن محبوب الجاحظ تحقيق عبد السلام هارون، نشر مكتبة الخانجي الطبعة الثالثة (المجلد الأول والثاني).
- ٢٣ - البيان والتبيين: لأبي عمرو بن محبوب الجاحظ تحقيق عبد السلام هارون- بيروت دار احياء التراث العربي.
- ٢٤ - البيان في ضوء أساليب القرآن: د. لاشين- دار المعارف.
- ٢٥ - تأويل مشكل القرآن: لابن قتيبة شرحه السيد أحمد صقر نشر دار التراث بالقاهرة، الطبعة الثانية . ط بيروت.
- ٢٦ - تاريخ الأدب العربي: بروكلمان ترجمة د. السيد يعقوب بكر ومراجعة د. رمضان عبد التواب دار المعارف ج٤ ، ج٦ الطبعة الثالثة والثانية.
- ٢٧ - تاريخ العرب مطول: «فيليب حتى» نشر دار العلم للملايين مطبعة الكشاف بيروت.
- ٢٨ - الاتقان في علوم القرآن: للسيوطي - ط الحلبي الطبعة الرابعة ١٩٧٨م.
- ٢٩ - التلخيص: للخطيب القزويني شرح الأستاذ عبد الرحمن البرقوقي، نشر دار الفكر الطبعة الثانية.

- ٢- ثلاث رسائل في اعجاز القرآن: تحقيق د. محمد خلف الله د. زغلول سلام، دار المعارف الطبعة الثانية ١٩٦٨ م.
- ٢- جامع الدروس العربية: للشيخ مصطفى الغلاييني بيروت صيدا.
- ٢- الجامع الكبير: لابن الأثير- تحقيق د. مصطفى جواد، د. جميل سعيد، نشر المجمع العلمي العراقي - المطبعة الأولى.
- ٢- حاشية السعد على الكشف مخطوط رقم ١٨٠٤ - الأزهر.
- ٢- حاشية الشهاب على البيضاوى ط بولاق.
- ٢- حسن المحاضرة للسيوطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط الحلبي.
- ١- الحيوان: لأبي عمرو الجاحظ تحقيق عبد السلام هارون ط الحلبي الطبعة الثانية.
- ٢- خزانة الأدب: لعبد القادر البغدادى تحقيق عبد السلام هارون طبعة الخانجي الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ١- الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جنى تحقيق الشيخ محمد على النجار- دار الهدى- بيروت- الطبعة الثانية (المجلدات الثلاثة).
- ٢- خصائص التراكيب: د. محمد أبو موسى مكتبة وهبه الطبعة الثانية.
- ٤- الخطابة: لأرسطو طاليس- ترجمة د. عبد الرحمن بدوى، دار الثقافة الطبعة الأولى لبنان.
- ٤- دفاع عن البلاغة العربية: لأحمد حسن الزيات- القاهرة.
- ٤- دلائل الاعجاز: للإمام عبد القاهر الجرجاني تعليق وتصحيح رشيد رضا. ط المنار، مكتبة القاهرة، دار المعرفة بيروت.
- ٤- ديوان الأعشى الكبير: المطبعة النموذجية.
- ٤- ديوان امرئ القيس: دار المعارف.
- ٤- ديوان البحتري: بيروت.
- ٤- ديوان بلال بن أبى بردة: بيروت.
- ٤- ديوان حبيب بن أوس: «أبو تمام» بيروت.

- ٤٨- ديوان الحماسة: ديوان الحماسة لأبي تمام لجنة التأليف.
- ٤٩- ديوان زهير بن أبي سلمى: دار الكتب.
- ٥٠- ديوان العباس بن الأحنف: ط الجوائب.
- ٥١- ديوان لبید بن ربیعة: الكويت.
- ٥٢- ديوان المتنبي: ط الحلبي.
- ٥٣- ديوان المعاني: لابن قتيبة ط حيدر آباد، دائرة المعارف ١٩٤٩م وأخرى ١٩٦٤، المعهد الفرنسي بدمشق، أحمد بكير وحسن حنفي.
- ٥٤- ديوان ابن هانيء الأندلسي: بيروت.
- ٥٥- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: لابن حجر العسقلاني تحقيق محمد سيد جاد الحق نشر دار الكتب الحديثة بعابدين الطبعة الثانية.
- ٥٦- الذيل على طبقات الحنابلة: لابن رجب البغدادي النسخة المطبوعة برقم ٧٤٦.
- ٥٧- رسالة المصلحة في التشريع الإسلامي: د. مصطفى زيد- دار الفكر العربي الطبعة الأولى.
- ٥٨- روائع الاعجاز: د. عز الدين علي السيد- نشر دار الطباعة المحمدية الطبعة الأولى.
- ٥٩- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات: للخوانساري ط ١٣٦٧هـ القاهرة. وطهران ١٣٠٦هـ.
- ٦٠- الروضتين: لابن أبي شامة نشر محمد حلمي أحمد لجنة التأليف والترجمة القاهرة ١٩٥٦م الجزء الأول.
- ٦١- الروضتين: لابن أبي شامة (سلسلة تراثنا) محمد مصطفى زيادة ١٩٦٢م القاهرة القسم الثاني.
- ٦٢- سر الفصاحة: لابن سنان الخفاجي تحقيق عبد المتعال الصعيدي مكتبة صبيح.
- ٦٣- سنن ابن ماجه: نشر القدس.
- ٦٤- سيرة ابن هشام على هامش الروض: ط الحلبي.

- ٦٥- شذرات الذهب: لابن العماد الأصفهاني تحقيق عبد السلام هارون ١٩٥١ دار المعارف.
- ٦٦- شرح الحماسة: للتبريزي ط حجازي.
- ٦٧- شرح الحماسة: للمرزوقي- لجنة التأليف والترجمة.
- ٦٨- شرح السعد ضمن شروح التلخيص ط الحلبي.
- ٦٩- شرح شواهد المغنى: للبغدادى ط بولاق ١٣٤٧- ١٣٥١ هـ الحلبي.
- ٧٠- شرح شواهد المغنى: للسيوطي تحقيق الشنقيطي بالقاهرة ١٣٢٢ هـ.
- ٧١- شرح ديوان المتنبي: لأبي البقاء العكبري ط الحلبي.
- ٧٢- شرح الكافية: للرضي الاسترأبادي. نشر دار الكتب العلمية. بيروت الطبعة الثانية ١٩٧٩ م.
- ٧٣- شروح التلخيص: الحلبي.
- ٧٤- الشعر الجاهلي: للدكتور محمد النهوي نشر الدار القومية للطباعة والنشر ج١- الطبعة الأولى.
- ٧٥- الشعر والشعراء: لابن قتيبة تحقيق أحمد شاكر نشر دار المعارف الطبعة الأولى.
- ٧٦- الاصابة في تمييز الصحابة: لابن حجر- المشرفية.
- ٧٧- الصاحبي: لابن فارس ط الحلبي ١٣٢٨ هـ.
- ٧٨- الصبغ البديعي: د. أحمد موسى، نشر دار الكتاب العربي للطباعة ١٩٦٨، القاهرة الطبعة الأولى.
- ٧٩- صحيح البخاري: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية الطبعة الثانية.
- ٨٠- الصناعتين لأبي هلال العسكري تحقيق محمد علي البجاوي ط الحلبي.
- ٨١- الصورة البلاغية عند بهاء الدين السبكي د. بركات حمدي أبو علي - نشر دار الفكر (عمان) الطبعة الأولى.
- ٨٢- ضياء الدين بن الأثير وجهوده البلاغية والنقدية: د. زغلول سلام، دار المعارف.
- ٨٣- طبقات الحنابلة: لابن رجب البغدادى ط السنة المحمدية.

- ٤٨- ديوان الحماسة: ديوان الحماسة لأبي تمام لجنة التأليف.
- ٤٩- ديوان زهير بن أبي سلمى: دار الكتب.
- ٥٠- ديوان العباس بن الأحنف: ط الجوائب.
- ٥١- ديوان لبيد بن ربيعة: الكويت.
- ٥٢- ديوان المتنبي: ط الحلبي.
- ٥٣- ديوان المعاني: لابن قتيبة ط حيدر آباد، دائرة المعارف ١٩٤٩م وأخرى ١٩٦٤،
المعهد الفرنسي بدمشق، أحمد بكير وحسن حنفي.
- ٥٤- ديوان ابن هانيء الأندلسي: بيروت.
- ٥٥- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: لابن حجر العسقلاني تحقيق محمد سيد جاد
الحق نشر دار الكتب الحديثة بعابدين الطبعة الثانية.
- ٥٦- الذيل على طبقات الحنابلة: لابن رجب البغدادي النسخة المطبوعة برقم ٧٤٦.
- ٥٧- رسالة المصلحة في التشريع الإسلامي: د. مصطفى زيد- دار الفكر العربي الطبعة
الأولى.
- ٥٨- روائع الاعجاز: د. عز الدين علي السيد- نشر دار الطباعة المحمدية الطبعة
الأولى.
- ٥٩- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات: للخوانساري ط ١٣٦٧هـ القاهرة.
وطهران ١٣٠٦هـ.
- ٦٠- الروضتين: لابن أبي شامة نشر محمد حلمي أحمد لجنة التأليف والترجمة
القاهرة ١٩٥٦م الجزء الأول.
- ٦١- الروضتين: لابن أبي شامة (سلسلة تراثنا) محمد مصطفى زيادة ١٩٦٢م القاهرة
القسم الثاني.
- ٦٢- سر الفصاحة: لابن سنان الخفاجي تحقيق عبد المتعال الصعيدي مكتبة صبيح.
- ٦٣- سنن ابن ماجه: نشر القدس.
- ٦٤- سيرة ابن هشام على هامش الروض: ط الحلبي.

- ٦٥- شذرات الذهب: لابن العماد الأصفهاني تحقيق عبد السلام هارون ١٩٥١ دار المعارف.
- ٦٦- شرح الحماسة: للتبريزي ط حجازي.
- ٦٧- شرح الحماسة: للمرزوقي- لجنة التأليف والترجمة.
- ٦٨- شرح السعد ضمن شروح التلخيص ط الحلبي.
- ٦٩- شرح شواهد المغنى: للبغدادى ط بولاق ١٣٤٧- ١٣٥١هـ الحلبي.
- ٧٠- شرح شواهد المغنى: للسيوطي تحقيق الشنقيطي بالقاهرة ١٣٢٢هـ.
- ٧١- شرح ديوان المتنبي: لأبي البقاء العكبري ط الحلبي.
- ٧٢- شرح الكافية: للرضى الاسترأبادي. نشر دار الكتب العلمية. بيروت الطبعة الثانية ١٩٧٩م.
- ٧٣- شروح التلخيص: الحلبي.
- ٧٤- الشعر الجاهلي: للدكتور محمد النهوي نشر الدار القومية للطباعة والنشر ج١ الطبعة الأولى.
- ٧٥- الشعر والشعراء: لابن قتيبة تحقيق أحمد شاكر نشر دار المعارف الطبعة الأولى.
- ٧٦- الاصابة في تمييز الصحابة: لابن حجر- المشرفية.
- ٧٧- الصاحبي: لابن فارس ط الحلبي ١٣٢٨هـ.
- ٧٨- الصبغ البديعي: د. أحمد موسى، نشر دار الكتاب العربي للطباعة ١٩٦٨، القاهرة الطبعة الأولى.
- ٧٩- صحيح البخاري: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية الطبعة الثانية.
- ٨٠- الصناعتين لأبي هلال العسكري تحقيق محمد علي البجاوي ط الحلبي.
- ٨١- الصورة البلاغية عند بهاء الدين السبكي د. بركات حمدي أبو علي - نشر دار الفكر (عمان) الطبعة الأولى.
- ٨٢- ضياء الدين بن الأثير وجهوده البلاغية والنقدية: د. زغلول سلام، دار المعارف.
- ٨٣- طبقات الحنابلة: لابن رجب البغدادى ط السنة المحمدية.

- ٨٤- الطراز: للعلوى دار الكتب العلمية بيروت.
- ٨٥- عروس الأفراح: للبهاء السبكي ضمن شروح التلخيص ط الحلبي.
- ٨٦- علوم البلاغة: للشيخ المراغي دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الثانية.
- ٨٧- عمدة القارئ: للعيني- الطباعة المنيرية.
- ٨٨- العمدة: لابن رشيق القيرواني- حققه وفصله وعلق على حواشيه الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد دار الجليل بيروت.
- ٨٩- الإعلام: لخير الدين الزركلي دار العلم للملايين.
- ٩٠- عيار الشعر لابن طباطبا العلوي- تحقيق طه الحاجري د. زغلول سلام نشر المكتبة التجارية- الطبعة الأولى د. عبد العزيز المانع- مكتبة دار العلوم بالرياض.
- ٩١- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني- دار الكتب، والهيئة العامة المصرية للكتاب.
- ٩٢- فن البلاغة: د. عبد القادر حسين- مكتبة الآداب الطبعة الأولى.
- ٩٣- فن التشبيه: للأستاذ على الجندی مكتبة الانجلو الطبعة الثانية ١٩٦٦م.
- ٩٤- فن الشعر: لأرسطو طاليس ترجمة د. عبد الرحمن بدوي دار الثقافة لبنان.
- ٩٥- فن القول: لأمين الخولي دار الفكر العربي القاهرة.
- ٩٦- فنون الأدب: لشارلتون ترجمة د. زكي نجيب محمود دار الشروق.
- ٩٧- الفهرست: لابن النديم- ط الرحمانية.
- ٩٨- فوات الوفيات: لابن شاکر الکتبی ط السعادة.
- ٩٩- القاموس الإسلامی: وضع الأستاذ/ أحمد عطيه نشر مكتبة نهضة مصر الطبعة الأولى.
- ١٠٠- القزويني وشروح التلخيص: د. أحمد مطلوب بغداد ١٩٦٥م الطبعة الأولى.
- ١٠١- الكامل في اللغة والأدب: للمبرد. مكتبة المعارف بيروت.
- ١٠٢- الكتاب لسيبويه: تحقيق الأعلام الشتيمري ط الساس والهيئة العامة المصرية للكتاب.
- ١٠٣- الكشف: للزمخشري مطبعة الاستقامة، ط تهران.

- ١٠٤ - كشف الظنون: لحاجي خليفة نشر دار الفكر بيروت مكتبة المثنى.
- ١٠٧ - لسان العرب: لابن منظور الأفریقی ط الأميرية.
- ١٠٨ - اللمع فی النحو: لابن جنی تحقیق د. حسین محمد محمد شرف- نشر عالم الكتب القاهرة- الطبعة الأولى.
- ١٠٩ - المثل السائر فی أدب الكاتب والشاعر: لابن الأثیر تحقیق د. الحوفی ود. بدوی طبانة نهضة مصر الفجالة.
- ١١٠ - مجاز القرآن: لأبی عبدة معمر بن المثنى عارضه وعلق علیه د. محمد فؤاد سزکین - دار الرسالة بیروت- الطبعة الثانية ط الخانجی بالقاهرة.
- ١١١ - المجازات النبوية: للشریف الرضی تحقیق د. طه الزینی مطبعة الحلبي.
- ١١٢ - مجموعة الرسائل الأصولية: للقاسمی ط بیروت ١٣٢٤هـ.
- ١١٣ - المحتسب: لابن جنی. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- ١١٤ - مرآة الجنان وعدة اليقظان، فی معرفة مايعتبر من حوادث الزمان لابن محمد عبد الله ابن أسد اليافعی اليمنى. حيدر اباد ١٣٣٧ - ١٣٣٩هـ.
- ١١٥ - مشكلة العقم والابتكار فی الشعر: لابن سناء الملك د. عبد العزيز الأهواني القاهرة.
- ١١٦ - المطول: لسعد الدين التفتازانى طبعة أحمد كامل ١٣٣٠هـ.
- ١١٧ - معانى القرآن: لأبی زکریا الفراء تحقیق د. نجاتی والنجار نشر الهيئة العامة المصرية للكتاب الطبعة الثانية.
- ١١٨ - معجم الأدباء: لياقوت الحموی ط السعادة القاهرة ١٣٥٥هـ.
- ١١٩ - معجم البلدان: لياقوت الحموی ط السعادة.
- ١٢٠ - معجم البلاغة: د. بدوی طبانة نشر مكتبة دار العلوم بالرياض.
- ١٢١ - المغنى فی أبواب التوحيد والعدل: للإمام عبد الجبار الأسد أبادی ط الحلبي، ط الخانجی.
- ١٢٢ - مفتاح العلوم: للسكاکی دار الباز مكة المكرمة ط الحلبي.

- ١٢٣- المقتضب: للمبرد تحقيق الدكتور عبد الخالق عضيمة نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية الطبعة الأولى.
- ١٢٤- مواهب الفتاح: لابن يعقوب المغربي ضمن شروح التلخيص ط الحلبي- الطبعة الأولى.
- ١٢٥- نظرات في البلاغة والاسناد: د. الكردي ط السعادة الطبعة الأولى.
- ١٢٦- نظرات في البيان: د. الكردي ط السعادة الطبعة الأولى.
- ١٢٧- النقائص: لأبي عبيدة معمر بن المثنى طبعة ليدن.
- ١٢٨- النقد الأدبي: د. غنيمي هلال نهضة مصر الفجالة.
- ١٢٩- نقد الشعر : لقدامة بن جعفر طبعة وزارة المعارف والكلديات الأزهرية.
- ١٣٠- نقد النثر: لابن وهب المنسوب لقدامة بن جعفر المكتبة العلمية بيروت.
- ١٣١- النكت في اعجاز القرآن: للرماني تحقيق محمد خلف الله د. زغلال سلام دار المعارف الطبعة الثانية ١٩٦٨ م.
- ١٣٢- نهاية الإيجاز في دراسة الاعجاز: للفخر الرازي مطبعة الآداب الطبعة الأولى.
- ١٣٣- الوساطة بين المتنبي وخصومه: لعلی بن عبد العزيز الجرجاني تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم على محمد البجاوي ط الحلبي الطبعة الأولى.
- ١٣٤- وفيات الأعيان: لابن خلكان مكتبة النهضة المصرية الطبعة الأولى.
- ١٣٥- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر: لأبي منظور الشعالي نشر دار الكتب العلمية- بيروت.

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
المقدمة	٧		
التمهيد وفيه:			
عصر الطوفى، حياته، ثقافته، مؤلفاته، شيوخه، مكانته بين المدارس البلاغية منهجه،			
نقد هذا المنهج	١٥		

الباب الأول

الفصاحة والبلاغة

(٣٣ - ٧٤)

الفصل الأول: مقدمات مؤهلة	٤٢	وشروطه	٤٢
لدراسة علوم البلاغة	٣٤	الفصل الرابع: فصاحة المركب	٦٢
الفصل الثانى: الفصاحة والبلاغة	٣٨	الفصل الخامس: اللفظ والمعنى	٦٧
الفصل الثالث: فصاحة المفرد			

الباب الثانى

علم المعانى عند الطوفى

(٧٥ - ١٣٤)

الفصل الأول: الخبر وموضوعه		وتشمل التقديم والتأخير المحمود،	
«الجملة الاسمية والجملة الفعلية،		والمذموم، وخروج الكلام على	
ورود الكلام بلام التوكيد	٧٧	مقتضى الظاهر، وضع المظهر موضع	
الفصل الثانى: الانشاء الطلبى،		المضمر وعكسه (أحوال المسند اليه)	
وموضوعاته: الأمر، الاستفهام	٨٤	الالتفات	٩٦
الفصل الثالث: شجاعة العربية		الفصل الرابع: الفصل والوصل	

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
«الاستئناف البياني»، الحروف		الجملة، حذف المعلول، حذف	
العاطفة والجارة.. مناقشة آراء		المفعول به، حذف أكثر من جملة،	
العلماء في الفصل والوصل ١١٢		حذف الشرط وجوابه، إيجاز القصر	
الفصل الخامس: الإيجاز والاطناب		المساواة- الاطناب، تأكيد الضمير	
والمساواة، الاضمار على شريطة		المتصل بالمنفصل ١٢١	
التفسير «في فعل المشيئة» بحذف			

الباب الثالث

قسمان «البيان والبديع»

(١٧٠ - ١٣٥)

القسم الأول: علم البيان عند		الفصل الرابع: الكناية والإرداف ١٦١	
«الطوفى» ويشتمل على أربعة		القسم الثانى: علم البديع وفيه	
فصول:		مبحثان:	
الفصل الأول: التشبيه (المفرد،		المبحث الأول: علم البديع عند	
المركب، المتعدد المقلوب، الحسى،		«الطوفى» ١٦٥	
العقلى) ١٣٩		المبحث الثانى: البديع بين العرضية	
الفصل الثانى: الحقيقة والمجاز ١٤٧		والذاتية ١٦٧	
الفصل الثالث: الاستعارة ١٥٣			

الباب الرابع

التأثير والتأثر

(٢٠٠ - ١٧١)

التأثير- منابع «الطوفى» البلاغة ١٧٣		٢- تأثير ابن سنان الخفاجى (ت	
١- تأثير ابن جنى (ت ٣٩٢هـ) ١٧٥		٤٦٦هـ) ١٨٤	

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
٣- تأثير عبد القاهر الجرجاني (ت	١٨٥	١- البلاغية	١٨٩
٦٣٧هـ)	١٨٥	١- أثره في الإيضاح	١٩١
٤- تأثير ابن الأثير (ت ٦٣٧هـ) ...	١٨٧	٢- أثره في الطراز	١٩٦
التأثر- أثر «الطوفي» في الدراسات		٣- أثره في عروس الأفراح	١٩٩
خاتمة: محتوى على ملخص ونتائج البحث			٢٠١

الفهارس

(٢٣٩ - ٢١٣)

١- فهرس الآيات	٢١٣	٥- فهرس الأعلام	٢٢٢
٢- فهرس الأحاديث	٢١٦	٦- فهرس القبائل والمدن	٢٢٨
٣- فهرس الأبيات	٢١٧	٧- فهرس المصادر والمراجع	٢٢٩
٤- فهرس أنصاف الأبيات	٢٢١	٨- فهرس الموضوعات	٢٣٧

كتب للمؤلفة

- ١ - الأساليب الفنية فى علم المعانى - جزء أول.
- ٢ - الأساليب الفنية فى علم المعانى - جزء ثان.
- ٣ - فنون البيان.
- ٤ - المكتبة البلاغية.
- ٥ - ألوان من البديع.
- ٦ - من أسرار التعبير القرآنى - خروج الكلام عن مقتضى الظاهر.

رقم الايداع : ١٦٨٩٣ / ٩٨

الترقيم الدولى : I.S.B.N

977 - 19 - 76 94 - X

كتب للمؤلفة

- الأساليب الفنية فى علم المعانى - جزآن
- فنون البيان
- ألوان من البديع
- المكتبة البلاغية
- من أسرار التعبير القرآنى
(خروج الكلام عن مقتضى الظاهر)

Bibliotheca Alexandrina



0297375